الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقـــايد

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد عالمي

الموضوع :

أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية للفترة 1990-2016

من إعداد الباحث :

- حداب محي الدين

بإشراف الاستاذ:

- أ.د ثابتي الحبيب

السادة أعضاء لجنة المناقشة

أ.د كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د ثابتي الحبيب	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ محـــــاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. شكوري سيد أحمد	أستاذ محـــــاضر	المركز الجامعي لمغنية	ممتحنا
د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محـــــاضر	المركز الجامعي لمغنية	ممتحنا

-السنة الجامعية 2017-2018-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد عالمي

الموضوع:

أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية للفترة 1990-2016

من إعداد الباحث :

- حداب محي الدين

بإشراف الاستاذ:

- أ.د ثابتي الحبيب

السادة أعضاء لجنة المناقشة

أ.د كرزابي عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د ثابتي الحبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. شكوري سيد أحمد	أستاذ محاضر	المركز الجامعي لمغنية	ممتحنا
د. شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	المركز الجامعي لمغنية	ممتحنا

-السنة الجامعية 2017-2018-

كلمة شكر

عملا بقوله صلى الله عليه و سلم " لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"،

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة المتواضع، و نخص بالذكر

الأستاذ المشرف

البروفسور " ثابتي الحبيب"

و الذي لم يبخل علينا بعطائه و نصائحه القيمة.

كما لا ننسى الاساتذة الزملاء الذين كانو نعم العون لي

و إلى كل من أعانني في إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة.

اهداء

الى روح استاذي " صالحي مختار " رحمه الله.

الفهرس

الفهرس

الاهداء

التشكرات

الفهرس

قائمة الجداول و الاشكال i

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول التأصيل النظري للعلة الهولندية

مقدمة..... 08

المبحث الاول: ضبط مصطلح العلة الهولندية..... 09

المطلب الاول: تعريف 09

المطلب الثاني :التأصيل التاريخي للنظرية..... 10

المطلب الثالث: أسباب ظهور العلة الهولندية..... 13

المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسكية في التجارة الدولية و علاقتها بالعلة الهولندية..... 16

المبحث الثاني : النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية..... 20

المطلب الاول: نموذج سالتير و سوان (**salter et swan**) **1950** 21

المطلب الثاني: نموذج غريغوري (**Grégory**)..... 23

المطلب الثالث :نموذج كورد و نيري (**Corden and Neary**) 25

المبحث الثالث: آثار العلة الهولندية 35

المطلب الاول: آثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الانتاج) 35

المطلب الثاني: آثر الانفاق 35

المطلب الثالث: آثر أخرى للعلة الهولندية..... 36
خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني : مدخل الى النفط و السياسة النفطية

مقدمة..... 42
المبحث الاول :مفاهيم عامة حول البترول 43
المطلب الاول: أصل البترول و تاريخه..... 43
المطلب الثاني : خصائص النفط..... 44
المطلب الثالث: أنواع البترول..... 45
المطلب الرابع:وحدات قياس النفط و أماكن تواجده..... 46
المبحث الثاني :النفط كسلعة تجارية..... 47
المطلب الأول:مراحل استخراج النفط..... 47
المطلب الثاني : الإحتياطات و المخزونات النفطية..... 50
المطلب الثالث :السوق النفطي ، التسعيرة و حرب التكتلات الاقتصادية..... 56
المبحث الثالث: الصراع على النفط بين النفاذ الطبيعي و النفاذ الاقتصادي..... 68
المطلب الاول: النفاذ الطبيعي للنفط 68
المطلب الثاني :النفاذ الاقتصادي و حرب الصراعات على النفط..... 70
المطلب الثالث :أسباب النفاذ الاقتصادي للنفط..... 71
خاتمة الفصل..... 78

الفصل الثالث : قطاع المحروقات في الجزائر بين نعمة الثروة و نقمة الاستغلال

مقدمة..... 80
المبحث الاول : تحليل القطاع التوسعي في الجزائر (قطاع المحروقات)..... 81

المطلب الاول: قطاع المحروقات ميزات و إمكانات..... 81
المطلب الثاني :مقومات قطاع المحروقات في الجزائر 85
المطلب الثالث: السوق الدولية للمحروقات الجزائرية..... 91
المبحث الثاني: دارسة أعراض العلة الهولندية من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام..... 94
المطلب الأول: تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (**LE PIB**) الحقيقي في الفترة (**1990-2015**)..... 94
المطلب الثاني : نمو ومساهمة القطاعات التبادلية في الناتج الداخلي الخام..... 97
المبحث الثالث: آثار العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري 108
المطلب الاول: أثر الإنفاق..... 108
المطلب الثاني: أثر تغير تنقل عوامل الانتاج 111
المطلب الثالث: مظاهر أخرى للعلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري..... 114
خاتمة الفصل 122

الفصل الرابع: دراسة قياسية لآثار العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

مقدمة **124**
المبحث الأول :الدراسات السابقة..... 125
المطلب الأول: الدراسات الاجنبية..... 125
المطلب الثاني : الدراسات المحلية..... 127
المبحث الثاني :الاطار التطبيقي للدراسة 134
المطلب الاول: بناء النموذج..... 135
المطلب الثاني : تقدير النموذج الاول..... 137
المطلب الثالث :تقدير النموذج الثاني..... 147
المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج..... 157

المطلب الأول :التحليل الاقتصادي للنموذج الاول 157
المطلب الثاني :التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني..... 159
خلاصة الفصل..... 161
الخاتمة العامة..... 163
قائمة المراجع..... I
قائمة الملاحق..... A

قائمة الجداول و الأشكال

أ- قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	تطور بعض المؤشرات الشارحة للعلة الهولندية	11
02	أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى	39
03	تطور اسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)	72
04	توقعات الزيادة في الطاقة المتجددة في العالم للفترة ما بين (2004-2030)	76
05	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك و البترول الجزائري	84
06	التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر للفترة 2001-2015	111
07	تركيب صادرات الجزائر للفترة 1992-2015	117
08	رصيد ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للجزائر للفترة 1992-2015	118
09	جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة	136
10	استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الاول	138
11	اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول	139
12	استقرارية سلسلة البواقي للنموذج الاول على المدى الطويل	141
13	اختبار تجانس التباين للنموذج الاول على المدى الطويل	143
14	اختبار تجانس التباين للنموذج الاول على المدى القصير	146
15	نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج ل pp للنموذج الثاني	147
16	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني	148
17	استقرارية سلسلة البواقي على المدى الطويل للنموذج الثاني	150
18	اختبار تجانس التباين على المدى الطويل للنموذج الثاني	152
19	اختبار تجانس التباين على المدى القصير للنموذج الثاني	155

ب–قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	المنحنى البياني لـــ : **Rybsczynski**	18
02	نموذج سالتير و سوان	22
03	نموذج غريغوري	24
04	نموذج كوردن	27
05	أثر العلة الهولندية على سوق العمل	30
06	أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين	32
07	أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاثة	33
08	اهم المراحل المتبعة لاستخراج النفط	48
09	تطور حجم الاحتياطي المؤكد للدول المنتجة للنفط خلال الفترة **1994–2014**	51
10	تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة للفترة مابين **2002–2011**	55
11	الاحتياطي المؤكد لدول الاوبك لسنة **2015**	63
12	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لدول الاوابك لسنة **2015**	65
13	تقدير انتاج البترول في العالم طبقا لهوبرت التي صاغها عام **1956**	68
14	توقعات تغير جودة النفط المنتج في العام (**2012–2035**)	70
15	تطور أسعار سلة خامات الاوبك للفترة **1973–1982**	71
16	طور اسعار النفط للفترة (**2000** الى غاية **16–02/2017**)	73
17	طرق استخراج النفط الصخري	74
18	و المكثفات حسب الوجهة لسنة **2013** نسبة صادرات المحروقات الجزائرية	83
19	تطور حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام للفترة (**1990–2015**)	86
20	حجم الانتاج النفطي للفترة (**1990–2015**)	87

21	تطور حجم احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري للفترة (1900-2014)	89
22	اجمالي انتاج الغاز الطبيعي المسوق للفترة 1990-2015.	90
23	تطور حجم صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية للفترة 2005-2015	91
24	اجمالي صادرات الغاز الطبيعي للفترة (2005-2015)	92
25	للغاز الطبيعي الجزائري لسنة 2013. أهم البلدان المستوردة	93
26	لسنة 2013. للبترول الجزائري أهم البلدان المستوردة	94
27	قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	95
28	تمثيل بياني لتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (LE PIB) الحقيقي في الفترة (1990-2015)	96
29	معدل النمو الحقيقي لقطاع المحروقات في الفترة (1995-2015)	97
30	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2015.	98
31	معدلات نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (1995-2015)	99
32	مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2015)	100
33	معدلات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة (1995-2015)	101
34	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2015)	102
35	المقارنة بين الكمية السنوية لتساقط الأمطار و نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام	103
36	معدلات نمو قطاع الخدمات في الفترة (1995-2015)	104
37	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام	105
38	معدلات نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية في الفترة (1995-2015)	106

39	نسبة مساهمة قطاع لبناء و الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام	107
40	العلاقة بين اسعار النفط و الزيادة الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة **19990–2015**	108
41	التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر للفترة **2001–2015**	112
42	تطور حجم اليد العاملة في قطاع المحروقات للفترة **2004–2008**	113
43	آثار العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة **1990–2015**	114
44	معدلات التضخم للفترة **1990–2015**	115
45	العلاقة بين اسعار النفط و الميزان التجاري في الجزائر للفترة **1992–2015**	119
46	رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة **1992–2015**	120
47	للإستقرار الهيكلي للنموذج الاول على المدى الطويل**CUSUM**اختبار	143
48	للإستقرار الهيكلي للنموذج الاول على المدى القصير**CUSUM**اختبار	146
49	للإستقرار الهيكلي للنموذج الثاني على المدى الطويل**CUSUM**اختبار	152
50	للاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني على المدى القصير**CUSUM**اختبار	156

المقدمة العامة

تعد المحروقات محور الصراع الاقتصادي و السياسي الدائر في العالم، لما تتمتع به من مزايا هامة و عديدة، فهي سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم و الحرب، لذلك تعتبر من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول و به تستند قوتها و أمنها. و تزداد أهمية المحروقات في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد استعمالاتها في المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى تصاعد أهميتها حتى في ظل تزاحم استعمال الطاقات البديلة (الطاقة النووية، الطاقة الشمسية...إلخ)، فأصبح في الوقت الحالي من المستحيل الاستغناء عنها، إذ ترتبط ارتباطا وثيقا بمخططات التنمية في دول العالم، خاصة المنتجة و المستهلك منها ، لذلك لا تخلو العلاقات الاقتصادية من التركيز على هذه الموارد بغرض توفير الكميات اللازمة التي تصون اقتصادها من التأثر الكبير إذا ما تغيرت أسعارها.

ضف إلى ذلك ما تشهده أسعار الموارد الطبيعة في سوق أهم ما يميزه عدم قابليته للتنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل نتيجة وجود العامل الجيوسياسي و الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد هذه الأسعار، و هذا ما يجعل تلك الدول رهينة لتقلبات هذه الأسواق .

و لقد استفادت معظم الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، بدرجة كبيرة من الثروة التي خلقتها الزيادة الحادة في أسعار البترول، وترددت أصداء الانفجار الاستثماري و التنموي في هذه الدول مع ازدياد تدفقات التجارة و رؤوس الأموال، التي أدت إلى تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة فنمى معدل نمو صادراتها بشكل كبير، و حدثت زيادة في حجم الانفاق الحكومي و الذي أصبح بالإمكان تمويله بفضل العوائد النفطية.

هذا الوضع دعم سياسة الحكومة الجزائرية في التخفيف من المشاكل الاجتماعية و محاولة خفض نسبة الفقر متناسية بذلك إتاحة الفرصة للاقتصاد الوطني أن يجد ما يكمل نموه البطيء بموارد أخرى تكفل استمرارية نموه.

إلا أن فترة الازدهار سرعان ما انحصرت مما أدى إلى حدوث تباطؤ اقتصادي و الذي قاد بدوره في كثير من الحالات إلى تراجع معدلات النمو الحقيقي، فترك الحكومات التي نما حجمها كثيرا في العقدين السابقين، مثقلة

بأعباء العجز و الديون، و مواجهة لأزمة اقتصادية خانقة معبر عنها بتردي مستويات المعيشة من جهة و انخفاض معدلات الاستثمار و الإنفاق العام من جهة أخرى.

و لعل الإختلالات الاقتصادية التي شهدتها الدول النامية ترجع في الأصل إلى ارتباط اقتصادياتها بمورد واحد خاصة الناضبة منها، حيث تتألف صادراتها من منتج واحد كالمحروقات على سبيل المثال ، إذ يتوقف انتظام دوران دولابها الاقتصادي على ما تدره من إيرادات المحروقات بالعملة الصعبة.

إن التناقض الحاصل بين الوفرة في الموارد الطبيعية وتراجع النمو الاقتصادي والذي حول هذه الموارد من نعمة إلى نقمة دفع عديد المفكرين للبحث فيه محاولين تفسيره، كما كان علماء الاجتماع هم السباقون لذلك ونذكر من بينهم الفيلسوف والسياسي الفرنسي Jean Bodin (1576) إذ أكد لنا أن هذا التناقض ليس وليد هذا العصر إذ شهد الاقتصاد الإسباني في القرن 16 هذه الحالة عقب حصول إسبانيا على معادن (الذهب والنحاس) من مستعمراتها فأصبحت دولة غنية في ظل تدني معدلات المعيشة لمواطنيها.

غير أنه لم يكن هناك مصطلح متعارف عليه دوليا بخصوص هذه الظاهرة الى غاية اكتشافات البترول و الغاز الطبيعي في هولندا والأراضي المنخفضة سنة 1959 والتي أعقبها انكماش في القطاعات الإنتاجية ، وتم تسمية هذا التناقض "**بالعلة**" لما يسببه من أثار سلبية على الاقتصاد الهولندي وكانت المجلة البريطانية *Economiste* سنة 1977 أول من طرح هذه التسمية ليدخل مصطلح جديد إلى قاموس الاقتصاد الدولي تحت اسم "**العلة الهولندية**" أو " Dutch Disease ".

و المفارقة الواضحة في الاقتصاد الجزائري هي أنه يعتمد اعتمادا كليا على مورد ريعي وحيد ناضب ألا وهو المحروقات، هذا من جهة و من جهة أخرى هو زيادة التدفقات المالية الناتجة عن الجباية البترولية و التي تنبئ بوجود بحبوحة مالية معتبرة إلى أن الغريب في الأمر كله هو استمرار العجز في القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي و الفلاحي ، و هذا ما يقودنا إلى التساؤل حول إمكانية وجود علة هولندية تمس الاقتصاد الجزائري ، مما أثار فضولنا إلى محاولة دراسة هذه العلاقة وفق التساؤل التالي:

هل يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض العلة الهولندية ؟

و هذا ما يدعونا إلى طرح تساؤلات فرعية أهمها:

- ✓ماذا نقصد بالعلة الهولندية؟ و ما هي مختلف النظريات المرتبطة بها؟
- ✓ما هي أسبابها وما آثارها على اقتصاديات الدول المصابة بها؟
- ✓إلى أي مدى يعتمد الاقتصاد الجزائري على المحروقات؟
- ✓هل هناك ترابط بين هذه العلة و مختلف القطاعات الأخرى ؟

للإجابة على هذه الأسئلة و ضعنا الفرضيات التالية:

1- فرضيات البحث:

لتسهيل خطة العمل قمنا ببناء دراستنا على مجموعة فرضيات هي:

أ- وجود اعراض للعلة هولندية على الاقتصاد الجزائري.

ب- وجود آثار سلبية للعلة على مختلف القطاعات (الصناعة ، الفلاحة، ، الخدمات).

ج- يظهر أثر الانفاق الحكومي بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

ه- تنقل عوامل الانتاج (عنصر العمل) من القطاعات الانتاجية الى القطاع التوسعي (المحروقات).

2- المنهج المتبع:

لتحقق من الفرضيات المقترحة و للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف تنبع المنهج الوصفي التحليلي، بحيث نقوم بوصف و تبيان أهم النظريات المفسرة للمرض الهولندي و كذا تحليل توجهات الدولة الجزائرية في قطاع المحروقات وصفا شاملا و تعبيرا كميا و تحليليا لنمو إقتصاد البلد ، ثم نقوم بتحليل مختلف الأرقام المتعلقة بنمو مختلف القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري (الفلاحة ، الصناعة ، الخدمات ، المحروقات) من حيث مساهمتها في النتاج الداخلي الخام و كذا معدلات نموها.

كما دعمنا عملنا بدراسة قياسية مستعينين ببرنامج (eviews09) محاولين دراسة أثري الانفاق الحكومي و كذا تنقل عوامل الناتج على كل من القطاعات التالية (الصناعة ، الفلاحة ، الخدمات ، قطاع المحروقات) طيلة الفترة 1990-2016 محاولين بذلك ابراز هيمنة القطاع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

كما تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة الاجنبية منها و المحلية سيتم التعرض لها في الفصول القادمة.

3- مصادر البيانات و فترة الدراسة:

المصادر هي عموما عبارة عن مجموعة تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بصفة عامة و قاعدة بيانات البنك الدولي بصفة خاصة، نظرا لتوفرها على المعلومة الكاملة و المطلوبة بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية و العلمية التي أجريت من قبل.

أما فترة الدراسة فقد اخذنا فترة 1990-2016 و هذا حسب توفر المعطيات كما ان هذه الفترة شهدت انخفاض في اسعار المحروقات لمدة معينة ثم تلاها ارتفاع ثم انخفاض مما سيشجعنا على التنبأ بالنموذج القياسي و مدى مطابقته للنظرية، بغرض توسيع التحليل و الاستشراف في مجال التنبؤ و التقييم الجيد للنموذج المقترح.

4- أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع في محاولة تحليل الخلل الظاهر في اقتصاديات الدولة النامية عامة و الجزائر خاصة و التي تعتمد بشكل خاص على موارد ريعية، و من هنا يمكننا هذا البحث من إجراء ولو مسح عام حول خطر الاعتماد الشبه كلي على الموارد الناضبة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث.
- ✓ الأهمية الإستراتيجية لقطاع المحروقات في العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة.
- ✓ توسيع الاهتمام في مجال الطاقات التقليدية و الطاقات المتجددة

6- خطة و تبويب العمل

بإتباعنا للمنهج الوصفي التحليلي، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى اربعة فصول ، إذ سنتطرق إلى ما يلي:

الفصل الأول : سنحاول في هذا الفصل ضبط مصطلح العلة الهولندية محاولين إبراز اهم النظريات و الدراسات التي تطرقت الى هذا الموضوع بشكل موسع.

الفصل الثاني: سنناقش و نحلل اهمية النفط و الغاز كسلعة تجارية من حيث العوائد الكبيرة التي تدرها على الدول المنتجة ، و كسلعة استراتجية من حيث تأثيرها على اقتصاديات العالم، محاولين ابرزا دور المنظمات الدولية النفطية و مدى تفاعلها فيما بينها و كذا تنافسها من حيث الهيمنة الاقتصادية على النفط و الغاز.

الفصل الثالث :يحوي أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري ،و هنا سنبرز إمكانية وجود علة هولندية في الاقتصاد الجزائري و ذلك بمقارنة مساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام، باعتباره مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي ، كما سنتعرض الى تبيان أثر هذا المرض الى بعض المجمعات النقدية كالتضخم و سعر الصرف و كذا المجمعات الحقيقية كالميزان التجاري .

الفصل الرابع: و يحوي هذا الاخير على الدراسة القياسية، محاولين نمذجة اثر القطاعات التبادلية (قطاعات المحروقات ، الصناعة ، الفلاحة و الخدمات) على الانفاق الحكومي و معدلات البطالة، وكذا تبيان مدى التوافق بين الجانب النظري و الاحصائي.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن توزيع البحث بهذا الشكل كان حسب ما يقتضيه الموضوع من ضوابط تنظيمية تحكمه، و سيلاحظ القارئ اختلافا في أحجام الفصول من حيث التركيب و العدد ، و هذا راجع لطبيعة التوسع فيه فنعطي كل فصل ما يستحقه من التحليل اللازم.

7- صعوبات البحث

تلخصت صعوبات البحث في وجود التناقض الواضح بين مختلف التقارير الإحصائيات و الدراسات مما صعب علينا تمييز المعلومة الدقيقة و الصحيحة.

من خلال بحثنا هذا سوف نسعى إلى الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات و النتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة، لعلها تكون ذات فائدة، و تساعدنا على إثراء الدراسات القادمة لإضافة شيء جديد للمعرفة

الفصل الأول

التأصيل النظري للعلة الهولندية

مقدمة:

يعتبر سوق النفط من بين الأسواق التي لها تأثير مباشر و قوي في اقتصاديات دول العالم ، وذلك لأهميته البالغة في تحريك عجلة التنمية ، إذ يعتبر الإمداد الأكثر توفرا و الأقل تكلفة مقارنة بالطاقة النووية و كذا الشمسية هذا من حيث طول مدة الاستهلاك، أما من حيث السعر فيعتبر السوق الأكثر تقلبا مقارنة بالأسواق الأخرى.

كما يعتبر نعمة على الدول المنتجة حين ارتفاع أسعاره مما يعود بالنفع عليها من حيث العوائد، ولكن سرعان ما تظهر أعراض تباطؤ النمو الاقتصادي على هذه الأخيرة نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية.

هذا ما أدى الى تساؤل بعض الاقتصاديين حول هذا التناقض الحاصل ، لأنه رغم الفرص المتاحة وكذا الوفرة في الكميات والعوائد المالية ، إلا ان هذه الدول لا تزال تعاني من أزمات مالية حادة و كذا ضعف طاقاتها الإنتاجية وعجزا مستمرا في موازينها .و هذا ما أشار إليه خوان بابلوا ألفونسوا (وزير فترويلي سابق) إثر ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي في تصريح هو أقرب إلى النبوءة قائلا " **بعد عشرة أو عشرين عاما سترون بأم أعينكم الهدم الذي سيجلبه لنا النفط**".

بيد أن هذا التصريح الغريب و إن لم يجد له آذان صاغية أنذاك خصوصا الدول المنتجة للبترول إلا أنه في الحقيقية كان يشير إلى ظاهرة اقتصادية غاية في الخطورة تهدد الدول التي تعتمد على مورد واحد، وهي تراخي الانتاج في القطاعات الأخرى مقارنة بالقطاعات التوسعية (المحروقات، المناجم...الخ) أو ما يعرف حاليا بمصطلح "المرض الهولندي " أو " العلة الهولندية".

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه الظاهرة لمحاولة فهمها و كذا أهم الكتابات و التحليلات التي ناقشت هذه الظاهرة و ذلك بالإجابة على التساؤل التالي:

- ما هو مفهوم المرض الهولندي ، أسباب ظهوره و اهم نظرياته ؟

المبحث الاول: ضبط مصطلح العلة الهولندية

يعود ارتباط تحليل هذه النظرية بالمدرسة النيوكلاسيكية في التجارة الدولية، أو بمعنى آخر "عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية".

المطلب الاول: تعريف العلة الهولندية

ظهرت هذه النظرية بشكل واضح بعد الأزمة البترولية لسنة 1973، ويوجد لها عدة مسميات منها: المرض الهولندي ، العلة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية، العلة الهولندية، يطلق عليها باللغة الفرنسية (le syndrome hollandais)، و باللغة الإنجليزية (dutch desease) ،كل هذه المصطلحات تصب في معنا واحد رغم اختلاف طرق و أوجه تعريفه إذ تعرف على أنها:

- هي حالة التوسع الفجائي، القوي و غير المتوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الاخرى[1].

- نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على آثار مواتية إما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام و القابلة للتصدير[2]

- تعالج هذه النظرية التقلبات التي تنجر عن التغيير المفاجئ و السريع و الدائم لسعر المورد الطبيعي و هذا بالنسبة للبلد المستفيد، أي ان العلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد جراء التغير المذكور في سعر المورد الطبيعي (في بعض الأحيان يتعلق الأمر باكتشاف مورد طبيعي و ما مدى تأثيره على الاقتصاد المستفيد). [3]

- هي حالة التوسع أو الانفجار (un boom) في قطاع إنتاجي قابل للتصدير يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات المنتجة الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن كل ارتفاع كبير و غير متوقع في أسعار

[1] jean-Jacques Nowak, Le syndrome néerlandaise : Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches , l'Actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre1995, p309

[2] *Alan gelb , Oil windfulls : Blessing or Curse , Oxford University press, join 1989, p21*

[3] عبد القادر دربال ، مختار دقيش،العلة الهولندية: نظرية و فحص تجريبي في الجزائر 1986-2006 ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 11، 2011، ص 112 .

السلع غير التجارية (non échangeable) و كذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية (échangeable).[1]

و المعنى العام للمرض الهولندي ينصرف الى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية (معدنية كانت أو زراعية ...)، و بين التراجع في مجال الصناعة التحويلية و هي نفس العلاقة التي تفضي الى مزيد من العوائد المالية مع قلة في فرص العمل المحلية مما يستدعي المزيد من استراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات مطلوبة، في ظل انكماش لتصدير منتجات محلية مصنعة التي تفقد بنسبة كبيرة من مزاياها النسبية بحيث لا تكاد تصمد أمام المنافسة السعرية لأسواق التبادل التجاري الدولي.

المطلب الثاني: التأصيل التاريخي للنظرية

لهذه الظاهرة جذور قد تعود الى بدايات القرن السادس عشر و تعتبر اسبانيا أول المتضررين من هذه الظاهرة و هذا اثر اكتشاف ثروات كبيرة في هذا البلد بفضل اكتشافها لموارد طبيعية ثمينة و قد أشار الكاتب الاسباني Miguel de sarvante saaredo الى هذه المفارقة في مؤلفه " don quixote de lamanche" حيث قال " **ان الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الاسراف في انفاقها و لكن في طريقة استعمالها** "[2] .

الى غاية سنة 1951 اثر اكتشاف البترول و الغاز في بحر الشمال (هولندا) و الأرض الواطئة وكذا مناجم الذهب في استراليا ،بلاد الغال، جنوب فكتورية إلى حين أزمة النفط و الغاز في بداية السبعينيات من القرن الماضي(1973) ، إذ ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في مجلة (The Economiste) في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للعالمين كوردن (CORDEN) و نيري (NEARY) تحت عنوان

(Booming sector and De-industrialisation in smal open Economy)

[1] Marc –Antoine Adam , La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pètrole , université de Montréal , 2003, p8

[2] *Ebrahim Zadeh , dutch disease : too mutch manged, unwisely, finance and developpement, IMF, marc 2003, p 50.*

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الأثر التوسعي (الانفجاري) الذي خلفه اكتشاف النفط و الغاز في هولندا وكذا الاراضي التابعة لها في بحر الشمال، وبهذا ارتبط اسم هذه النظرية بهذا البلد. و الجدول رقم (01) الموالي يبين لنا التناقض الحاصل بين زيادة مداخيل الدولة من جهة و ارتفاع معدل البطالة من جهة أخرى.

الجدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الشارحة للعلة الهولندية

المؤشر	قبل الصدمة النفطية (1965-1970)	بعد الصدمة النفطية (1971-1977)
معدل نمو الدخل القومي (%)	%3,5	%16,8
معدل البطالة (%)	%1,1	% 5,1
الرصيد السنوي للحساب الجاري	(-130) مليار دولار	(+2) مليار دولار

المصدر :من اعداد الباحث بناءا على مجلة الإيكونومست، العدد 92، 1982، ص 17.

يظهر لنا من خلال الجدول السابق التناقض الحاصل في الاقتصاد الهولندي، فمن جهة نلاحظ وجود فوائض مالية كبيرة ويظهر ذلك من خلال زيادة نمو الدخل القومي اذ بلغ 16.8% بعد أن كان 3.5 % فقط، وكذا انتقال رصيد الميزان التجاري من حالة العجز (- 130) مليار دولار إلى فائض قدر بـــ (+2) مليار دولار، ومن جهة أخرى نجد أن معدل البطالة ارتفع من 1.1% قبل الطفرة المالية إلى 5.1% وهذا يوحي بوجود خلل (علة) معين.

يقول البروفيسور جوزيف ستغليتز (Joseph E. Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل " **بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية لاحظت هولندا تراجع في قطاع صناعاتها التحويلية كما أنهم واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ..ومن تفشي ظاهرة الاعاقة بين صفوف القوى العاملة ...فالغريب ان العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز و الاعاقة أفضل لهم ماديا من استحقاقات البطالة**" [1]

و مما زاد من تفاقم الظاهرة هو زيادة مداخيل الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فأدت الى ارتفاع أسعار السلع التي أنتجتها هذه الاخيرة مما أفضى إلى عجزها عن المنافسة

[1] مايح شايب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات الإصلاح الاقتصادي الريعي في العراق، جامعة الكوفة ، 2007، ص6.

الخارجية ، بل و أصبحت الواردات من الخارج أقل سعرا و أفضل اختيارا للمستهلك المحلي، وكانت نتيجة هذا كله تراجع النشاط الانتاجي (الصناعي بالذات) و تلك ظاهرة أخرى قد أطلق عليها وصف " *De-industrialisation* " الأمر الذي جعل هذا الاقتصادي الكبير يحذر من مواصلة الاعتماد على الموارد الطبيعية لأنه **يخلق في رأيه أوطانا غنية ومواطنين فقراء، وهذا جوهر الاصابة بالمرض الهولندي**[1].

و كما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية، و لا على صادرات المحروقات و لا حتى على صادرات المواد الأولية فقط ، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية و الكاكاو الغانية و على التنمية في أستراليا (المناجم و الذهب)، و استغلال النفط في المملكة المتحدة، النرويج و نيجيريا.

كما يمكن أن تنتج أعراض المرض الهولندي عن التدفقات الكبيرة لرؤوس المال إلى داخل البلد كما حدث في مصر أو بنقلادش نتيجة لتدفق التحويلات المالية و التعويضات أو حتى المساعدات الأجنبية الممنوحة لبعض البلدان الفقيرة.

كما كان الحال في فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا، أو مثلما حدث في اسبانيا في القرن السادس عشر التي تدفق إليها الذهب من أمريكا الجنوبية، و حتى البلدان الفقيرة من حيث رؤوس الأموال و ذات الفائض في اليد العاملة مثلا بنقلادش، تركيا، و مصر أصابتها العدوى جراء تحويلات العمال المهاجرين من الخارج.

[1] *Joseph E. Stiglitz et autres, « Escaping the Resource Curse »,foreword by George Soros, mai2007,p07*

المطلب الثالث: أسباب ظهور العلة الهولندية

يعود ظهور هذه العلة لعدة أسباب نذكر أهمها:

أ- التوسع في استغلال الموارد الطبيعية (لعنة الموارد الطبيعية)

من الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي مثل النفط و الغاز، البن، الذهب الألماس ...إلخ في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة ، و بالتالي سوف يؤدي إلى تحرير القيود المالية التي قد تقف حجر عثرة في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العلمية أثبتت أن وفرة هذه الموارد مثل النفط قد تكون نقمة وليس نعمة على الدول المنتجة لها، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لزيادة النمو في تلك الدول.

إذ تشير التجارب الدولية إلى أنه لاستدامة النمو لا يشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وان كانت الأخيرة تساعد على ذلك، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الآسيوية (سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية) من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون ان يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولارا، كما لم ترتكز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد، على العكس تماما فإن كوريا الجنوبية تعد دولة فقيرة جدا من حيث الموارد الطبيعية، ومع ذلك استطاعت أن ترسي أسس متينة للتنمية اقتصادها بحيث أصبحت في قائمة دول العالم الصناعي، و الوضع لا يختلف أيضا في سنغافورة التي أصبحت تولد دخلا للفرد من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وبدون موارد طبيعية أيضا، والأمثلة عديدة في هذا الجانب[1].

و في الجهة المقابلة نجد أن معظم الدول النفطية مثلا سجلت مستويات ضئيلة إذ سجلت نقلات محتشمة في النمو، و سبب هذا التأثير السلبي يعود إلى:

[1] د.محمد إبراهيم السقا« لعنة الوفرة النفطية في الكويت »، (بتصرف) اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون (www.economyofkuwait.blogspot.com) أكتوبر 2009.

- ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مع اكتشاف مورد طبيعي كبير كالنفط أو الغاز فيها، الأمر الذي يؤثر سلبا على درجة تنافسية هذه الدولة على المستوى العالمي.

- تزايد الاعتماد على إيرادات تصدير الإنتاج من المورد الطبيعي، مثلما هو الحال في كثير من الدول المنتجة للنفط كالكويت و الجزائر ...الخ، و المشكلة هنا تتمثل في ضعف قدرة الدولة على التخطيط ماليا بشكل دقيق نظرا لعدم القدرة على السيطرة على توقيت تدفقات الإيرادات المالية من هذه الموارد ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد برمته تحت رحمة تقلبات أسعار الصادرات من المورد الطبيعي، وهو ما يعرضها لتقلبات شديدة نتيجة لعدم استقرار الأسعار والطلب في السوق العالمي.

- تغير الأوضاع الاجتماعية و السياسية المصاحبة للوفرة، والذي تنشأ عن تزايد المطالب برفع مستويات الاجور و الضمان الاجتماعي...إلخ ، وبصفة خاصة عندما يرى المراقبون أن عوائد التصدير من المورد الطبيعي لا تتحول إلى أصول رأسمالية حقيقية من خلال المشروعات المختلفة في البنى التحتية اللازمة لدفع عجلة الاستثمار وتنويع مصادر الإنتاج و الدخل، وزيادة تنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى الدولي.

- سيادة ثقافة الاتكال على هذه الثروات و أنه ليس على المواطنين في تلك الدول العمل بجد، حيث أن كافة الاحتياجات سوف يتم توفيرها بواسطة الدولة باعتمادها على رصيد الثروة النفطية القائمة.

ب- المساعدات الاجنبية

تؤدي زيادة الاموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الاجنبية (كما هو الحال فرنسا في العشرينات من القرن الماضي إثر تلقيها لتعويضات الحرب من ألمانيا) إلى التأثير المباشر على عملة الدول المستقبلة لها إذ تؤدي إلى زيادة مؤقتة الصرف الأجنبي المتاح ،مما يرفع سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع العملات الاجنبية مما يخلق ضغوطا تصاعدية على الأجور الحقيقية للقطاعات في مجال السلع التجارية وانخفاض في القدرة على المنافسة الخارجية هذا ما يعجل من تراجع القطاعات الانتاجية التبادلية[1].

[1] *David Fielding and Fred Gibson, A Model of Aid and Dutch Disease in Sub- Saharan Africa, CREDIT Research Paper,N0/2/02, pp 02-03*

ج- الاستثمار الاجنبي المباشر

قد تظهر اعراض المرض الهولندي من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، مما يؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها ،وهذا يتوقف على ما إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم رأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا، وذلك حسب ما يلي:

أ- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل الاستهلاك المحلي ، فإنها تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير التجارية (الخدمات) ، و بما أنه يتم تحديدها داخليا،عكس الاخرى و التي يتحدد سعرها في الاسواق الدولية، ضف إلى ذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الاجنبية، كل هذه العوامل تسبب في زيادة الطلب على السلع غير تجارية على حساب الاخرى وهذا يفضي إلى إعادة التخصص نحو إنتاج هذه الأخيرة، فتوجه هذه الاستثمارات إلى هذا التخصص مما يؤدي في الاخير إلى عجز الحساب التجاري في ميزان المدفوعات. و من هنا فإن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف الحقيقي لا يمكن التنبؤ به.

ب- إذا كانت هذه الموجودات الجديدة تستخدم لتمويل التراكم الرأسمالي، و هنا نميز حالتين:

* إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع السلع التجارية (القطاع الانتاجي) ، فإنه يؤدي إلى زيادة العرض لهذه السلع و بالتالي الزيادة في حساب الميزان التجاري و تحسن في موازنة ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تقدير حقيقي لقيمة العملة بعد ذلك .

* إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجه نحو القطاعات غير انتاجية (قطاع السلع غير تجارية) فهذا يؤدي إلى عكس العملية الأولى فيتدهور سعر الصرف الحقيقي و بالتالي يخلق أعراض الاصابة بالمرض الهولندي.

من هنا يتبين لنا أنه و على الرغم من اختلاف و تنوع مصادر هذه الاموال الاجنبية إلى أنها تصب في جوهر واحد وهو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.

د- التطور التكنولوجي

يعد التطور التكنولوجي من بين أهم سمات الصناعة الحديثة، إذ أن دقة الآلات و سرعتها و كذا سهولة التحكم بها جعل منها عنصرا من عناصر الانتاج ،خصوصا إذا انحصر هذا التطور في بلد معين و في مدة معينة، مما يعجل من خفض التكاليف وزيادة الارباح الكبيرة على المدى القصير، و هذا ما قد يخلق مشاكل على المدى المتوسط و الطويل وبالتالي ظهور أعراض العلة.

المطلب الرابع: النظريات النيوكلاسكية في التجارة الدولية و علاقتها بالعلة الهولندية

إذا كانت النظرية الكلاسيكية تعطي لنا تفسيرًا عن أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول على أساس اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، إلا أنها بالمقابل لم تعطي تفسيرًا لأسباب هذا الاختلاف من بلد لآخر ، من هنا جاءت المدرسة النيوكلاسيكية و أهم انتقاد وجه للمدرسة التقليدية هو اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة .

في خضم ذلك، جاء العالم هيكشر وقام بتوسيع نموذج نظرية التجارية الخارجية من عنصر إنتاج واحد، ألا وهو العمل، إلى عاملين أو أكثر(العمل، رأس المال ، والأرض) .

لقد أشار هيكشر إلى أن التفاوت في قيمة السلع لا يرجع بالأساس إلى التفاوت فيما انفق على السلعة من عمل كما يقول ريكاردو، بل على أساس ما أنفق على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه السلعة ، والنتيجة حسبه هي أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وليس على أساس التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج.

ومن هنا و على اعتبار تحليل ظاهرة العلة الهولندية وجب علينا أولا فهم صيغة التبادل الدولي الذي يجب وضعه كقاعدة لفهم هذه الظاهرة، و هذا ما يدعونا إلى ربطها بنظرية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج لـــ هيكشر* و ولاين**.

اولا: نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لـــ :هيكشر – أولين (Hecksher- Ohlin)

لقد جمعت النظرية الاقتصادية بين كل من مساهمة هيكشر بالإضافة إلى أولين في مساهمة واحدة وذلك من أجل بناء وتكوين ما يسمى الآن بـــ:'نظرية هيكشر – أولين '، بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هي إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

لقد بنيت نظرية هيكشر – أولين على عنصرين هامين من عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال، فالعامل في هذه الحال يتوفر على تشكيلة متعددة ومتنوعة من الآلات والمعدات بالمقابل يتميز الأجر في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. إن إنتاج سلع يتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدول (النسيج، الألبسة، الفلاحة والزراعة) يترتب عنها ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها.

نفس الحال ينطبق في الدولة الثانية التي تتوفر بمقابل ذلك على وفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال، ولكن تستخدم توليفات يغلب عليها عنصر رأس المال في إنتاج السلع (الميكانيك، البتروكيماء، الأجهزة الإلكترونية..) هنا تأتي النظرية وتوصي بإنتاج السلع التي تحوز كل دولة على وفرة نسبية في عناصر الإنتاج[1]، فالدولة الأولى تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية والتي تستخدم كثافة رأس المال بسبب التوفر النسبي لهذا الأخير، فيما تتخصص الدولة الثانية في إنتاج السلع التي تحتاج إلى استخدام مكثف لعنصر العمل حسب النظرية، فإنه ليس الكمية المطلقة المتوفرة من عناصر الإنتاج هي الأهم بل الوفرة النسبية لعوامل الانتاج، و على هذا الاساس يتم التبادل الدولي[2]

* هو اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala سنة 1907 . يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته: 'أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919 ، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

** إسمه بالكامل Bertil Gotthard Ohlin يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية .(*the modern theory of the dynamics of trade*) 1977تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد، درس على يد إيلي هيكشر بستوكهولم، من مؤلفاته " جهوية و عولمة التجارة " سنة 1933.

[1] Alan Samluelson , économie internationale contemporaine , OPU , Alger, p 83

[2] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص29.

من هذا المبدأ اعتمدت أغلب النظريات النيوكلاسيكية في تفسيرها لظاهرة العلة الهولندية،

و سنتطرق في ما يلي إلى أهم هذه النظريات المفسرة لها :

ثانيا: نظرية Rybsczynski

جاء بها الاقتصادي Rybsczynski سنة 1955، و تدرس أثر زيادة أحد عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، بمعنى آخر تدرس التغيير الهيكلي لاقتصاد ما في حالة زيادة اعتماد هذه الأخير على عامل إنتاجي محدد (يد عاملة أو رأس المال) و هذا تحت فرضية أن الأسعار النسبية لعوامل الانتاج تكون ثابتة PT/PK و تنص على ما يلي: " كل استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين لبلد ما سيؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى" و للإيضاح أكثر لدينا الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01) : المنحنى البياني لـــ : Rybsczynski

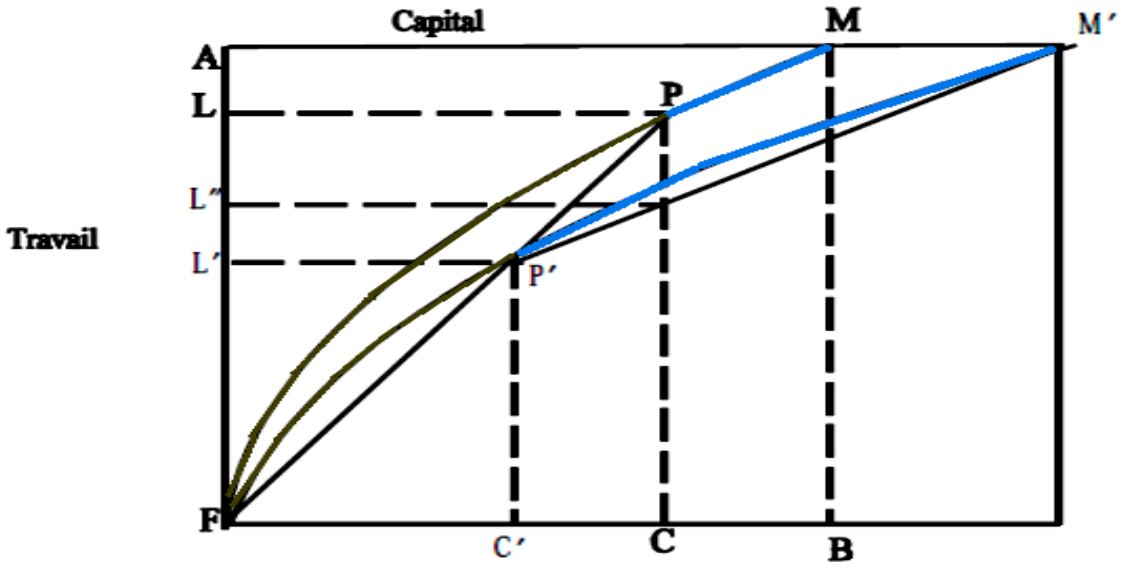

Source : Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement, Université Montesquieu – Bordeaux IV, France, p03.

تحليل المنحنى:

لنفترض دولة ما تنتج نوعين من سلع الأولى غذائية و الثانية صناعية بحيث تستغل اليد العملة بشكل مكثف في السلع الأولى و رؤوس الأموال في السلعة الثانية.

- ❖ يمثل المحور (FA): تغير كميات العمل المطلوبة.
- ❖ المحور (AM): تغير كميات رؤوس الأموال المطلوبة.
- ❖ (P): نقطة التوازن الابتدائية.
- ❖ (FPM): دالة الانتاج المشتركة للسلعتين الغذائية و الصناعية قبل التوسع بحيث:
- ❖ (FP): دالة إنتاج السلع الغذائية(اللون الأخضر) ،إذ تستعمل (FL) من اليد العاملة و (FC) من رؤوس الأموال.
- ❖ (PM) دالة إنتاج السلع الصناعية (اللون الأزرق)، إذ تستعمل (LA) من اليد العاملة و (CB) من رؤوس الأموال.
- ❖ (F M'): دالة الانتاج المشتركة بعد التوسع.

نفترض الآن حدوث زيادة في استعمال رؤوس الأموال في القطاع الصناعي (توسع)، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (AM) من النقطة الابتدائية (M) إلى نقطة أخرى جديدة (M') و هذا يدل على تخلي الصناعات الغذائية على كمية من اليد العاملة فتصبح (FL') بعد أن كانت (FL) و كذا رؤوس الأموال إذ يتقلص استعمالها ويصبح (FC') بعد أن كان (FC) و انتقالها إلى إنتاج السلع الصناعية فينتقل المنحنى (FPM) من نقطة توازنية (p) إلى نقطة توازنية جديدة (p') .

ويمكن أن نستنتج بأنه لأجل استغلال (CC') من رؤوس الأموال في القطاع الصناعي لا نحتاج إلا ل (LL'') من اليد العاملة من نفس القطاع. وبهذا سيؤدي تراكم راس المال في القطاع الصناعي إلى ازدهار هذا الأخير على حساب القطاع الغذائي.

و على ضوء هذه النظرية يتم تحليل ظاهرة العلة الهولندية على أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية

الأخرى إلى هذا الأخير و يعرف هذا بأثر " انتقال عوامل الإنتاج" و كذا إمكانية تغطية التكاليف هذا القطاع (التوسعي) على عكس القطاعات الأخرى أو كما يعرف بـــ "أثر التكاليف"، و نتاج ذلك تأخر القطاعات الإنتاجية الأخرى و اضمحلالها و يعرف ذلك بتراجع الصناعة **(**Désindustrialisation).

ثالثا :نظرية النمو المفقر لـــ Bhagwati

جاء بها الاقتصادي Bhagwati و هي ترتكز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، و تنص على أن " كل تحسن في صادرات بلد ما لسلعة مصدرة قبلا قد تؤدي إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد"[1]. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا البلد لهذا النوع من السلع وبالتالي ينعكس هذا النشاط إيجابا في بداية الأمر على الاقتصاد فيزداد الدخل القومي و كذا الفردي يرتفع سعر صرف البلد وسرعان ما تصبح هذه السلع غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل السلع المستوردة هذا من جهة ، و من جهة أخرى يؤدي هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي و أكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض على الطلب، و يأتي نتاج كل هذه العوامل إلى ظهور نوع من التناقض فمن جهة زيادة موارد الدولة و من جهة أخرى تناقص النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى و هذا ما يعرف بفخ النمو المفقر.

المبحث الثاني : النماذج المفسرة لظاهرة العلة الهولندية

بعد الأزمة النفطية العالمية في سبعينات القرن الماضي ، و كذا ارتفاع أسعار المواد الأولية ظهرت عدت اختلالات في سياسات التبادل الدولي، خصوصا في البلدان التي يقوم اقتصادها على تصدير البترول و الغاز، و سنحاول في هذا الجزء إلقاء الضوء على مختلف النماذج المفسرة لهذه الظاهرة.

[1] Nakoumdé Ndoumtara,, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandais au Tchad : une approche par la modélisation en équilibre général calculable, Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont - Ferrand I, Juin 2007, p63

المطلب الاول: نموذج سالتير و سوان (salter et swan) 1950 [1]

يرتكز هذا النموذج على الاختلاف مابين السلع و الخدمات القابلة للتداول دوليا (التجارية)، و الأخرى غير قابلة للتداول، و يعرف الأولى على أنها "كل سلعة أو خدمة تنتجها دولة ما قابلة للاستراد و التصدير، على عكس الاخرى و التي هي كل سلعة أو خدمة لا تتعدى حدود الدولة (الأراضي، عقار، سكانات...إلخ)، و تم صياغة هذا النموذج وفق الفرضيات التالية:

فرضيات النموذج:

- دولة تنتج ثلاث أنواع من سلع هي :

أ- سلع قابلة للتصدير (X).

ب- سلع قابلة للاستراد(M).

ج- سلع غير قابلة للتبادل (N).

- تحدد أسعار السلع N و X و التي هي على التوالي (P_X , P_N) في الأسواق الدولية، وبأسعار صرف ثابت.
- تحدد أسعار السلع N و التي هي P_Nحسب العرض و الطلب المحليين.(السوق الداخلية).
- توجه السلع المستوردة و كذا الغير تجارية نحو الاستهلاك النهائي.
- معدل التبادل (P_X/P_N) ثابت.
- يسود سوقي السلع و الخدمات و كذا سوق العمالة المنافسة التامة، كما تستغل كافة الطاقات الانتاجية.
- حركة عوامل الانتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة ، و على المدى الطويل بالنسبة لرؤوس الأموال.و هذا ما سيبينه الشكل رقم (02)

[1.] J.Harrigan, R.Loader ,C.Thirtle, la politique des prix agricole : gouvernement et le marché , document de formation pour la planification agricole «www. Fao.org », Rome, 1995, p 174

الشكل رقم (02): نموذج سالتير و سوان

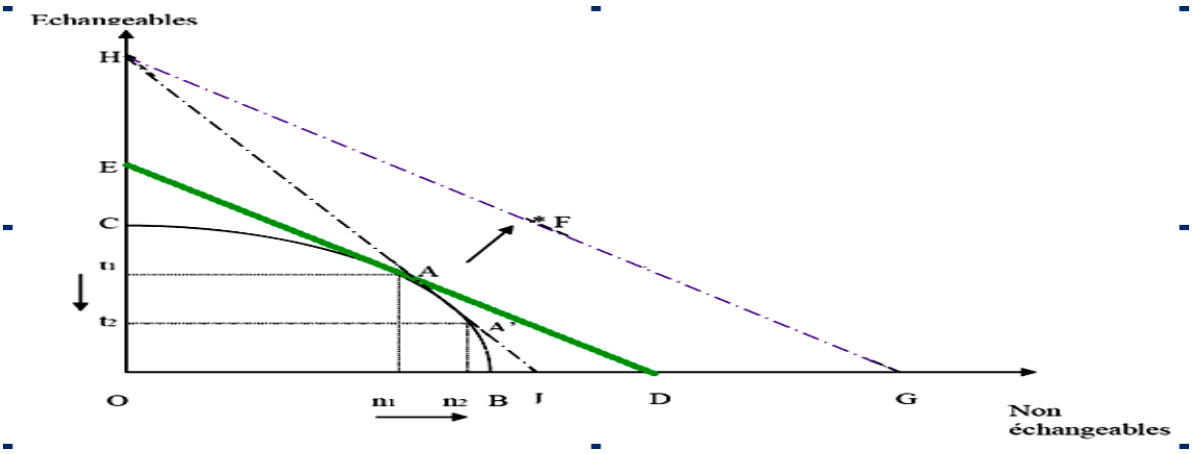

Source : Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agricultureService du soutien aux politiques agricoles, ANNEXE 2A, (http://www.fao.org/tc/tca/pubs/tmap40/40annex2a-fr.htm).

تحليل المنحنى:

يحاول هذا النموذج معالجة التوسع الحاصل (زيادة إصدار عملة مثلا) و أثره على اقتصاد هذا البلد إذ يمثل:

- BC: منحنى إمكانيات الانتاج.
- A: نقطة التوازن الابتدائية.
- t: (محور العينات) يمثل أسعار السلع التجارية (échangeable).
- n (محور السينات) يمثل أسعار السلع الغير تجارية (non échangeable).
- DE: تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية و غير التجارية التي يمكننا شرائها من خلال دخل محدد ووفق أسعار معطاة، و يحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري (P_T/P_N).

و حسب النموذج فإن زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التجارية و غير التجارية، مما يستدعي زيادة أسعارها حتى تصل إلى نقطة محددة و التي يمثل خط الميزانية الجديد (HG)، وبما أن أسعار السلع التجارية تخضع لواقع السوق الدولية فإنه سيتم تغطية السوق بهذه السلع و و بالتالي سيؤدي إلى ثبات أسعارها، في

حين أن السلع الغير تجارية هي خاضعة للسوق المحلية من جهة و على اعتبار فرضية ثبات إمكانيات الإنتاج هذا البلد فإنه سيؤدي إلى دوران الخط (HG) حول النقطة H ويصبح HJ و هذا يدل على حالة التضخم في أسعار السلع الغير تجارية.وكل هذه التغيرات دلالة على وجود أعراض للعلة الهولندية.

المطلب الثاني: نموذج غريغوري (Grégory)

و جاء هذا النموذج على إثر اكتشاف المناجم في أستراليا في أوائل سبعينيات القرن الماضي، مما أثار حفيظة الاقتصادي غريغوري (1976) لدارسة أثر هذا التوسع في القطاع المنجمي على الاقتصاد بصفة عامة و على لقطاع الصناعي بصفة خاصة.

ويدرس هذا النموذج مدى تأثر سعر الصرف الحقيقي و تأثيره على الميزان التجاري للبد، ويتم ذلك تحت فرضية اقتصاد صغير مفتوح على العالم ينتج سلع تجارية بأسعار دولية، و أخرى غير ذلك بأسعار محلية[1].

ويمكن توضيح الأثر وفق الشكل رقم (03) الموالي:

الشكل رقم (03): نموذج غريغوري

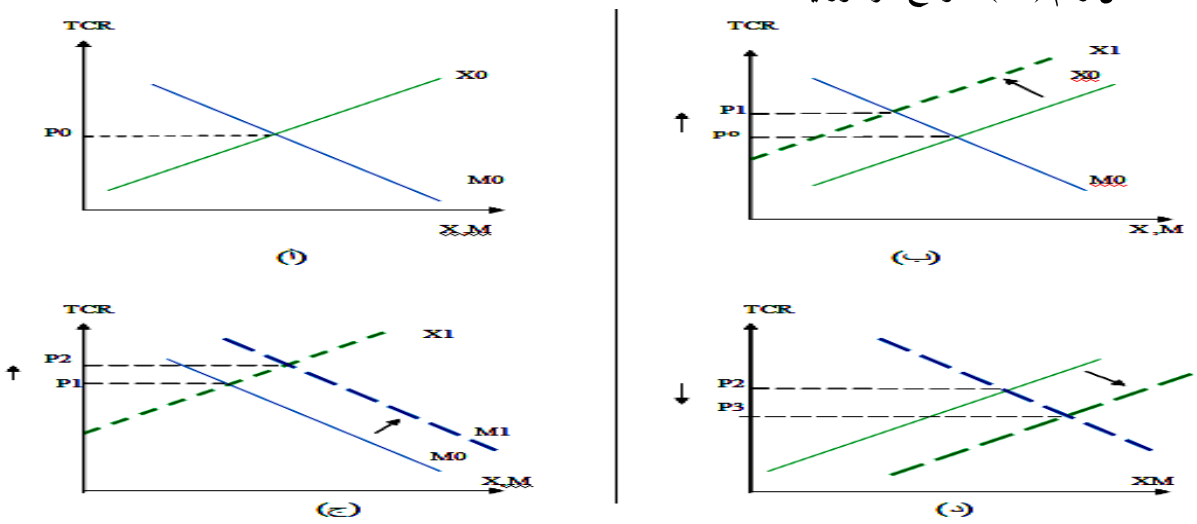

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مرجع (Ndoumtara Nakoumdé) السابق

[1] Nakoumdé Ndoumtara, boom petrolier et risques d'un syndrome hollandais au tchad : une approche par lamodelisation en equilibre general calculable , idem , p70.

تحليل المنحنى البياني

يؤدي اكتشاف مورد طبيعي جديد كالبترول و غاز إلى ظهور توسع في قطاع التعدين و بالتالي زيادة المعروض من السلع التبادلية (زيادة صادرات البلد) فيرتفع المنحنى X0 ليصبح X1 [أنظر الحالة (ب)] ، و بهذا يرتفع معه سعر الصرف الحقيقي، إلى نقطة حدية معينة، ونظرا لزيادة عوائد الدولة و التي بدورها تشجع على زيادة الطلب المحلي على السلع المحلية مما يزيد من أسعارها في السوق المحلية هذا من جهة و من جهة أخرى يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى عرقلة صادرات البلد بسبب ارتفاع أسعارها دوليا، كل هذه العوامل تشجع المستهلك على طلب السلع المستوردة مما يؤدي إرتفاع منحنى الواردات M1 ، و هذا سيؤدي إلى ظهور منافسة دولية في السوق المحلية و بالتالي يشجع على تراجع النشاط الانتاجي للبد خارج القطاع التوسعي و كذا نمو النشاط التجاري للبلد فيؤدي في الأخير إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للبد ويكون نتاج كل ذلك هبوط أسعار الصرف (تراجع عملة البلد) و هذا هو لب العلة حسب غريغوري.

المطلب الثالث :نموذج كورد و نيري (Corden and Neary)

يعبر هذا النموذج من أبرز النماذج المفسرة للظاهرة العلة الهولندية و هو للعالمين كوردن(CORDEN) و نيري (NEA RY) و الذي نشروه في مجلة الاكونوميست البريطانية (Economiste) في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 عنوان (Booming sector and dindustralisation in smal open countrie). وكانت وفق الفرضيات التالية [1]:

- اقتصاد صغير مفتوح به قطاعين الاول تجاري (échangeable) و الاخرى غير ذلك (non échangeable).
- القطاع التجاري يحوي نوعين من السلع وهما: سلع قطاع المناجم و سلع القطاع الصناعي، أما القطاع غير التجاري يحوي سلع قطاع الخدمات.

[1] *W.Max Corden ; J.Peter Neary Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy, The Economic Journal* , vol. 92, No.368 , decembre 1982, p826.

- ❖ تحدد أسعار القطاع الاول (غير التجاري) في السوق المحلية.
- ❖ تحدد أسعار القطاع التجاري وفق المنافسة الدولية.
- ❖ تمت الدراسة على المدى المتوسط[1].
- ❖ مرونة الاسعار.
- ❖ جميع السلع موجهة نحو الاستهلاك النهائي.
- ❖ رأس المال ثابت (غير متنقل) بين القطاعات، أما العمل فهو متنقل بين القطاعات داخليا.

لقد عالج العالمين الأثر السلبي للتوسع الحاصل في قطاع المناجم على قطاع الصناعة، و قد اعتمدا في دراستهما على تقسيم النموذج إلى قطاعين بهما ثلاث مجمعات كبرى هي:

أ- القطاع المزدهر (الانفجاري) (SB) *Booming sector*

و يمثل جميع السلع التجارية القابلة للتبادل من البترول و الغاز و المناجم و كذا بعض المنتوجات الفلاحية و التي تتميز بارتفاع أسعارها الفجائي و الكبير في السوق الدولية.

ب- القطاع المتأخر(SL) *Lagging sector*

ويحوي السلع التجارية لقطاعي الصناعة و الفلاحة. تمتاز سلع كل من القطاعين المزدهر و المتأخر بكونها قابلة للتداول حسب الطلب و العرض الدوليين.

ج-قطاع السلع الغير قابلة للتبادل(SN) *non tradeable sector*

و يحوي هذا القطاع جميع السلع غبر قابلة للتداول الدولي كقطاع الخدمات، التأمينات ...إلخ ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعارها تحدد في السوق المحلية ،و في الشكل رقم (04) الموالي يوضح نموذج كوردن الأثرين :

[1] Abdelkader Sid Ahmed , DU "Dutch Disease " A L' "LOPEP Disease " quelques considération Théoriques Autour De L'industrialisation des pays exportateurs de Pétrole , O.R.S.T.O.N. Fonds Documentaire, P89.

الشكل رقم (04): نموذج كورد ن

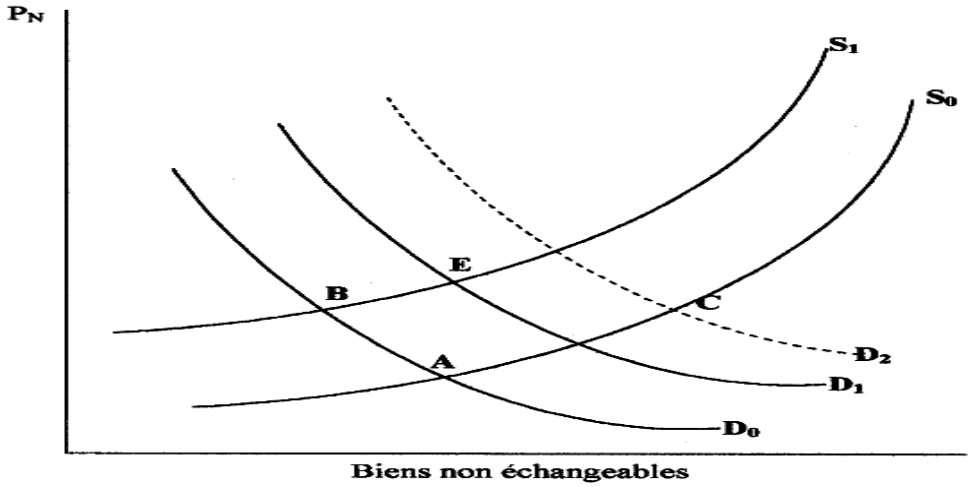

Source : Marc –Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pètrole », Université Montréal, automme 2003, p10.

يمثل الشكل رقم (04) منحنى الطلب و العرض لسلع القطاع (SN) إذ يظهر على محور السينات كمية سلع هذا القطاع و على محور العينات نجد الأسعار المقابلة لها، المنحنين (D_i) و (S_i) يمثلان دالتي الطلب و العرض على التوالي، النقاط A، B، C،E تمثل نقط التوازن الجديدة.

حسب كوردن و نيري يظهر أثر الانفاق من خلال إنتقال منحنى الطلب من D_0إلىD_1 وفق التسلسل التالي:

ليكن لدينا القطاعات الثلاثة التالية الانفجاري(SB)، المتأخر(SL) و القطاع غير التجاري (SN)القطاعين (SL،SB)ينتجان سلع تجارية بأسعار دولية، والقطاع (SN) ينتج سلع غير قابلة للتداول الدولي، دوال كل القطاعات هي تابعة للعمل وكذا كل الاسعار مرنة.

إن كل توسع في قطاع التعدين (SB) الناتج عن الاسباب سالفة الذكر سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي و كذا الفردي، و بالتالي يؤدي استخدام هذه العوائد المالية الكبيرة إما مباشرة من طرف العمال (لارتفاع الدخل)

أو من طرف الدولة إلى إرتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية و كذا الخدمات فينتقل منحنى الطلب من حالته الابتدائية التوازنية من النقطة A إلى نقطة توازنية جديدة B أعلى من الاولى،و هذا يستدعي ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية في هذا القطاع مما ينتج عنه انتقال عوامل الانتاج (العمل) من القطاعات الاخرى إلى هذا الاخير .

أما أثر حركة عوامل الانتاج فهو مركب من ما يلي:

أولا: حالة الدولة المتقدمة

و يظهر ذلك من خلال[1]:

1. انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى القطاع المزدهر (SB) سيؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الاول و هذا لنقص الطلب على العمل فيه و كذا انتقاله إلى قطاع التعدين مما يساعد على نقص التحصيل و كذا الموارد اللازمة للتصنيع، فتكون نتائجه وخيمة على القطاع الصناعي و هذا ما يعرف بأثر اللا تصنيع المباشر (Désindustrialisation Direct) .
2. انتقال اليد العاملة من القطاع (SN) إلى (SB) و هو تحول مؤقت ناتج عن زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع التوسعي.
3. انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر (SL) إلى القطاع (SN) ويظهر ذلك من خلال توجه أغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى كبناء السدود و الطرقات و المطارات و المدن الصناعية...إلخ ،و التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة و كذا يد عاملة كثيرة، مما يستدعي ضرورة توفر كل وسائل العمل الملائمة من مطاعم و كذا خدمات النقل و الاتصالات، و هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع (SN) فنجد أن حركة اليد العاملة تكون موجهة بشكل كبير في مرحلتها الأولى إلى القطاع التوسعي ثم تنتقل إلى القطاع الخدمات (SN) (بإفتراض أن هذه الحركة محدود على النطاق الدولي)، مما ينجر عنه

[1] Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun »,idem, p10

امتصاص اليد العالمة من القطاع الصناعي إلى القطاع غير المنتج (SN) وهذا ما يعزز تراجع الصناعة و هو يعرف بـــ "التراجع غير المباشر للتصنيع" (Désindustrialisation Indirect)

ثانيا: حالة البلدان النامية[1]

إن القطاع المتأخر في هذه الدول من المحتمل أن يضم الصادرات الزراعية، أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات، و لذلك فإن ازدهار الصادرات (في قطاع المحروقات) قد يؤدي إلى تراجع او تأخر قطاعي الصناعي (Désindustrialisation) و الزراعي "de-agriculturation" كما في المكسيك و فترويلا و خاصة في نيجريا.

و عند توسيع تحليل النموذج ذي الثلاثة قطاعات إلى المدى الطويل فإنه يمكن الحصول على نتائج هامة أخرى، ففي المدى الطويل تصبح كل العوامل باستثناء الأرض قابلة للحركة. فإذا انتقل العمل مثلا من القطاع المتأخر و قطاع السلع غير القابلة للتبادل إلى القطاع المزدهر بينما يمكن نقل رأس المال بين القطاعين المتأخر و المنتج للسلع غير القابلة للتبادل فقط فإن كلا هذين القطاعين قد يعاني من انخفاض الإنتاج.

و تتعلق النتيجة بالكثافة العمالية (أي الاختلاف بين كثافة عوامل الانتاج) للقطاعين، فرغم أن تأثير الإنفاق يظهر عبر ارتفاع سعر الصرف كي يخفض إنتاج القطاع المتأخر، فإن هذا القطاع إذا كان أكثر كثافة من حيث رأس المال، فإن النتيجة الصافية ستكون هي الزيادة في الإنتاج. أما إذا كان قطاع السلع غير تجارية هي الأكثر كثافة من حيث رأس المال فإن حركة العوامل يمكن أن تعزز الزيادة في السلع غير القابلة للمتاجرة. و يمكن لإنتاج السلع غير تجارية أن يزداد إلى الحد الذي يجعل أسعارها تنخفض في النهاية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف

على خلاف الحالة العادية. و عندما يكون رأس المال متحركا بين كل القطاعات، فإن أي نتيجة يمكن أن تتحقق و ليس هناك أي افتراض مسبق بأن أي قطاع معين سيعرف ارتفاعا أو انخفاضا في الإنتاج.

[1] عبد الله منصوري ، السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات ، حالة إقتصاد صغير مفتوح، رسالة دكتوراه ، 2006، ص 265 .

و عموما و على المستوى الهيكلي للقطاعات الثلاثة ستؤدي هذه العلة في النهاية إلى نقص الانتاج في القطاع الصناعي مما يستدعي تأخره على القطاعات الأخرى.

ولقد درس العالمان كوردن و نيري مختلف الآثار الممكن حدوثها في حالة تنقل عوامل الانتاج نذكر منها

ثالثا: الحالات الممكنة لتنقل عوامل الإنتاج و علاقتها بالعلة الهولندية

الحالة الأولى: الأثر التوسعي في حالة تنقل العمل مع بقاء العوامل الأخرى على حالها

الهدف من هذه التحليل وهو إبراز أثر العلة الهولندية على سوق اليد العاملة، توزيع الدخل، و حجم القطاع الصناعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن العامل الوحيد المتنقل بين القطاعات هو العمل (T) و على المدى القصير في حين تبقى العوامل الأخرى ثابتة، أنظر الشكل (05)

الشكل رقم (05): أثر العلة الهولندية على سوق العمل

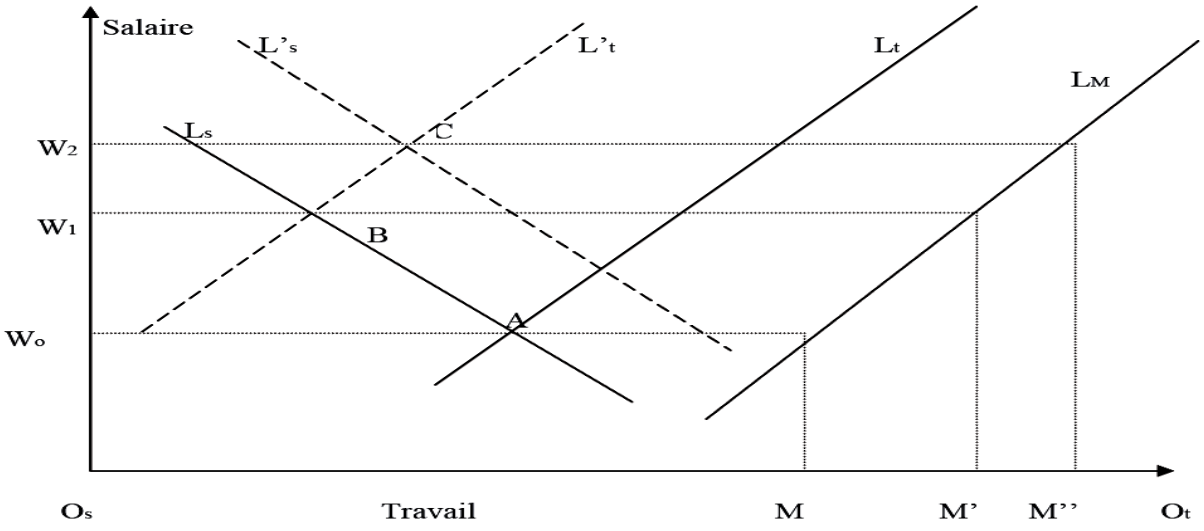

Source : Nakoumdé Ndoumtara,« boom petrolier et risques d'un syndrome hollandais au tchad : une approche par lamodelisation en equilibre general calculable », idem , p74.

- ❖ يمثل المحور العمودي مستوى الأجور.
- ❖ المحور الأفقي كمية اليد العاملة المطلوبة
- ❖ ملاحظة : يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة في قطاع الخدمات(قطاع غير تجاري) إبتداءا من OS إلى OT كما يتم احتساب كمية اليد العاملة المطلوبة للقطاعي التعدين و الصناعي إبتداءا من OTإلى OS(عكس الاولى).
- ❖ L_M: منحنى الطلب عل العمل للقطاع الصناعي.
- ❖ L_S: منحنى الطلب على العمل لقطاع الخدمات.
- ❖ L_T: منحنى الطلب على العمل لمجموع القطاعين التوسعي و الصناعي.
- ❖ A: نقطة التوازن الأولية (قبل التوسع).
- ❖ W_0 : الأجر التوازني قبل التوسع.

تحليل المنحنى

يؤدي التوسع الحاصل في قطاع التعدين إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل، أي الزيادة المستمرة في أجور هذا القطاع ، مما يؤدي إلى إنتقال المنحنى (L_T) إلى منحنى أخر أعلى (L'_T)فترتفع الأجور من حالتها الابتدائية (w_0) إلى(w_1) ، هذا التغير يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي ، بسبب امتصاص كتلة كبيرة من اليد العاملة منه نحو القطاع التوسعي، و بالتالي يتراجع الطلب من (MO_t) إلى($M'O_t$) و هذا ما يعرف بظاهرة " تراجع القطاع الصناعي بشكل مباشر".

ويتجلى أثر الانفاق هنا من خلال التدفق الهائل لعملة الصعبة مما يشجع الأعوان الاقتصاديين على زيادة طلبهم على الخدمات (زيادة معدل الرفاهية) فيساعد هذا على ارتفاع أسعارها فينتقل المنحنى من (L_S) إلى (L'_S). وكل هذا يؤدي في الأخير إلى حصول توازن جديد في سوق العمل إذ تنتقل الأسعار إلى (w_2).

الحالة الثانية: الأثر التوسعي في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين[1]

ويكون ذلك على المدى المتوسط و الطويل، وبين القطاع الصناعي و الخدماتي وفق الشكل رقم (06) الموالي:

الشكل رقم (06): أثر العلة في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين.

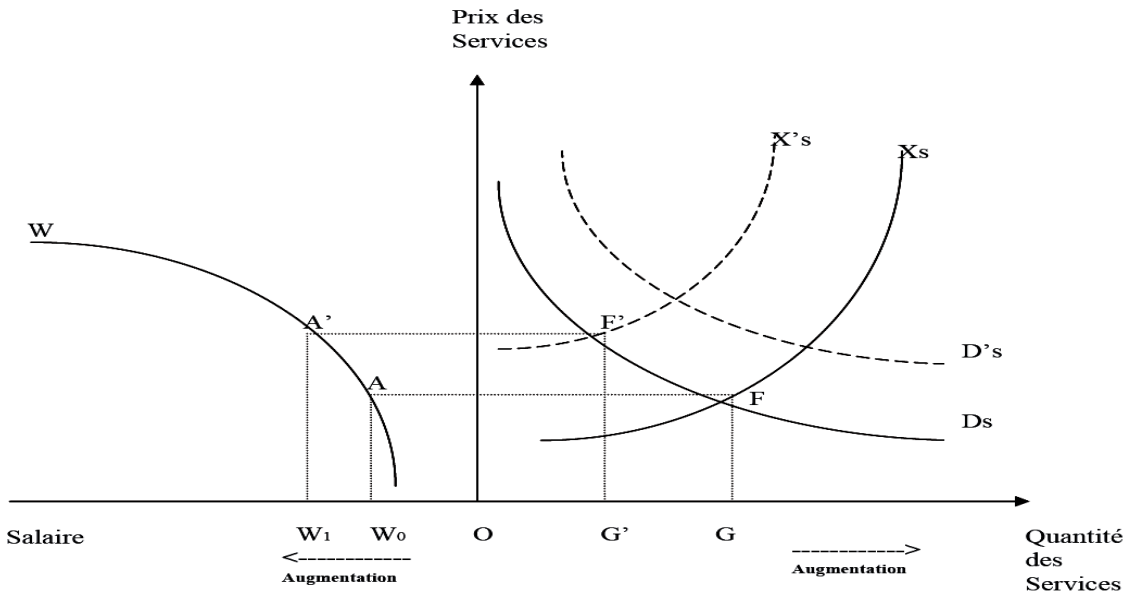

Source :W.Max Corden ; J.Peter Neary « Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy » idem, p834.

تحليل المنحنى:

تمثل الجهة اليمنى للمنحنى سوق الطلب و العرض في قطاع الخدمات، و تمثل الجهة اليسرى سوق العمل في قطاع الخدمات.

- ❖ يمثل F: نقطة التوازن في قطاع الخدمات (قبل التوسع).
- ❖ A: نقطة التوازن في سوق العمل للقطاع الخدماتي قبل التوسع.
- ❖ D_S: منحنى الطلب الابتدائي و في نفس الوقت منحنى الانتاج و ذلك بإفتراض أن النفقات تساوي المداخيل.
- ❖ X_S : منحنى العرض الكلي لليد العاملة في قطاعي الخدمات و الصناعة.

[1] *W.Max Corden ; J.Peter Neary , Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy , idem, p833*

❖ على اعتبار أن القطاع الصناعي يستخدم رؤوس الأموال بشكل مكثف فإن هذه الكثافة ستؤدي إلى توسع هذا الأخير على حساب الخدمات وبالتالي سيقلل من المعروض من الخدمات و بالتالي تراجع كمياتها من (OG) إلى (OG') ولكن سيكون له أثر إجابي فيما بعد وهو أن التوسع في القطاع الصناعي يستدعي زيادة الطلب على الخدمة فيما بعد مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها مرة أخرى و ترتفع معها الأسعار فتنتقل حركة الأموال من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدماتي.

الحالة الثالثة: أثر التوسع في حالة إنتقال رؤوس الأموال بين القطاعات الثلاثة

نفترض الآن أن عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال، العمل) تنتقل بين القطاعات الثلاثة

أنظر الشكل رقم (07) الموالي:

الشكل رقم (07):أثر العلة الهولندية في حالة تنقل عوامل الإنتاج بين القطاعات الثلاثة [1]

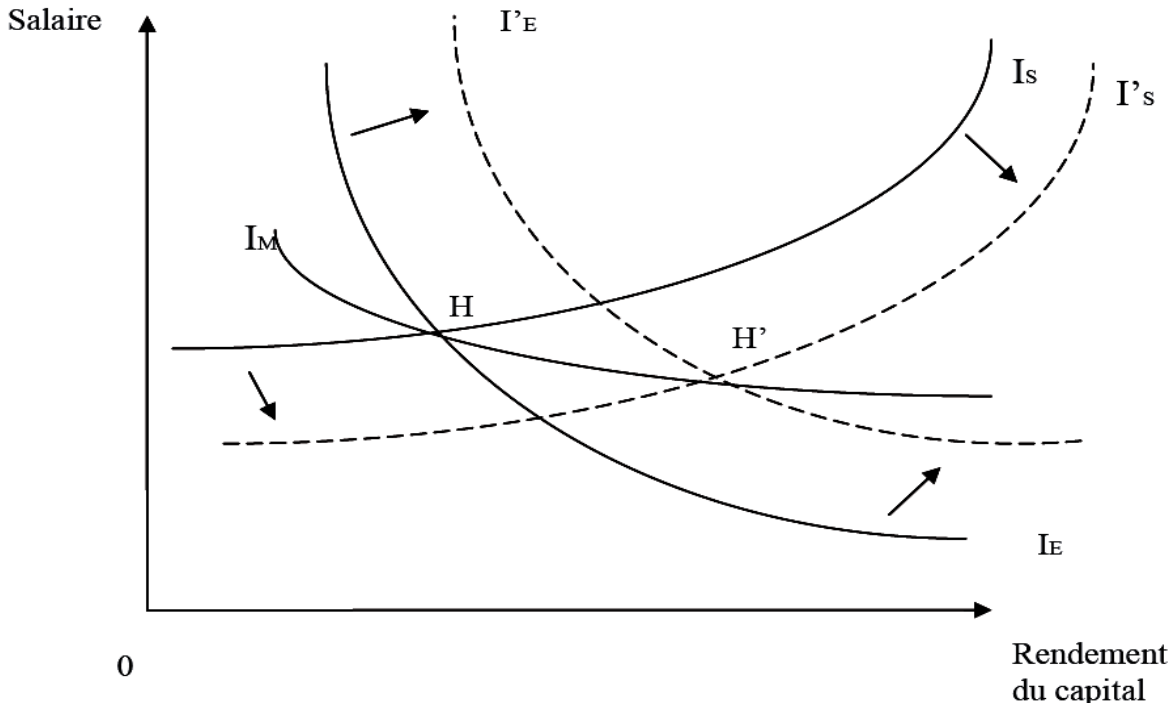

Source :W.Max Corden ; J.Peter Neary « Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy » idem, p836

[1] Nakoumdé Ndoumtara, boom petrolier et risques d'un syndrome hollandais au tchad : une approche par lamodelisation en equilibre general calculable , idem , p83.

تحليل المنحنى:

تجدر الإشارة على أن أثر الإنفاق غير واضح بسبب استقلالية الأسعار لأنها موزعة بين عوامل الإنتاج و هيكل الطلب، أيضا يتم تحديد أسعار الخدمات و كذا الأجور من خلال مقدرة البلاد على إدخال لقطاع للتكنولوجيا.

يجمع المنحنى (07) مختلف القطاعات إذ يظهر على المحور العمودي أسعار عوامل الإنتاج، و على المحور الأفقي عائد رأس المال.

- ❖ يمثل I_E: منحنى القطاع التوسعي.
- ❖ I_M : منحنى القطاع الصناعي.
- ❖ I_S: منحنى قطاع الخدمات.
- ❖ H: نقطة التوازن الابتدائية (قبل التوسع)، بحيث يكون القطاع الصناعي أكثر كثافة لرأس المال من الخدمات و أقل منه لقطاع التعدين.

يؤدي التوسع في قطاع التعدين إلى انتقال هذا الأخير من الحالة الابتدائية I_E إلى I'_E أعلى منها في حين يبقى القطاع الصناعي على حاله، فينتقل المنحنى إلى حالة توازنية جديدة هي H' هذا من جهة، و من جهة أخرى يؤدي التوسع إلى الخفض من الأجور الحقيقة مما يساهم في تراجع أسعار قطاع الخدمات.

من كل ما سبق ذكره استخلص كوردن و نيري ما يلي:

- ❖ حدوث زيادة في أسعار الخدمات و الأجور الحقيقة في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي على حساب التعدين و الخدمات.
- ❖ زيادة في اسعار الخدمات و انخفاض في الأجور الحقيقية في حالة قلة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التعدين و الخدمات.
- ❖ انخفاض أسعار الخدمات و كذا الأجور الحقيقة في حالة كثافة أقل لرؤوس الاموال في القطاع الصناعي مقارنة بالتعدين و قطاع الخدمات.

- انخفاض أسعار الخدمات و الأجور الحقيقية في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي أقل منها في قطاع التعدين و أكثر منها لقطاع الخدمات.

- و أخيرا وجود أسعار سلع قطاع الخدمات منخفضة بأجور مرتفعة في حالة كثافة رؤوس الأموال في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع التعدين و أقل كثافة بالنسبة لقطاع الخدمات.

المبحث الثالث: آثار العلة الهولندية

إن أي توسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) له أثرين سلبيين أساسيين على قطاع الصناعة و الزراعة و هما : أثر الإنفاق و أثر إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد) .

المطلب الاول: آثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الانتاج) [1]

و نعني بها حركة تنقل عوامل الانتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي و قطاع الخدمات، و ذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الانتاجية الاخرى (الصناعة) إلى هذا الاخير، نظرا لارتفاع الاجور و تحسن الخدمات الاجتماعية مما يعجل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.

المطلب الثاني: آثر الانفاق

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي و كذا الفردي، و بالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية و على اعتبار عقلانية المستهلك فانه سيفضل الاولى عن الثانية و هذا ما سينتج

[1]Jean-Philippe Koutassila le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun , centre d'économie du développement , Université Montesquieu – Bordeaux IV, France, pp, 9-10.

عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة و بالتالي عجز الميزان التجاري و في الاخير عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: آثر أخرى للعلة الهولندية

هناك أثار أخرى لهذه العلة على المستوى الاقتصاد الكلي و كذا الجزئي نذكر منها:

أ- الانفاق الغير منتج لعوائد الدولة

و يظهر ذلك في أوجه الانفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع[1]

فتجد أغلبها توجه نحو البنى التحتية و كذا إنشاء المدن الكبرى و ناطحات السحاب ...إلخ، بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد المالية.

و تساعد هذه العلة أيضا على تفشي الفساد الاقتصادي لما تخلقه هذه الثروات من وفرات مالية ضخمة، إذ أن تلك الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل و الانتاج بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية و أساليب الحكم الاستبدادية، فقد منحت منظمة الشفافية العالمية* حسب تقريرها لسنة 2017 روسيا العلامة 29 عالميا (مع العلم ان سلم التنقيط ما بين الدرجة 0 -الاكثر فسادا- و الدرجة 100 – الاكثر شفافية)، في حين منحت اليابان العلامة 73 (الاكثر شفافية) فرغم امتلاك روسيا موارد نفطية و غازية كبيرة الى انها لاتزال تعاني من الفساد الاداري، عكس اليابان التي تفتقر الى هذه الموارد الا انها تعتبر من الدول الرائدة في مجال محاربة الفساد.

[1] Jean-Pierre Angelier « réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les payes exportateurs d'hydrocarbures »,(document à l'appuis d'une conférence donnée à la Faculté des sciences Economiques et des sciences de Gestion, Université Mentouri de Constantine), université Pierre Mendés-France de Grenoble, 24/04/2004, p11.

* منظمة الشفافية العالمية (*Transparency International*) : هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد : انظر الرابط (https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017)

ب–أثر العلة على الاستقرار الدولي:

لقد توصل بول كوليير (*paul collier*) ، الى أن دول متوسطة التطور تنطوي في ذاتها على خطر اندلاع حرب أهلية بنسبة 14%، و إذا كان الاقتصاد معتمدا في قسم كبير على صادرات المواد الخام اي أنها تدر أكثر من 30 % من دخلها، فان خطر اندلاع الحرب الاهلية يصل الى 22 %، أما إذا كان النفط هو الثروة الطبيعية فأن الخطر يرتفع الى 40 %.بالمقابل فإن التي لا تعتمد اطلاقا على صادرات المواد الخام يهبط فيها خطر الحرب الأهلية الى 0.5% [1].

بحلول 2006 تقلص عدد الحروب الكبرى (على اعتبار نسبة الوفيات) من 17 حربا بعد نهاية الحرب الباردة إلى الخمس (5/1)، و كذا تقلص عدد الحروب الصغرى هو الاخرى من 33 إلى 27 و على الرغم من هذا التوجه فإن هذا العدد لم ينخفض في الدول النفطية، إذ أن حوالي ثلث (3/1) الحروب الاهلية يدور في تلك الدول النفطية بعد أن كانت لا تتعدى الخمس (5/1) في عام 1992، ومن المتوقع أن يزداد في المستقبل عدد النزاعات ذات الدافع النفطي مع ارتفاع أسعاره[2].

و هناك ما يزيد عن 12 دولة افريقية وكذا في حوض قزوين و جنوب شرق آسيا أصبحت مؤخرا أو في طريقها أن تصبح مصدر مهم للنفط و الغاز بعض هذه الدولة و من ضمنها تشاد و ميانمار و تيمور الشرقية، و العراق و التي تعاني فعلا من الصراع الداخلي، و النفط ليس المصدر الوحيد الذي يجلب النزاعات لمالكيها، فمثلا الماس و غيره من المعادن النفيسة، لكن ما يميز النفط أنه السلعة المطلوبة أكثر من غيرها من السلع في العالم كما أن الكثير من الدول تعتمد عليه، إذ أن هذه الثروة غالبا ما تشجع على :

- ❖ إحداث عدم الاستقرار اقتصادي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.
- ❖ غالبا ما تساعد الثروة النفطية على دعم التمرد(العراق، نيجيريا، كولومبيا، السودان)

[1] توماس زافيرت / كلاوس فيرنر ، السجل الاسود للنفط، المكتبة الشرقية، بيروت،2007، ص223.
[2]) مقال لي مايكل روس في جريدة الميثاق الصادرة يتاريخ 2009/01/06 تحت عنوان " العلاقة بين الثروة النفطية و النزاعات الداخلية "

ج- العلة الهولندية و التضخم المستورد:

يعرف التضخم المستورد على أنه ذلك التضخم الذي أثرت فيه عوامل خارجية اي انتقال التضخم من البلد المصدر الى البلد المستقبل[1]، ويتكون هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار جراء الفائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف نتيجة عوامل خارجية.

بعد الصدمة النفطية 1973-1974 ، ارتفعت تكاليف إنتاج المواد في العالم ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في المواد المختلفة (غذائية – استهلاكية – وسيطة ... الخ) ، و لان النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع هذه السلع مما جعل الدول المستوردة لنفط تدفع ثمن زيادة تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها و بالتالي ظهر التضخم فيها ، وبما أن أغلب الدول النفطية هي أحادية التصدير انعكس هذا التضخم عليها، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام في تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق – جسور – محطات معالجة المياه – اسكان) و زيادة الإنفاق العام أدى إلى زيادة العرض النقدي ، أي زيادة السيولة النقدية ،و اذا كان النمو في عرض النقود ، لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع و الخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية .

من هنا نجد أن الطفرة المالية الناتجة عن تغير أسعار النفط لها انعكاسين، أحدهما داخلي وهو تضخم ناتج عن ارتفاع السلع المحلية و آخر خارجي ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

[1] شقبقب عيسى، بن زيان راضية، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد11 الجزء الثاني ،2017، ص 92

د- تأثير العلة على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى

ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (02) الموالي:

الجدول(02): أثر العلة الهولندية على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى

طبيعة التوازن	المظاهر و الآثار	الميزان(إجابي أو سلبي)
مالية الدولة (الانفاق)	❖ تحسين التوازن في المالية العامة للدولة ، وتعزيز الدور الاقتصادي لها.	+
ميزان المدفوعات و سعر الصرف	❖ التحسن في الميزان الخارجي (الحساب الجاري). ❖ الرفع من قيمة العملة الوطنية مما ينتج عنه فقدان القدرة التنافسية للاقتصاد الإنتاجي	+
توازن القطاعات	❖ انخفاض إنتاجية القطاعات المنتجة (الصناعية) مع وجود توسع في قطاع التعدين و كذا الخدمات	−
توازن الأسعار	❖ تذبذب شديد في الاسعار تميل غالبا إلى الارتفاع (تضخم).	−
التشغيل الكامل	❖ تراجع القطاع الانتاجي وعدم قدرته على التنافس بسبب المنافس الدولية.	−
النمو	❖ نمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج قطاع الإنتاجي	+

Source : Jean-Pierre Angelier « réflextion sur les diffucultés économiques auxquelles sont confrontés les payes exportateurs d'hydrocarbures , Université Mentouri de Constantine), université Pierre Mendés- France de Grenoble, 24/04/2004, p13.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن مالية الدولة وميزانيتها و كذا معدل نمو ناتجها المحلي تكون ايجابية وهذا راجع الى كمية المداخيل الكبيرة التي تتلاقاها من القطاع التوسعي (الانفجاري) في حين نلاحظ تراجع كبير في قطاعها الانتاجي خصوصا الصناعي و كذا تذبذب الاسعار جراء التضخم الناتج عن زيادة الطلب المحلي على السلع الاجنبية.

خلاصة الفصل

إن وفرة الموارد الطبيعية الزراعية منها و المعدنية بشكل كبير في دولة ما له آثار إيجابية و أخرى سلبية، و المتتبع لهذا الفصل يجد أن نعمة هذه الموارد تتجلى في العوائد المالية الكبيرة المتحصل عليها و التي تساعد على زيادة الدخل القومي و كذا الفردي و بالتالي تحسن القدرة الشرائية وزيادة مستوى الرفاهية.

و تتجلى نقمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع على توسع قطاع التعدين على حساب غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري في مرحلته الاولى ولكنها فوائض غير مستقرة على المدى المتوسط و الطويل، ثم يليه ظهور اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات وبالتالي ظهور اعراض انهيار الاقتصاد او بما يعرف بأعراض العلة الهولندية.

إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في المفارقة الكبيرة بين ارتفاع المداخيل وتراجع التنمية الحقيقية. فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات مثلا بأن تتوفر على موارد مالية كبيرة و معتبرة، لكن المشكل يكمل في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات و اختلالات كبيرة في أنظمتها الإنتاجية وقد بينت لنا هذه النظريات مدى هشاشة الاقتصاديات التي تعتمد على مورد واحد ريعي .

الفصل الثاني

مدخل الى النفط و السياسة النفطية

مقدمة

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان القدامى يقومون بجمع المتسرب منه من المنافذ والشقوق الأرضية وذكرت التوراة النبي نوح –عليه السلام– استخدامه القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمته أم النبي موسى– عليه السلام– أيضا في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه ابنها موسى –عليه السلام– قبل إلقاءه في اليم [1].

كما عبد الفرس النار و سهروا على ابقائها مشتعلة عن طريق غازات النفط المتصاعدة من الأرض، واستخدمه سكان مصر والعراق وبلاد فارس في عدة أغراض أهمها التدفئة ،الإضاءة، أغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت الفعال في القضاء على البكتيريا)[2].

كما استخدم ايضا في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين) كما استعمل الملك "بنوخد نصر" القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة، وقام أبو بكر الرازي سنة 950م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط[3]

[1] أحمد البار، " التطورات في سوق النفط"، ط1، دار الفنون للطباعة و النشر، جدة 1986، ص 7.
[2] حمدي البني، "البترول المصري(تجارب الماضي و آفاق المستقبل)"، ط2، دار النعارف،القاهرة، 1999،ص 33.
[3] فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط"، ط2، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة ، 1992، ص 64.

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول البترول

المطلب الاول: أصل البترول و تاريخه

كلمة بترول *petroleum* هي من أصل يوناني،وهي مشتقة من كلمتين هما petra وتعني الصخر وكلمة oleum وتعني الزيت, وبذلك يكون معناها زيت الصخر .

أما كلمة النفط فهي من أصل يوناني NAPHTA و تعني زيت الجبل، ويأخذ البترول الشكل السائل ويسمى حينئذ بالزيت الخام *curde oil* كما يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي *natural gaz* ،ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو بسيط من حيث تركيبه كيميائيا من عنصري الكربون والهيدروجين ومركب من حيث خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما، حيث كل تركيب معين يعطي منتوجا يختلف عن الآخر[1]

لقد بدأ أول حفر و إنتاج تجاري لبئر نفطي في عام 1859 في ولاية ينسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معدل الانتاج اليومي حولي 20 برميل، و أعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة و إنتاج النفط في العالم بصورة علمية و تجارية[2].

النفط كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأته، يوجد في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمعات من المواد الهيدروكربونية تكونت منذ أمد بعيد نتيجة لتفكك بقايا الحيوانات والنباتات تحت طبقات من الطين، وبتأثير من حرارة الشمس عبر ملايين السنين، أما لونه فهو مخضر كثيف، منه الداكن والفاتح، وذلك يعتمد على قيمة API الموجود فيه وفق مقاييس معهد البترول الأميركي، اذ كلما زاد لون النفط سوادا قلت جودته،كما توجد أنواع ذات ألوان فاتحة من درجات الأصفر، والهيدروكربونات مركبة من عنصري الهيدروجين والكربون،وقد تكونت بشكل سوائل أو غازات أو جماد، وتطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية،ولكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات

[1] أحمد محمد مندور,أحمد رمضان نعمة الله (بتصرف), إقتصاديات الموارد والبيئة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية 1995 ص: 152

[2] إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة ، الكويت ،العدد 06،2013، ص 01.

السائلة أي الزيت الخام، بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي،وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري[1]،وتطور استخدام النفط تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الانسانية.

المطلب الثاني: خصائص النفط

للنفط عدة خصائص نذكر اهمها :

أ- نقطة الانسكاب:

و تدل على مقدار لزوجة المادة البترولية الخام، و هي أقل درجة حرارة يتدفق او ينسكب منها البترول، و عند ارتفاع قيمة نقطة الانسكاب تزيد درجة لزوجة النفط الخام ومن ثم يتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه و نقله خاصة في البلدان التي تنخفض فيها درجة الحرارة[2]

ب- درجة الكثافة النوعية:

تعني نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهما الحرارية، ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي ***API*** (***American Petroleum Institut***) ،حيث تتراوح بين 1° إلى 60° و تدل عن نوعية وجودة البترول[3]،

و تكتب معادلتها بالشكل التالي[4] :

$$\text{درجة API} = \frac{114,5}{\text{د}} - 131,5$$

حيث تمثل : **د:** درجة الكثافة النوعية التي تم التعرض لها عند الدرجة الحرارية 60°.

و من خلال هذه المعادلة يمكن تصنيف انواع البترول الى :

---

[1] حافض برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, بيروت2000 ص15.

[2] محمد خميس الزوكة، "جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)"، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 2001، ص 73.

[3] مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, جامعة الجزائر2005، ص20

[4] *International Energy Agency publications, Energy Statistics MANUAL, manual.pdf , 2005, p 72.*

المطلب الثالث: أنواع البترول

يصنف البترول إلى ثلاثة أنواع و إن كانت تتقارب فيما بينها وهي: [1]

- **البترول البرافيني (الخفيف)** : بدرجة جودة أعلى من 31.1 ^{0} أي أن كثافة النوعية أقل من 0.87 ، يحتوي على شمع البرافين, ويعطي قدرا طيبا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.

- **البترول الأسفلتي (المتوسط)** : بدرجة جودة بين 22.3 ^{0} إلى 31.1 ^{0} أي أن كثافته النوعية بين 0.87-0.92، كما يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية.

- **البترول الخليط (الثقيل)**: بدرجة جودة أقل من 22.3 ^{0} اي كثافته النوعية أعلى من 0.92 و يتصف النفط الثقيل علاوة على كثافته العالية و انخفاض درجة جودته، بارتفاع لزوجته و التي تكون عادة فوق 10 سنتي بواز* ويحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

ان هذا الاختلاف و التباين في انواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة و النشاط الاقتصادي النفطي و من ابرز هذه التأثيرات نجد:

- التأثير في قيمة و سعر النفط .

- التأثير في الكلفة الانتاجية من حيث نقاوة و طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

- التأثير في العرض النفطي من خلال تقدير ما يتحصل عليه من مقدار و نسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من كل نوع[2].

[1].محمدي فوزي أبو السعود وأخرون ،إقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية, الإسكندرية,2006 ،ص ص 141-142

* البواز (P)عبارة عن وحدة غير نظامية لقياس اللزوجة الحركية، سميت نسبة للفيزيائي الفرنسي جان لويس ماري بوازييه

[2] أمينة مخلفي، " محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، ج 1، جامعة قاصدي مرباح ، د ط، 2014 ،ص 14.

المطلب الرابع: وحدات قياس النفط و أماكن تواجده

أولا : وحدات القياس

عادة يتم قياس النفط على اساسي الحجم و الوزن[1]:

أ- **الحجم**: و يتمثل أساس في :

- **البرميل**: و هو وحدة قياس أمريكية و يعادل 159 لتر و يعتبر الوحدة الاكثر شيوعا.
- **المتر المكعب**: وهو وحدة قايس تستعمل في بعض البلدان مثل اوروبا الغربية كفرنسا و ألمانيا و يعادل 6.28 برميل.

ب- **الوزن**: و يعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني فهناك:

- الطن الطويل و يعادل 1006 كلغ.
- الطن المتري ويعادل 999 كلغ.
- الطن القصير ويعادل 906 كلغ.

ثانيا: أماكن تواجده

أ- **المصائد البترولية:**

المصائد التي يتجمع فيها البترول نوعين:

***النوع الأول :** يتراكم البترول فيما يسمى بالمصيدة نتيجة الالتواءات و الانكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية وبحكم طبيعة البترول التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة شلف، 2009، ص ص 14-15.

***النوع الثاني :**تتكون المصيدة البترولية أيضا نتيجة لتمويل الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية,كما قد تتكون لأسباب جيولوجية أخرى[1].

ب- الحقل البترولي:

يتكون نتيجة تقارب عدد من المصائد البترولية لتكون وحدة منتجة واحدة تسمى حقلا بتروليا مثل حقل حاسي مسعود بالجزائر.

ج- الحوض البترولي :

ويتكون من مجموعة من الحقول البترولية و هناك عدة أحواض اشهرها حوض الخليج العربي.

المبحث الثاني :النفط كسلعة تجارية

المطلب الأول:مراحل استخراج النفط

يمر النفط في دورة حياته بخمس مراحل أساسية و هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير، التوزيع و أخيرا التسويق

أ- **مرحلة التنقيب:** و تعرف أيضا بمرحلة الاستكشاف والاستطلاع (أي ما قبل الحفر) و يتم ذلك من خلال إجراء المسح الجيولوجي ، الجيوفيزيائي و أيضا المسح الجيوكيميائي كما توجد عدة طرق اخرى و مسوحات متعددة ، تتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد المواقع لحفر الآبار و تقدير الاعماق على أن يتم أولا الحفر الاستكشافي او الحفر التجريبي، و في حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار اضافية[2].

[1] أحمد محمد مندور,أحمد رمضان نعمة الله,مرجع سبق ذكره ص152

[2] حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة "جسر التنمية" التابعة للمعهد العربي للتخطيط ، العدد 52، الكويت، نوفمبر 2005، ص 4

ب– مرحلة الانتاج:

و يتم فيها اعداد البئر او الحقل البترولي بالمعدات و التجهيزات (أنابيب استخراج، صمامات،...الخ) و ذلك لفصل الشوائب و تمر هذه المرحلة عادة بثلاث مراحل، إذ يتم في البداية استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكمن طافيا لرفع الزيت، أما في المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط و من ثم رفع النفط ، و تشمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطيات القابلة للاستخراج، بحيث يتم تقليل لزوجة النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو ابار الانتاج، و الشكل رقم (08) الموالي يبين هذه المراحل

الشكل رقم (08): اهم المراحل المتبعة لاستخراج النفط

المصدر: فهد التركي و بيير لاروج،مستقبل انتاج النفط و الغاز من المصادر غير التقليدية، مجلة جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2013، ص 2.

ج- مرحلة نقل النفط :

و تشمل اربعة انواع :

- نقل النفط من مكان الانتاج الى مكان الاستهلاك
- نقل النفط من مكان الانتاج الى مكان التكرير
- نقل المنتجات المكررة من معمل التكرير الى أماكن الاستهلاك.

عادة ما يتم نقل النفط إما بالأنابيب و إما بالناقلات البحرية العملاقة و لكل وسيلة نقل مزايا و عيوب

أولا: النقل بالأنابيب

أنشئ أول خط أنابيب لنقل البترول في العالم في منتصف القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة الامريكية في عام 1900 بلغ إجمالي أطول خطوط أنابيب نقل البترول 30 ألف كلم كان نصيب (و. م.أ) وحدها 29 ألف كلم، و الاتحاد السوفياتي سابقا 750 كلم فقط، و بلغ مجموع طول خط الانابيب نصف مليون كلم في بداية ثمانينيات القرن الماضي.[1]

ثانيا: النقل بالناقلات البحرية:

ناقلات النفط البحرية و هي عبارة عن ناقلات كبيرة جدا حمولتها نحو 200.000 طن[2] فما فوق و تمثل ما نسبته 35% من إجمالي الاسطول التجاري البحري العالمي.

د- **مرحلة التكرير:** و هي المرحلة التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الاساسية من النفط الخام، و تشمل على منتجات خفيفة (كالغاز و البترين)، منتجات وسطى (الكيروسين، و زيت الغاز) و المنتجات الثقيلة مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء و مراجل السفن و الاسفلت.

ه- **مرحلة التوزيع و التسويق:** حيث تمثل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية و توزيعها، و ذلك حسب مواصفات كل نوع من أنواع النفط كل حسب سعره و كثافته و مركباته.

[1] سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها و مرماها ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007، ص 278.
[2] من منشورات الامم المتحدة بعنوان "استعراض النقل البحري 2013 " على الموقع التالي (http://unctad.org/rmt) .

المطلب الثاني : الاحتياطات و المخزونات النفطية

أولا: الاحتياطات النفطية

1- تعريف الاحتياطات النفطية :

هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث و الاستخراج أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة الأولية[1].

2-أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم الاحتياطي من البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[2]:

***الإحتياطي المؤكد أو الثابت: les réserves prouvées**

وفقا لجمعية مهندسي البترول "SPE": هي كمية النفط التي يمكن استخراجها و بدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة و هذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة و اجراءات العمل و الانظمة الحكومية القائمة، وقد وصل مستوى الثقة في ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها الى 90% [3]. و الشكل البياني رقم (09) التالي يبين تطور حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المنتجة للنفط خلال عشرين سنة الماضية.

[1] حسان خضر,أسواق النفط العالمية, جسر التنمية العدد 57 السنة الخامسة, المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص:5

2 محمدي فوزي أبو السعود وأخرون , الموارد وإقتصادياتها , مرجع سبق دكره ص:145

[4] kathrine stephane, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005 ; p55

الشكل البياني رقم (09): تطور حجم الاحتياطي المؤكد للدول المنتجة للنفط خلال الفترة 1994-2014

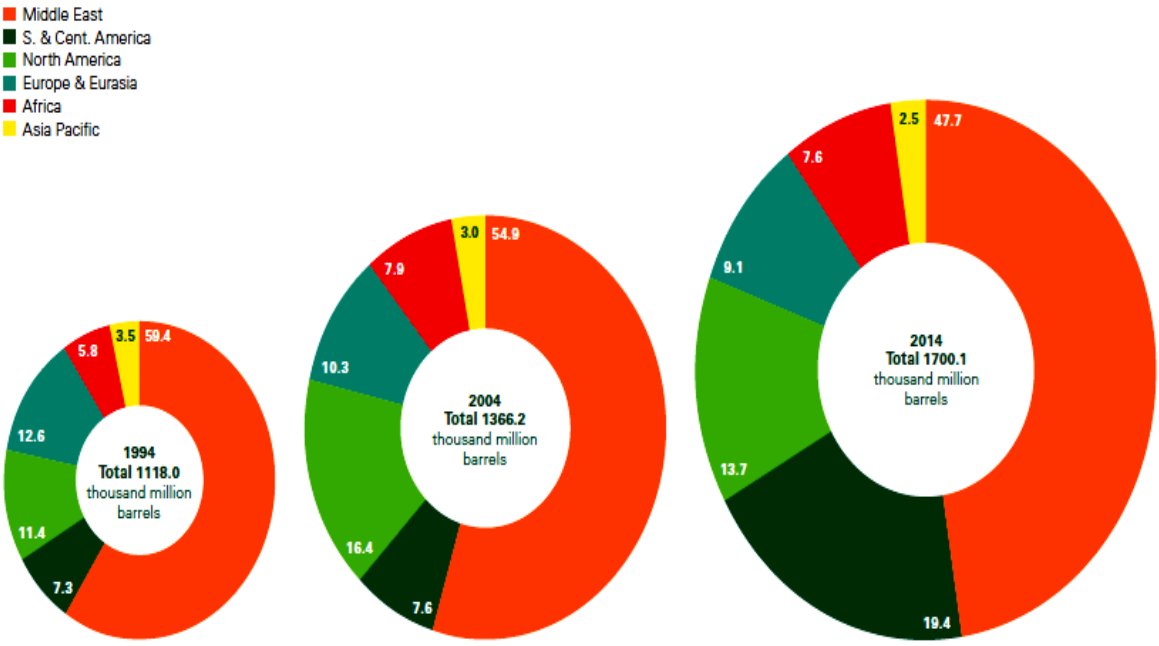

Source : ***BP Statistical Review of World Energy,June 2015, p 07.***

يلاحظ من الشكل اعلاه الشرق الاوسط يحتل الصدارة من حيث اجمالي الاحتياطي المؤكد بنسبة 47.7% (2014) ثم تليه دول وسط و شمال القارة الامريكية بنسبة 19.4 % في حين احتلت دول اسيا المرتبة الاخيرة بنسبة 2.5 %، كما يلاحظ ارتفاع في جمالي الاحتياطي المؤكد للفترة الممتدة مابين 2004-2014 اذ انتقل من 1118 مليار برميل سنة 2004 الى 1700.1 مليار برميل سنة 2014 و هذا راجع الى الاكتشافات الجديدة و كذا تطور وسائل الرصد و الاستكشاف .

***الاحتياطي المحتمل أو المتوقع Les réserves probable :**

و هي تلك الاحتياطات غير مثبتة أو غير متأكد من وجودها أو هي عبارة عن كميات البترولية المكتشفة، والغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة و نهائية، و تشير جمعية مهندسي البترول بأن مستوى الثقة لهذا النوع لا يقل عن 50%.

***الاحتياطي الممكن: أو الغير مكتشفة "les réserves possibles"**

و هي التي لم يتم اكتشافها بعد، و رغم ان هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن و لكن يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة و بالتالي فهي تمثل الانتاج المستقبلي و عموما فإن مستوى الثقة او فرصة استخراج هذه الاحتياطات تتراوح ما بين 10%و 50% [1].

ثانيا :المخزنات النفطية

1-تعريف المخزون النفطي:

تعرف المخزونات النفطية " على أنها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30إلى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض إمداداتها النفطية لانقطاع لأي سبب من الأسباب. ويعود سبب تأسيس هذا النمط من التخزين الى الحرب العربية الإسرائيلية في 1973 و تعرض الإمدادات النفطية الامريكية القادمة من الجزيرة العربية الى الانقطاع بسبب دعم هذه الاخير الحرب على الدول العربية.

و في عام 1975 اصدر الكونغرس الامريكي تشريعات تلزم الحكومة الفدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات كبيرة من النفط الخام تكون كافية لتأمين الطلب عليه في حالة تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة.

[1] سهيلة زناد، إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011ص14.

2-أنواع المخزنات النفطية:

و تصنف بناءا على انماط التخزين أو أهداف التخزين الى ما يلي :

الفرع الأول: تقسيم المخزنات النفطية حسب أنماط التخزين

و تنقسم الى ثلاث أنواع هي :

1. **المخزون الاولي** : و هو المخزون الذي يدخل في العمليات الانتاج و التكرير و هو الاكثر شيوعا و تداولا "[1]. و ينقسم هو الآخر الى نوعين هما :

1-1 **المخزون التجاري**: و هو المخزون الذي يدخل في العمليات الانتاج و التكرير.

2-1 **المخزون الاستراتيجي** : وهو المخزون المحتجز لدى الحكومات لأغراض استراتيجية (كانقطاع الإمدادات...إلخ) والذي شرعت حكومات الدول الصناعية ببنائه بعد أزمة 1973.

يخزن هذا النوع في شكله الخام بالولايات المتحدة ، كما تحتفظ اليابان بحوالي 20%منه كمنتجات مكررة وسوائل الغاز، والباقي أي 80%منه في شكله الخام، أما معظم الدول الأوربية فتحتفظ بأكثر من 60%من مخزونها الاستراتيجي على شكل منتجات مكررة، وتخزن دول وكالة الطاقة الدولية مجتمعة بحوالي 84%من مخزونها ا الاستراتيجي كنفط خام.

2 **المخزون الثانوي**: يتضمن كافة كميات النفط التي يحتفظ بها بائعو التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة.

3 **المخزون الثالثي**: وهو النفط الموجود لدى المستهلك النهائي كالغازولين المستخدم في المركبات وزيت التدفئة وفي وسائل التخزين المترلية.

[1] عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الاوبك، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 37، العدد 136 ، 2011، ص70.

الفرع الثاني: تقسيم المخزنات النفطية حسب أهداف التخزين

و تقسم الى نوعين هما :

1. **المخزون القابل للتصرف** : وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية كإجراء احتياطي للمواجهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات النفطية أو لأغراض المضاربة أو التحصن والوقاية عند ارتفاع أسعار النفط وينقسم بدوره إلى نوعين وهما:

1-1 المخزون التجاري القابل للاستخدام: وهو المتواجد لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن الحد الأدنى من مستويات التشغيل المطلوبة وهي 55يوما بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل تلك الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية.

1-2 مخزون البلدان المنتجة: و هو النفط الخام الذي تحتفظ به البلدان المصدرة حيث تتوفر لدى العديد منها قدرات تخزينية كبيرة نسبيا عند موانئ التصدير ، وذلك للإبقاء على مستويات التصدير عند معدلاتها السائدة أثناء فترات الصيانة الدورية للحقول النفطية[1].

2.المخزون غير القابل للتصرف: هو المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط (مخزون اسمي فقط)، إذ تحكمه ظروف الطلب وطبيعته و ينقسم هذا النوع إلى ثلاثة أصناف و هي:

1.2 **المخزون الحكومي الإلزامي:** وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناءا على التشريعات الحكومية لضمان أمن الإمدادات، ويتم تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو استهلاكه لكل دولة، وتؤكد وكالة الطاقة الدولية على أهمية هذا المخزون رغم بروز اتجاه يدعو إلى إعادة تقييم جدوى الاحتفاظ بملايين البراميل العاطلة في المخزون الاستراتيجي لما تنطوي عليه من تكاليف أملتها ظروف سابقة.

[1] المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية – مجلة الأوابك- نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ،37العدد 07 يجانفي 2011، ص 05.

2-2 المخزون التشغيلي الأدنى (المخزون غير المتاح) وهو المخزون الذي يشتمل على النفط الضروري لتيسير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب ، والنفط العالق في أسفل الصهاريج والذي يصعب ضخه وتزويد المستهلكين به.

2-3 المخزون العابر: و يقتصر المخزون العابر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات ، و يشتمل على نوعين وهما:

- مخزون النفط الخام الذي في طريقه إلى الأسواق عبر المسارات البحرية.
- المخزون العائم وهو المخزون المتواجد على متن الناقلات بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية.

و الشكل البياني رقم (10) الموالي يبين تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة لفترة مابين 2002-2011

الشكل البياني رقم (10): تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة للفترة مابين 2002-2011.

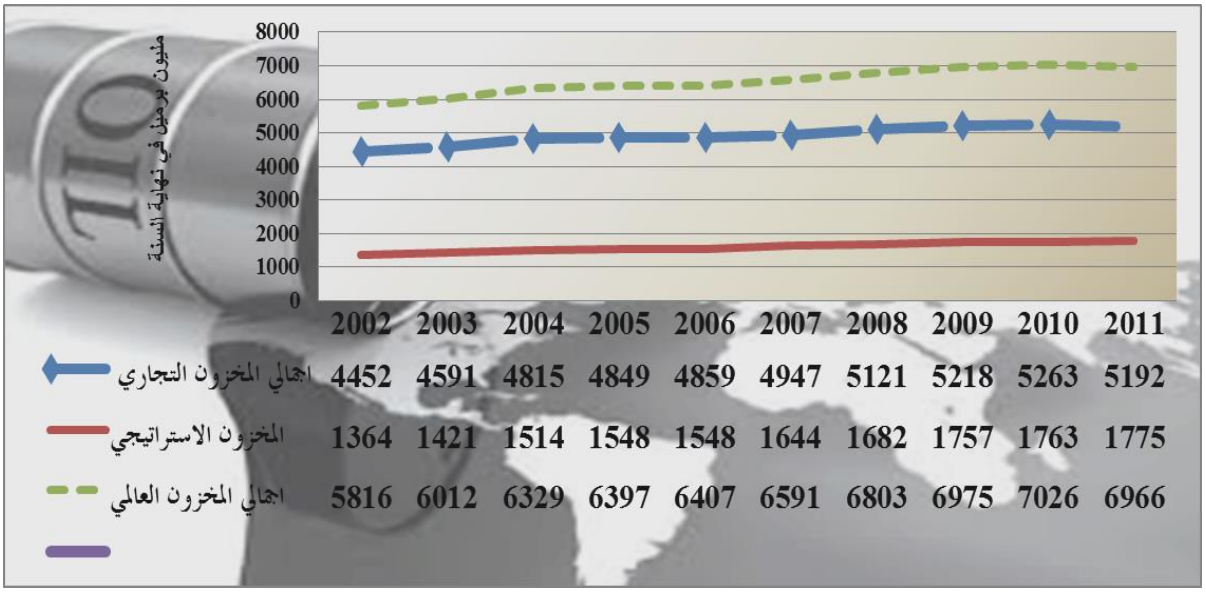

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مختلف التقارير الشهرية لمنظمة الاوابك ، مجلة النفط و التعاون العربي العدد 136، 2011، ص ص: 103-105.

من خلال الرسم البياني اعلاه يلاحظ زيادة ضئيلة في مستويات المخزونات النفطية وهذا راجع الى الازمات النفطية و كذا الاضطرابات الامنية الدولية (حرب العراق، سوريا ...الخ) إذ انتقل اجمالي المخزون التجاري من 4452 مليون برميل (سنة 2002) الى 5192 مليون برميل (سنة 2011) كما ارتفع

لمخزون الاستراتيجي من 1364 مليون برميل (سنة 2002) الى 1775 مليون برميل (سنة 2011) و هذا ما انعكس على اجمالي المخزون العالمي فقد قفز من 5816 مليون برميل سنة 2002 الى 6966 مليون برميل سنة 2011.

المطلب الثالث : السوق النفطي ، التسعيرة و حرب التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: السوق النفطي تعريفه، خصائصه و أنواعه

أ- تعريف السوق النفطي:

إن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته ، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواعه ، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق الى حد كبير على هذا السوق ، و يعرف بأنه "**السوق الذي يتم فيه التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط**"[1] ، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكمه، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية".

ب- خصائص السوق النفطي: يتميز السوق النفطي بجملة من الاضطرابات الحادة في أسعاره، وذلك لارتباطه بجملة من الأحداث الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و حتى السياسية و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **السوق البترولي هو سوق احتكاري:** و دلك باعتبار سلعة النفط يتحكم في انتاجها و تسويقها مجموعة من الكارتل الاقتصادي من الشركات العالمية الدولية و كذا الشركات المؤممة للدول المنتجة للنفط ضف الى ذلك الصراع القائم بين المنظمات النفطية العالمية كمنظمة الاوبك و الاوابك و منظمة الطاقة الدولية و بالتالي صراع التنافس الاقتصادي يجعل كفة الاسعار في هذه الدائرة، و يصنف هذا النوع من الاحتكار باحتكار القلة.

- **المضاربة:** يقول "فاضل غيث" الخبير النفطي بشركة "أوبنهايمر " في نيويورك، إن سعر بيع برميل النفط عادة ما يعادل ثلاثة أضعاف سعر استخراجه من باطن الأرض، وإنه إذا ما أخذنا في الاعتبار أن سعر

[1] سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد و الانتاج ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1992، ص 38.

استخراج برميل النفط يتراوح ما بين 15 إلى 19 دولاراً للبرميل، فإن السعر المناسب يجب أن يتراوح ما بين 45 إلى 57 دولاراً للبرميل، وأشار "غيث" إلى أن مسؤولي "أوبك" ذاتها قد صرحوا بأن سعر 45 دولاراً يعد سعراً معقولاً. وإذا ما كان ذلك صحيحاً، فإنه يعني أننا ندفع زيادة إضافية نتيجة المضاربات تزيد عن 45 دولاراً تقريباً لكل برميل نقط أو دولار واحد مقابل كل جالون من البترين[1].

- **تأثر ه بالأحداث الدولية:** كحروب، تكتلات اقتصادية و سياسية....الخ، مثل الحروب في منطقة الشرق الاوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط ، و يظهر الامر جليا خاصة في الدول التي تمتلك هذا المورد و التي تعاني من حروب داخلية أو اضطرابات أمنية كليبيا، ايران فنزويلا نيجيريا ...الخ.

- **اختلال التوازن بين العرض و الطلب:** و يعود السبب الى زيادة أهمية النفط على المستوى الدولي و كذا تطور البورصة النفطية و بالتالي زيادة المضاربة على هذه السلعة، هذا من جهة و من جهة أخرى اختلال المعروض من السلعة بسبب ظروف أخرى متصلة مما يؤدي الى تقلبات شديد في أسعاره (كتصفية محطات التكرير ، الاعطاب المصاحبة في عملية الانتاج ....الخ).

- **الكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية الموسمية:** كالأعاصير والزلازل التي تضرب مناطق منتجة للنفط مما يؤدي الى نقص معدل الانتاج وزيادة الأسعار، كما تساهم قوانين المفروضة على الدول الصناعية و المتعلقة بالتغيرات المناخية في حدوث اختلالات في الأسعار.

[1] بول روبرتس، أسعار النفط في دوامة المضاربة ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن انظر الموقع (http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/943.htm) اطلع عليه يوم (2017/02/14).

ج- انواع الاسواق النفطية:

من خلال التطورات الحاصلة في السوق الدولية للنفط و صراع المصالح الحاصل بين الدول المنتجة و المستهلكة أدت هذه الاحداث الى ظهور تعقيدات و تذبذبات في تسعير و تسويق المنتوج النفطي هذا ما ادى الى ظهور سوقين مختلفين هما الاسواق الفورية و الآجلة.

1-الاسواق الفورية: و يطلق على كل سوق يحوي مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على المنتوج أو عدة منتوجات[1]، و تتمثل هذه الاسواق في : سوق خليج المكسيك ، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكريـــبي ، سوق روتردام في أوروبا.

أما الخامات المرجعية في هذه الاسواق فهي برنت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الامريكية و دبي في آسيا، كما تستعمل الاوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من انتاجها ،إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الاسعار الفورية.

2-الاسواق الآجلة : نظرا لحساسية المنتج (النفط) و ارتباطه الجيوسياسي مما ادى لتذبذب حاد في الاسعار ما استدعى انشاء سوق لأسعار ثابتة بتسليم مؤجل ، حيث تضمن هذه الاسواق التحوط من مخاطر للتغيرات الحادة، و قد ارتفع التعامل بها منذ 1982 ما يقارب 7.3 الف عقد في بورصة نيويورك الى 476 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002 [2].

[1] Olivier riebel, , l'opec : une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française technicien et professionnels du pétrole, N418, 1999, p 95.

[2] بيطام ريمة ، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دارسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة،، 2015، ص33.

و تنقسم هذه الاسواق الى نوعان هما :

1-2 الاسواق المادية الآجلة : بحيث تتم التعاملات التجارية فيها بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، لكن يمكن أن تجاوزه و هذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 500.000 برميل و على البائع تحديد تاريخ توفرها في آجال اقصاه 15 يوم، ولا يتوفر هذا النوع من الاسواق الا على نوع من النفوط أو المنتجات النفطية كالبرنت ، البترين، وقود الطائرات ، زيت الديزل وهذه الاسواق غالب ما تكون غير منتظمة.

2-2 الاسواق المالية الآجلة (البورصات النفطية): و هي عبارة عن سوق للأوراق المالية بحيث يتم بيع و شراء البترول بهذه الاوراق و هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية من النفط الخام أو المشتقات النفطية ، و ظهر هذا النوع لأول مرة بعد الازمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك .

و نميز ثلاث بورصات نفطية كبرى نجد:

1- سوق نيويورك للتبادل التجاري (NIMEX) *(New York mercantile exchange)*.

2- سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي (SIMEX). *(Singapore international monetary exchange)*

3- سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا (IPS).*(international petroleum exchange)*

الفرع الثاني : التسعيرة البترولية

أ- **تعريف السعر البترولي:**

يعرف السعر البترولي بأنه "**تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة للبترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية و مناخية بالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها**"[1]. من خلال هذا التعريف نجد ان التسعيرة البترولية لا يحكمها قانون العرض و الطلب لوحده بقدر حساسية العلاقات الاقتصادية و السياسية و حتى الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ساهم الصراع الايراني السعودي في تهاوي سعر النفط ليصل سعر برميل الخام إلى حوالي 27 دولاراً في جانفي 2016 أي بتراجع مقداره 75 بالمائة قياساً بأسعار عام 2014 بعدما رفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) بضغط من السعودية خفض إنتاجها حتى مع انخفاض الطلب، كما رفض منتجو الوقود الصخري في الولايات المتحدة وقف الضخ مما ادخل بعض الدول النفطية ضعيفة الانتاج في حالة ركود اقتصادي مفروض كالجزائر و ايران...الخ.

ب- **أنواع اسعار النفط:**

1. **الاسعار المعلنة (*the posted prices*)**: اعلن عن هذه الاسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجرسي الامريكية (*standard oil of new jersey company*) الامريكية في عام 1880، و كانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل و تكرير النفط الخام منذ عام 1973، و من ثمة فقد أعلنت من جانبها اسعار على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون اشراك مستخرجيه في عملية التسعير[2].

2. **الاسعار المتحققة او الفعلية (*the realized or actual prices*)**: و قد ظهرت هذه التسعيرة في خمسينيات القرن الماضي، بعد دخول منتجين جدد (الشرق الاوسط ،الجزائر ...الخ) في السوق النفطية مما ساعد على الحد من سيطرت بعض الشركات العالمية على التحكم في السعر البترولي المعلن، و السعر

[1] Ayoub Antoine, Pétrole : marché et stratégie économique, Edition Economica ,1987, p16
[2] فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة النقط و التنمية، العدد 03 ، سبتمبر 1978، ص 36.

المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري.

3. **أسعار الإشارة (*the reference prices*)** : ظهرت في فترة ستينيات القرن الماضي ، و لقد وضعت لإحتساب قيمة البترول بين الدول المنتجة و الشركات البترولية الاجنبية لأجل توزيع العوائد المالية بين الطرفين وتكون عادة بين الاسعار المعلنة و الفعلية أي بمعنى يتم بموجبها تسقيف الاسعار مع و ضع حد ادنى لها ايضا و ذلك لدعم مداخيل هذه الدول.

4. **سعر التكلفة الضريبية (*Tax cost price*)**: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل و الربح بصورة اساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقية استغلال الثروة البترولية، فهو يعكس الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البرميل النفطي، و أيضا يمثل الحد الادنى للأسعار المتحققة.

5. **الاسعار الفورية أو الآنية (*spot price*)** : ويعرف على أنه "سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة"[1]، و ظهر هذا النوع من الاسعار بعد الاختلال في الاسواق النفطية بين المعروض و المطلوب النفطي خاصة بعد الازمة النفطية 1973 و التي ساهمت في ظهور منتجين جدد خارج الاوبك مما قلل من سيطرت هذه الاخير على السوق النفطية.

6. **السعر المستقبلي (*Future price*)**: وهو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على اساس الاسعار المعلنة في بورصة لندن و نيويورك[2].

[1] محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 199.
[2] نواف الرومي ، منظمة الاوبك و أسعار النفط العربي الخام" ط1، دار الجماهير للنشر و التوزيع ، 2000، ص 24.

الفرع الثالث : الفاعلون في السوق النفطية :

منذ اكتشاف النفط في خمسينات القرن الماضي الى يومنا هذا اعطت هذه السلعة الاستراتيجية مفهوما جديدا للسوق، كما كانت سببا في تغير خريطة العالم باعتبارها سلعة ذات البعد الدولي و التي لأجلها جاءت تكتلات و تنظيمات دولية تصارع لأجل السيطرة على السوق الدولي للنفط و فيما يلي سنستعرض اهم التكتلات الفاعلة في العرض النفطي و نجد منها :

أولا: الشركات النفطية العالمية (الشقيقات السبع):

لسنوات طويلة من القرن الماضي سيطرت مجموعة شركات دولية نفطية عالمية عرفت بـــ "الشقيقات السبع" على التنقيب و الانتاج النفطي ، وهي مجموعة من ثلاث شركات النفط الدولية (*SHELL,EXXON, BP*)

بالإضافة الى أربع شركات الأمريكية هي (*CHEVRON, TEXACO, GULF , MOBIL*)[1]

و تعتبر هذه الشركات رائدة في مجال الحفر و التنقيب على النفط على المستوى الدولي و لها تأثير مباشر في السوق النفطية العالمية.

و لا يجب ان نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط العالمي في 2004[2]، و نجد من أهم هذه الشركات شركة آرا مكو السعودية ، شركة النفط الوطنية الايرانية ، شركة بيتروليوس المكسيكية، شركة بترو الصينية و غيرهم

ثانيا :منظمة الاقطار المصدرة للنفط (OPEC) ***The Organization of the Petroleum Exporting Countries***

و هي عبارة عن منظمة دولية حكومية انشأت في 14 سبتمبر 1960 بعد مؤتمر تأسسي بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط حينها و هي (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد

[1] Katherine Stephan, Les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, LE PÉTROLE Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes, Open society institute, New York, USA , 2005, p 54

[2] *Bart Gordon and others, crude oil Uncertainty about future oil supply makes it important to develop a strategy for addressing a peak and decline in oil production, report to congressional requesters, united sates government accountability office, february 28, 2007, p 25*

بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج.

وتوفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم.

بالإضافة الى الدول الخمس المؤسسة تضم المنظمة تسعة أعضاء آخرين و هي : قطر (1961)؛ اندونيسيا (1962) – علقت عضويتها في جانفي 2009، ثم تنشيط العضوية في جانفي عام 2016، لكنه قرر تعليقها مرة أخرى في نوفمبر من نفس السنة. ليبيا (1962)؛ الإمارات العربية المتحدة (1967)؛ الجزائر (1969)؛ نيجيريا (1971)؛ الإكوادور (1973) – علقت عضويتها في ديسمبر عام 1992، ولكن تم تنشيطها في أكتوبر 2007؛ أنغولا (2007)؛ والغابون (1975) – إنهاء عضويتها في جانفي 1995 لكنه عاد في جويلية عام 2016. وكان أوبك مقرها في جنيف (سويسرا) ، في السنوات الخمس الأولى من وجودها. تم نقل إلى فيينا، (النمسا) في 1 سبتمبر 1965[1]. و في الشكل البياني رقم (11) التالي يبين أهم احتياطات المؤكد للمنظمة لسنة 2015.

الشكل البياني رقم (11): الاحتياطي المؤكد لدول الاوبك لسنة 2015

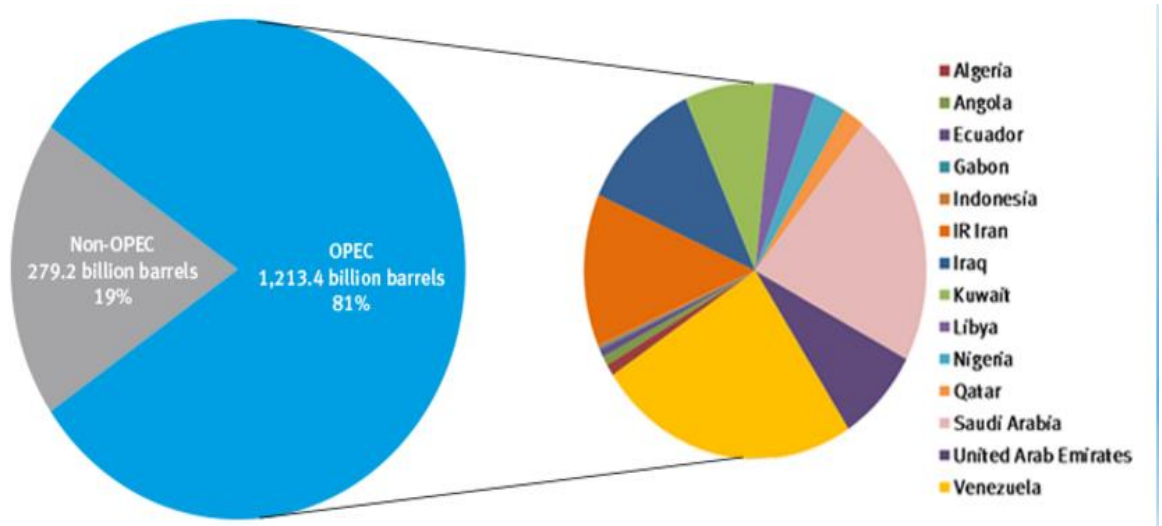

OPEC proven crude oil reserves , at end 2015 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	300.88	24.8%	Kuwait	101.50	8.4%	Qatar	25.24	2.1%	Indonesia	3.23	0.3%
Saudi Arabia	266.46	22.0%	United Arab Emirates	97.80	8.1%	Algeria	12.20	1.0%	Gabon	2.00	0.2%
IR Iran	158.40	13.1%	Libya	48.36	4.0%	Angola	9.52	0.8%			
Iraq	142.50	11.7%	Nigeria	37.06	3.1%	Ecuador	8.27	0.7%			

Source : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm (le: 03-01-2016)

[1] http://www.opec.org/opec_web/en/about us/24.htm (vue le 01/01/2017)

من خلال الشكل البياني اعلاه يتبين لنا ان نسبة الاحتياطي المؤكد لسنة 2015 لدول الاوبك يمثل نسبة كبيرة بحوالي 81% من احتياطي العالم بمجموع قدر بـــ 1.213.4 مليون برميل ، و تحتل فنزويلا الصدارة بنسبة .24.8 % (300.88 مليون برميل) في حين حلت الغابون في المرتبة الاخير بنسبة 0.2% (02 مليون برميل).

اما من حيث التوزيع القاري لاحتياطي المؤكد فنجد دول الخليج و الشرق الاوسط مجتمعة في المرتبة الاولى بنسبة 65.4 % اي بمجموع (791.9 مليون برميل)، دول امريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة (25.5%) اي بمجموع (309.15 مليون برميل)، ثم تليها دول افريقيا بنسبة (9.1%) بمجموع احتياطي (109.14 مليون برميل)، لتبقى في الاخير اندونيسيا (قارة اسيا) في المرتبة الاخيرة بنسبة (0.3%) و احتياطي قدر 3.23مليون برميل .

ثالثا: منظمة الاقطار العربية المصـــدرة للبتـــرول (OAPEC) ***Organization of Arab Petroleum Exporting Countries***

أنشئت منظمة الأقطار العربيـــة المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابـــــــع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968، ، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة.

كان ظهور "أوابك" في ذلك الوقت إنجازا عربياً مهماً، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 ، وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء (أوابك) أهدافها الرئيسية كما يلي: "هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء."

أثبتت النواة الأولى لأوابك قابليتها للاستمرار وللتوسع، حيث انضمت إلى عضويتها في عام 1970 كل من الجزائر، قطر،الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين.

وحرصا من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة، بإفساح المجال لأكبر عدد من الدول العربية للانضمام إليهـــا، وتوثيـــق روابـــط المصلحـــة المشتركـــة بين أعضائها، فقد تم الاتفـــاق فـــي مطلع ديسمبر 1971 على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد والذي ينص على "أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي"، ليصبح "أن يكون البترول مصدرا هاما لدخله القومي."

واشترط لقبول انضمام أي دولة عربية إلى المنظمة قبولها بأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات، وأن يوافق مجلس الوزراء على انضمامها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين. انضمت الجمهورية العربية السورية والعراق للمنظمة عام 1972، مصر عام 1973. وتونس في عام 1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية[1].

بلغ احتياطي الدول العربية من النفط الخام التقليدي في نهاية عام 2015 بحوالي 712.2 مليار برميل، أي ما يمثل نحو % 55.5 من الاحتياطي العالمي البالغ 1285.4 مليار برميل .وبلغ احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2015 نحو 54.5 تريليون متر مكعب، مشكلاً نسبة % 27.7 من الاحتياطي العالمي.

وقدر إنتاج الدول العربية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي في نفس السنة نحو 27.6مليون برميل يوميا، وفيما يتعلق بإنتاج المنظمة من النفط الخام فقط فقد بلغ 23.6 مليون برميل يوميا مرتفعا بنسبة % 4.3 مقارنة بعام 2014 ، ومشكلاً نحو % 30.3 من الإنتاج العالمي.

[1] http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في المنظمة فقد وصل مستواه إلى559.1 مليار متر مكعب من نفس السنة ، وقد استحوذت الدول الأعضاء في المنظمة (أوابك) على حوالي 527.2مليار متر مكعب، أي ما يشكل % 94.3 من إنتاج الدول العربية[1].

و الشكل البياني رقم (12) الموالي يبين نسبة الاحتياطي المؤكد لمنظمة الاوابك مقارنة بالدول العربية و العالم لسنة 2015

الشكل البياني رقم (12): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لدول الاوابك لسنة 2015

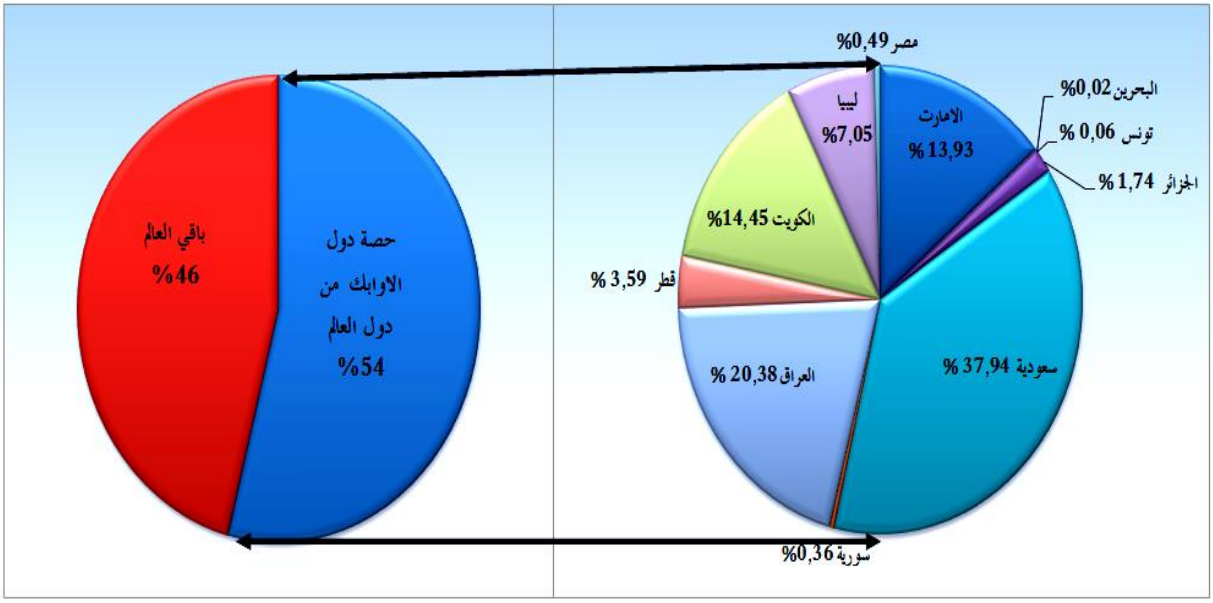

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على التقرير السنوي لمنظمة الاوابك لسنة 2016، ص 12.

من خلال الشكل البياني اعلاه نستنتج ان المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة من حيث الاحتياطي المؤكد بنسبة 37.94 % و بذلك فهي تسيطر على اكبر نسبة احتياط في الدول العربية سواء في منظمة الاوبك (22%) او في منظمة الاوابك، كما يلاحظ ان المنظمة تحوي نصف الاحتياط الدولي من النفط (54%) وهذا ما يعطيها مركز قوة اقتصادية و تأثير دولي كبير .

رابعا: دولة أخرى منتجة خارج الاوبك (IPEC)

و هي مجموعة دول منتجة للنفط مستقلة لا تنتمي كلها الى المنظمتين و بصفة دائمة عقدت اجتماعها في 8 مارس 1988 بعد الازمة النفطية في نفس السنة اجتمعت فيه كل من مصر، المكسيك، انغولا، ماليزيا و الصين

[1] التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدر للبترول، لسنة 2016، ص05.

إذ اجمعت على حماية مصالحها الفردية و المشتركة بالتنسيق مع الاوبك تحت تنظيم تلقائي غير رسمي اطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول " (*Independant Petroleum Exporting Contries*)[1] استحوذت هذه الدول على 60% من الانتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو أقل من 20 % من الاحتياطي البترولي العالمي و تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية.

خامسا: وكالة الطاقة الدولية :

هي تنظيم احتكاري مستهلك للنفط تأسست في 15أكتوبر 1974 بدعوى من الولايات المتحدة الأمريكية، تضم وكالة الطاقة الدولية 29 بلدا عضوا، هي :أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدانمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، وإسبانيا، والسويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة،و الولايات المتحدة. وتحظى المفوضية الأوروبية أيضا بفرصة المشاركة في أعمال الوكالة كملاحظ.

نشأت هذه الوكالة بعد الأزمة النفطية الأولى سنة 1973والموقف العربي بخفض الإنتاج وحظر التصدير لبعض الدول التي ساعدت إسرائيل في الحرب ،

وتتمثل أهداف هذه الوكالة في[2] :

1- تخفيف استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب ، واتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الإنتاج عن مستوى الاستهلاك ، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة والإقلال من استهلاك النفط.

2- تسعى الوكالة لتكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج منطقة دول الأوبك خاصة في بحر الشمال وسواحل الولايات الأمريكية واليابان وغيرها على الرغم من ارتفاع

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 288 (بتصرف).

[2] Chemseddine chitour, économie pétrolière, Ecole nationale polytechnique ,1999,P 92.

هذه التكاليف.

3- الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة النووية.

4- السعي لضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية و الإدارية الهائلة وخبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

5- تكوين وتنمية مخزون من النفط بما يكفي استهلاك 90يوما على الأقل على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد

المبحث الثالث: الصراع على النفط بين النفاذ الطبيعي و النفاذ الاقتصادي

المطلب الاول: النفاذ الطبيعي للنفط

على اعتبار ان النفط سلعة استهلاكية من جهة و سلعة استخراجية من جهة أخرى فان حتمية الزوال الطبيعي قد اصبحت تفرض نفسها على الواقع الحالي، و هذا راجع الى عدة أسباب هي :

أ- **نظرية ذروة النفط (منحنى هيوبرت كينغ)** (*M. Hubbert King*)

يعد هيوبرت كينغ أول من اكتشف قواعد هذه النظرية في دراسة له سنة 1956 حيث توقع أن الإنتاج الأمريكي للبترول سيعرف ذروته سنة 1970وبعدها ينخفض الإنتاج. وطبقا لهذه النظرية تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان وفقا لدالة أسية.

ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة وقد حمل المنحنى اسمه، كما تعني أيضا النقطة التي يصل فيها المكمن النفطي إلى قمة إنتاجه وبدء انخفاض الإنتاج بعد تلك النقطة[1] ، و الشكل البياني (13) الموالي يبين ذلك:

[1] علي رجب ، تطور سوق النفط و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة ،مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الثامن،العدد 142، الكويت، 2012، ص142.

الشكل البياني رقم (13):تقدير انتاج البترول في العالم طبقا لهوبرت التي صاغها عام 1956

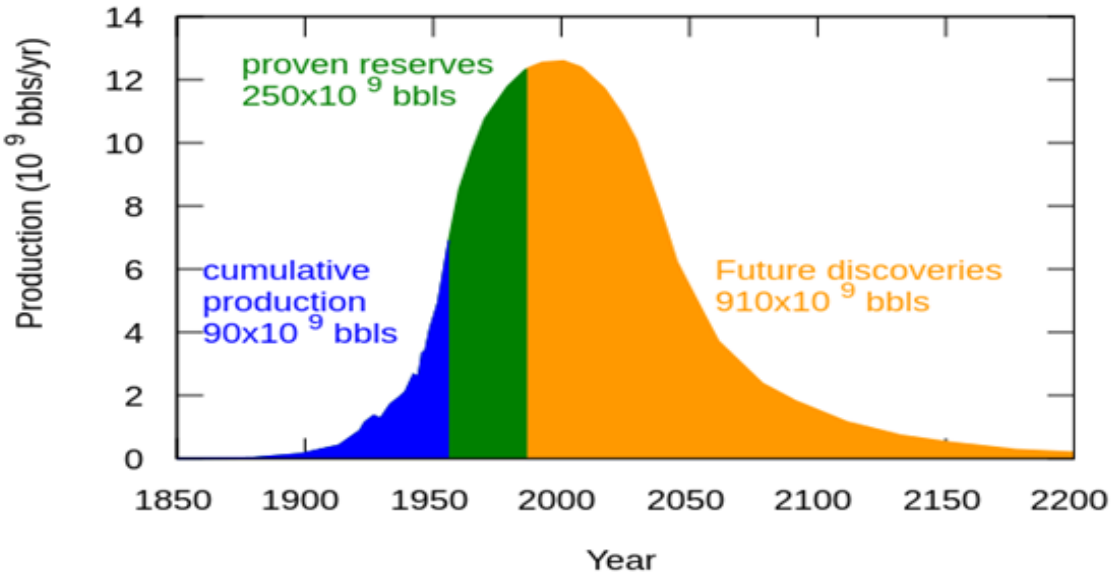

Source : Patrick Criqui and Sylvain Rossiaud, « *Peak Oil : Myth or Impending Doom !* » *polinare working paper n.6, september2010,p03*

من خلال المنحنى أعلاه استنتج هيوبرت أن كل مورد محدود ومتناه يتبع القواعد التالية[1]:

- يبدأ الإنتاج من الصفر.
- يرتفع الإنتاج إلى أن يصل إلى ذروة لا يمكن تجاوزها ونكون بـــذلك وصـــلنا إلـــى نصف الرصيد.
- بعد وصول الذروة يبدأ الإنتاج في الانخفاض إلى أن يستنزف المورد.

و الجدير بالذكر انه ثمة مشكلة كبرى تكمل في الخلط بين مفهوم الذروة و الندرة أو النضوب، فذروة انتاج النفط لا تعني جفاف الحقل، بل تعني فقط أن انتاج البترول في حقل معين قد وصل الى مستوى انتاج اقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه، ثم يستمر الانتاج لفترة معينة على نفس المستوى ثم يبدأ الانتاج في الانخفاض تدريجيا و ترتفع تكاليف انتاج المتبقي منه تدريجيا أيضا الى أن تصل الى تكاليف الانتاج الى سعر بيعه في السوق فيضطر المنتج

[1] رحمان أمال ، النفط و التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة، 2008، ص188.

الى ايقاف الانتاج لأن المتبقي منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة و هذا ما يسمى بـــــ "النضوب الاقتصادي"[1].

ب- **تغييرات في جودة النفط** : يتم تسعير النفط الخام الثقيل بأقل من النفط الخفيف ، نظرا لارتفاع تكلفة استخراجه و نقله، ومع زيادة ضغط المنظمات البيئية ساهمت في ضرورة التقليل من التلوث الناجم عن الترسبات النفطية في البحار و المحيطات، ومع زيادة التلوث البيئي و ارتفاع درجة حرارة الارض فقد ادى الى حدوث تغييرات في نوع النفط المستخرج و الشكل البياني رقم (14) الموالي يبين توقعات تغير جودة النفط المنتج في العام (2012-2035)

الشكل البياني رقم (14): توقعات تغير جودة النفط المنتج في العام (2012-2035)

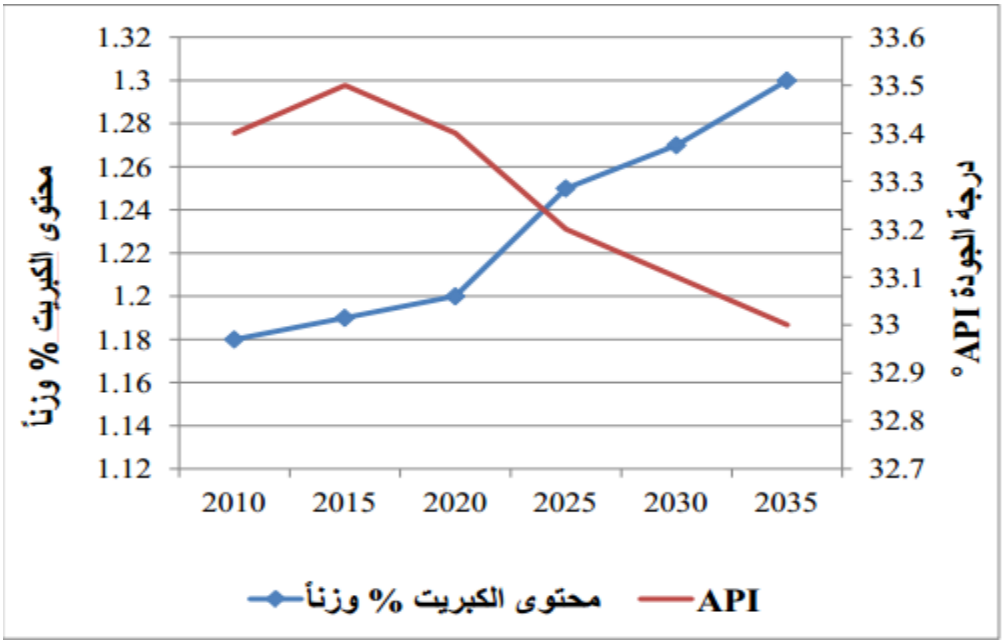

المصدر : ورقة بحثية مقدمة في اطار مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ديسمبر 2014، ص06

(www.oapecorg.org/media/5c19a753-2ee6-4ecf.../الأردن.pdf)

[1] الطاهر الزيتوني ، الأفاق المستقبلية لأمدادت العالم و الدول الاعضاء من النفط : الفرص و التحديات، النفط و التعاون العربي ، المجلد الثامن و الثلاثون العدد 142، الكويت ، 2012، ص13 .

من خلال الرسم البياني اعلاه نستنتج أن نسبة الكبريت في التركيب النفطي في زيادة مستمرة و هذا ما سيؤثر سلبا على جودة النفط و هو راجع الى التغير المناخي و كذا التحول الجيولوجي للأرض نتيجة الكوارث و العوامل البشرية.

المطلب الثاني :النفاذ الاقتصادي و حرب الصراعات على النفط

و يقصد بالنفاذ الاقتصادي تراجع دور النفط بسبب انهيار اسعاره نظرا لأزمات نفطية او لوجود منافسة شديدة من الطاقات البديلة أو للتطور التكنولوجي و ظهور اكتشافات قد تقلل من الاعتماد الكلي على النفط في مجال الطاقة.

المطلب الثالث :أسباب النفاذ الاقتصادي للنفط

أولا : الازمات النفطية

و يمكن تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية و هي :

- **فترة السبعينات**

في هذه المرحلة ارتفعت اسعار النفط بشكل ملفت ابتداءا من 1974 و يعود سبب الى الصدمة النفطية الاولى سنة 1970 بسبب حضر الامدادات النفطية عن الولايات المتحدة الامريكية و هولندا لدعمهم الحرب على اسرائيل اثر الحرب العربية- الإسرائيلية (17 اكتوبر 1973) [1].

أما الازمة النفطية الثانية فكانت اثر الحرب العراقية الايرانية (حرب الخليج الاولى) سنة 1979 و حافظت الاسعار على متوسط 30 دولار للبرميل الى غاية 1982 ، و بهذا استخدم النفط كسلاح سياسي للضغط على الدول المستهلكة و الشكل البياني رقم (15) يبينان تطور أسعار سلة خامات الاوبك للفترة 1973-1982

[1] Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, « le pétrole », Open Society Institute, *new york* , 2005, p 46.

الشكل البياني رقم (15): تطور أسعار سلة خامات الاوبك للفترة 1973-1982

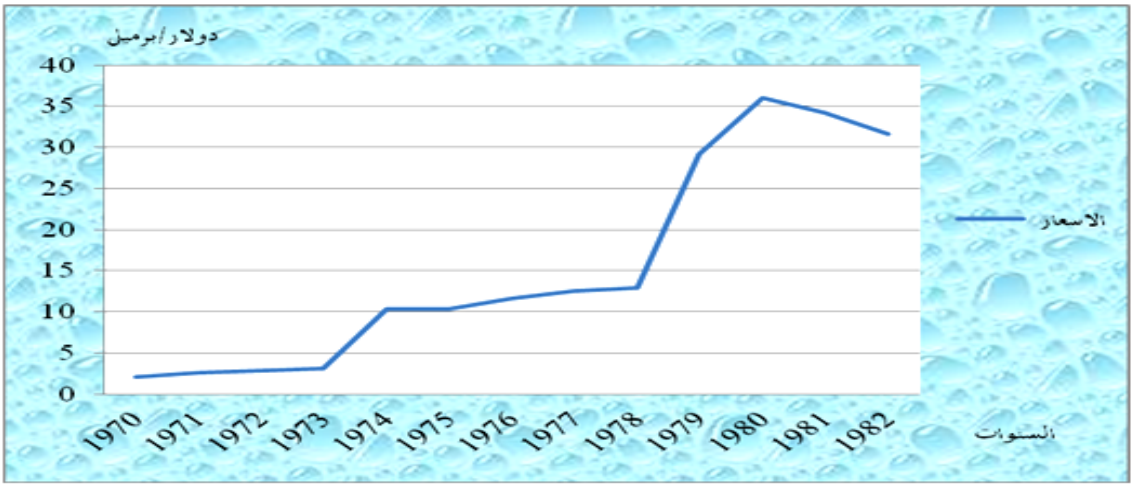

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الاسعار	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	
الاسعار	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7	

المصدر : من اعداد الباحث استنادا الى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام،2006 .

من خلال الرسم البياني اعلاه يمكننا ان نلاحظ الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداء من سنة 1974 و الناجم عن قرار الدول العربية قطع الامدادات النفطية عن الدول الداعمة لإسرائيل.

❖ **فترة الثمانينات :**

نسجل صدمتان :الأولى سنة 1980 ، حيث ارتفعت أسعار النفط الحقيقية من 9 دولار سنة 1979 إلى 13.21 دولار سنة 1980 ، واستمرت في الارتفاع لغاية 1985 بسبب ارتفاع الطلب.

والصدمة الثانية سنة 1986 ، حيث انخفضت أسعار النفط من 14.04 دولار سنة 1985 إلى 5.54 دولار سنة 1986 ، بسبب ارتفاع العرض النفطي[1].

[1] خليل عبد القادر، تقلبات اسعار النفط و تداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة مقدمة في ملتقى علمي حول " انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" جامعة المدية ، اكتوبر 2017، ص 09.

❖ **فترة التسعينات :**

تميزت هذه الفترة بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990 ، بسبب حرب الخليج الثانية وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 فيعزى للانكماش الذي مس دول النمور الآسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلندا، الفلبين) و كذا اليابان ، بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997 ونسجل خلال هذه الفترة احترام دول الأوبك لحصصها وعودة الانسجام بينها.

❖ **فترة الألفينات** : و نميز فيها مرحلتين هما

أ- الفترة (2000-2009):

تميزت هذه المرحلة بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من 2000 ، رغم التراجع البسيط سنة 2001 ، حيث انتقل السعر الحقيقي لبرميل النفط من 5.33 دولار سنة 2000 إلى 15.02دولار سنة 2008 ، ليتأثّر بالأزمة المالية العالمية لعام 2009 .

وتفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند و الصين ، الجدول رقم (03) الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (03): تطور اسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السعر الحقيقي	5.33	4.36	4.50	5.07	6.37	8.74	10.29	11.36	15.02	9.72

Source : Opec, Annual Statistical Bulletin, 2011/2010, p.11

ب- الفترة (2010-الوقت الحالي16-02- 2017):

و تميزت المرحلة في بدايتها بارتفاع شديد لأسعار النفط بحث فاق ولأول مرة عتبة المائة دولار خصوصا في الفترة (2011-2013) وبلغ ذروة 109.45 دولار/البرميل في سنة 2012 ، ليبدأ تراجعه و دخول العالم في صدمة معاكسة و بداية انهيار الاسعار ليثبت في سعر الخمسين دولار في هذه السنة 2017 (و هي مجرد توقعات) و هذه راجع لجملة من الاسباب هي :

- الاضطرابات الدولية التي توفر موارد بترولية بأثمان ارخص بعد سيطرة التنظيمات و المليشيات المسلحة على الابار الحساسة للنفط لتوفير السلاح مقابل النفط.
- دخول موردين جدد في السوق النفطية.
- انتاج الغاز الصخري والذي اصبح يزاحم النفط في الاسواق الطاقوية.

و الشكل رقم (16) الموالي يلخص تغيرات اسعار النفط للفترة 2000-2017

الشكل البياني رقم (16): الموالي يبين تطور اسعار النفط للفترة (2000 الى غاية 16-02-2017)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على الموقع منظمة الاوبك ليوم (16-02-2017) انظر الرابط

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm:

ثانيا: ظهور طاقات بديلة و متجددة منافسة للنفط

و يمكن ان نميز نوعين الطاقات المنافسة للنفط و هي النفط الصخري و الطاقات المتجددة

أ-**النفط الصخري *(Shale Oil)***:

النفط الصخري أو " نفط السجيل "يستخرج من الصخور الرسوبية المحتوية على النفط غير التقليدي من باطن الأرض باستخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلوط بالرمل والكيماويات لتفتيت الصخور واستخراج النفط المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي [1].

تشير البيانات أن موارد النفط الصخري القابلة للاستخراج من الناحية الفنية في العالم تقدر بحوالي 345 مليار برميل، منها 58 مليار برميل في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تبلغ حوالي 16.8 %من إجمالي المتاح عالميا.

و الشكل رقم (17) الموالي يبين كيفية استخراج النفط الصخري

الشكل البياني رقم (17): طرق استخراج النفط الصخري

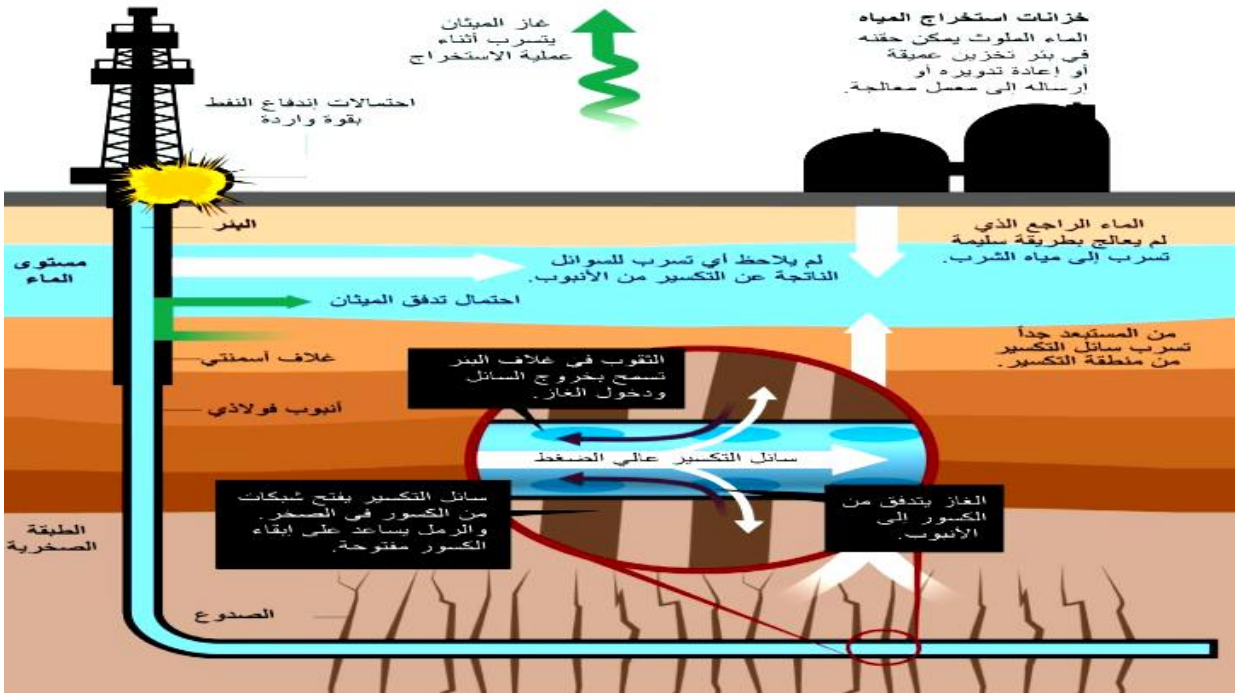

المصدر : مستقبل انتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية، مجلة جدوى للاستثمار، المملكة العربية السعودية ، ديسمبر 2013، ص 13.

[1] جمال قاسم حسن، النفط و الغز الصخريين و أثرهما على اسواق النفط العالمية، مجل صندوق النقد العربي ، يوليو 2015، ص 02.

ويعتبر النفط الصخري كمنافس مباشر للنفط التقليدي بحكم وفرة المعروض منه خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع إنتاجها من 3.2 مليون في عام 2013 إلى 4.2 و 4.8 مليون برميل يومياً عامي 2014 و 2015 على التوالي، مما أدى إلى انكماش صافي الواردات النفطية منذ عام2012 بنحو8.8 % في المائة لتصل إلى6.4 مليون برميل يومياً عام 2015 مقارنة بحوالي 8.5 و 7.6 مليون برميل يوميا عامي 2012 و 2013 على التوالي ، و هذا ما أدى الى انكماش اسعار النفط الخام بنحو 9% لتسجل حوالي 96 دولار/البرميل متوسط 2014 و منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا لا زالت اسعاره تتراوح ما بين 40 و 50 دولار /البرميل[1].

ب- **منافسة الطاقات المتجددة:** في ظل التقدم الصناعي و التكنولوجي الحالي و زيادة انبعاثات اني اكيد الكربون يتوجه العالم نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح ....الخ، بالإضافة الى سن القوانين و المراسيم التي تقلل من التلوث البيئي كل هذه الاسباب أثرا بشكل مباشر على تطور اسعار النفط في العالم.

فحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية لعام 2006 و الذي يحوي السيناريو البديل للطاقة في العالم (*World Alternative Policy Scenario*) ان سوق الطاقة العالمية قد يتطور إذا اتخذت مختلف بلدان العالم السياسات و التدبير التي هي موضوع نظرا الآن من أجل تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و تحسين أمن إمدادات الطاقة.و الجدول الرقم (04) الموالي يبين نسب الزيادة في الطاقات المتجددة في العالم للفترة ما بين (2004-2030)

[1] جمال قاسم حسن، مرجع سابق ذكره ، ص21.

الجدول رقم (04): توقعات الزيادة في الطاقة المتجددة في العالم للفترة ما بين (2004–2030)

مصادر الطاقة	الزيادة التقريبية (عدد المرات)
توليد الكهرباء	≤ 2
الطاقة المائية	≥ 2
الكتلة البيولوجية	≤4
الرياح	18
الطاقة الشمسية	60
الحرارة الارضية	≤3
المد و الجزر و الامواج	46
الوقود البيولوجي	10
الحرارة الشمسية	10
الحرارة الارضية	6

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على تقارير وكالة الطاقة الدولية للسنوات 2006، 2007.

من خلال الجدول نستنتج ان أنه في هذا السيناريو ستظل المتجددات في استهلاك الطاقة العالمي بدون تغيير تقريباً في حين أن نسبة الكتلة البيولوجية التقليدية ستنخفض وسيرتفع إنتاج الطاقة من الموارد المائية ولكن حصتها ستظل ثابتة في حين أن حصة الموارد المتجددة الأخرى بما في ذلك الموارد من حرارة الأرض والشمس ومن الرياح، سترتفع بأكبر سرعة ولكن ابتداءً من نقطة منخفضة جداً بحيث إنها ستظل أصغر مكونات الطاقة المتجددة عام 2030.

كما ساهم التقدم التكنولوجي و تطوير وسائل توفير وتخزين و نقل الطاقة و دعم الطاقة النووية في دخول السوق النفطي في حالة من التغيرات الشديدة فقد سجلت الإعانات المستخدمة في نشر التقنيات المتجددة في قطاع

الطاقة عام 2014 نحو 112 مليار دولار ، بالإضافة إلى 23 مليار دولار للوقود الحيوي ، وتستمر السياسات الحكومية الدائمة والإعانات المتصلة في لعب دوراً حيوياً بالنسبة إلى معظم القدرات الاستيعابية .

إلا أن الحاجة إلى الإعانات مُقيدة بفعل التحول إلى دول بمصادر متجددة ذات جودة أعلى، وذلك من خلال استمرار خفض التكلفة وأسعار الجملة الأكثر ارتفاعاً من خلال زيادة الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة بقطاع الطاقة من 270 مليار دولار في عام 2014 إلى 400 مليار دولار بحلول عام2040 [1].

[1] الملخص التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية (World Energy Outlook) لسنة 2015 ، ص 08

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن ان نستنتج ان النفط كسلعة تجارية لها تأثيرها على التبادل التجاري الدولي من حيث الحجم و النوع و الكمية المطلوبة عالميا، خصوصا في ظل تنافسية الدول الصناعية و زيادة الحجم الانتاجي و كذا توسع استعملاه كطاقة في تسيير عجلة الانتاج الصناعية العملاقة، فرغم منافسة الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح ...الخ ، الا انها لازالت محدودة لا من حيث الكمية و لا من حيث نوع الطاقة.

أما من حيث اعتبار النفط كسلعة استراتيجية فقط ساهم ولا زال يساهم بشكل فعال في رسم سياسات الدول المنتجة و غير منتجة، خصوصا في ظل تنامي الصراعات الداخلية للدول المصدرة للمطالبة برفع الاجور و تحسين مستوى المعيشة مما يضطرها الى تبني سياسات تهدئة بالاعتماد المفرط على المداخيل النفطية. هذا من جهة ومن جهة أخرى تنامي الوتيرة الانتاجية في ظل التنافسية العالمية وتقارب التفاوت الصناعي بين الدول المصنعة مما اضطرها الى انتهاج سياسة الضغط على الدول المنتجة للنفط عن طريق المنظمات و الوكالات الدولية كمنظمة الاوبك ووكالة الطاقة الدولية لتقليل من الاعتماد الكلي على النفط بحجة الحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون، هذا ما عزز دور النفط كسلاح استراتيجي لأجل المناورة به في وقت الحاجة فأصبحت سياسة " النفط مقابل الغذاء" اسلوب الصراع بين المنتظمات المنتجة و المستهلك.

ضف الى ذلك حرب الاسعار التي لعبت دورا اساسيا في تنامي التنافس النقدي على هذا المورد، مما عزز دور البورصات النفطية على السيطرة على سوق تميز باضطرابات كبيرة ومداخيل هائلة.

الفصل الثالث

قطاع المحروقات في الجزائر بين نعمة الثروة و نقمة الاستغلال

مقدمة:

يعد قطاع المحروقات العصب الحساس و العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك منذ اكتشاف أول حقل بترولي في حاسي مسعود سنة 1956 ، لما يدر هذا المورد على البلد من عوائد مالية معتبرة و التي تساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية.

منذ ذلك الحين أصبحت الجزائر دولة نفطية بامتياز، إذ تأخذ المحروقات حصة الأسد من صادرات البلد بحوالي 93.75 % [1] ،كما تستغل العوائد الكبيرة لهذا القطاع في إنشاء البنى التحتية و كذا المشاريع الكبرى (كالطريق السيار شرق غرب...إلخ)، و لكن و رغم كل هذا إلا أن التنمية في الجزائر لا زالت تعاني من التأخر مقارنة بنظيرتها الدول غير نفطية، و لا زال هناك تراجع واضح في القطاع الإنتاجي الصناعي منه و الزراعي، ضف إلى ذلك ظهور اختلالات في توزيع المداخيل بين القطاعات، و تراجعها مقارنة بقطاع المحروقات و هذا ما سيقودنا إلى معرفة الخلل في هذا التأخر، لإدراك العلة المباشرة و المسببة لها.

[1] وزارة التجارة ، احصائيات التجارة الخارجية خلال الاشهر الاولى لسنة 2016 ، انظر الرابط (https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016) ليوم 2016/11/21.

المبحث الاول : تحليل القطاع التوسعي في الجزائر (قطاع المحروقات)

المطلب الاول: قطاع المحروقات ميزات و إمكانات

لقد كان اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، لكنها كانت عرضية و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

و في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة"، و في نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل " حاسي مسعود" و ذلك في جوان من نفس السنة[1].

و يقدر إنتاج الجزائر (لسنة 2015) 1.157 مليون/برميل يوميا (1.48% من الانتاج العالمي) [2] أما إنتاج الغاز الطبيعي المسوق فيقدر حاليا (لسنة 2015) بـــ 84.6 مليار متر مكعب(2.32% من الانتاج العالمي).

وبعد الاستقلال سعت الجزائر إلى وضع قاعدة نفطية متينة، في ظل الاحتكار الفرنسي للمورد و كان ذلك بإنشاء شركة سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31. وكان من أبرز مهامها هو القيام بأنشطة التنقيب و الانتاج و النقل و التسويق للمنتجات البترولية للبلد، كما انضمت الجزائر لمنظمة الأوبك في سنة 1969.

جاء قرار تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين و التي أعلن عنه خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1974/02/24 وينص على :

أولا: أخذ حصة 51%من الشركات العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات،و هذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.

ثانيا: التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

ثالثا: تأميم النقل البري للبترول و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

[1] بلقاسم زياني، "دور المحروقات في تمويل التنمية – حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،1995، ص169.

[2] تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2016 ، ص32.

ثم صدر قرار التأميم في المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1974 أي بعد شهرين من التأميم و الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة و إنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية. وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من فرنسا و سعت بكل ما لها من دبلوماسية في الخارج لمنع دخول البترول الجزائري في السوق العالمية مما صعب في بداية الأمر على هذا الأخير تقبله إلا أن الظروف حالت دون ذلك[1].

و للنفط الجزائري مجموعة مميزات أهمها :

أولا: المميزات التجارية لقطاع المحروقات في الجزائر

إن قيمة كل منتوج معد أساس للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاثة محددات أساسية هي :

الجودة (Qualité)، التكلفة (coûts)، الآجال (Délais)، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية المميزات التالية:

ثانيا: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)

إن ميزة الموقع الجغرافي و قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية و كذا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط و آسيا، و هذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل " يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل من منتجات بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا، أو روسيا.

ففي حال ثبات تكلفة الانتاج و النوعية فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، و الشكل البياني رقم (18) يوضح نسبة صادرات المحروقات الجزائرية حسب الوجهة

[1] بلعيد عبدالسلام ،" الغاز لجزائري بين الحكمة و الضلال"ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر،1990، ص40.

الشكل البياني رقم (18): نسبة صادرات المحروقات الجزائرية و المكثفات حسب الوجهة لسنة 2013

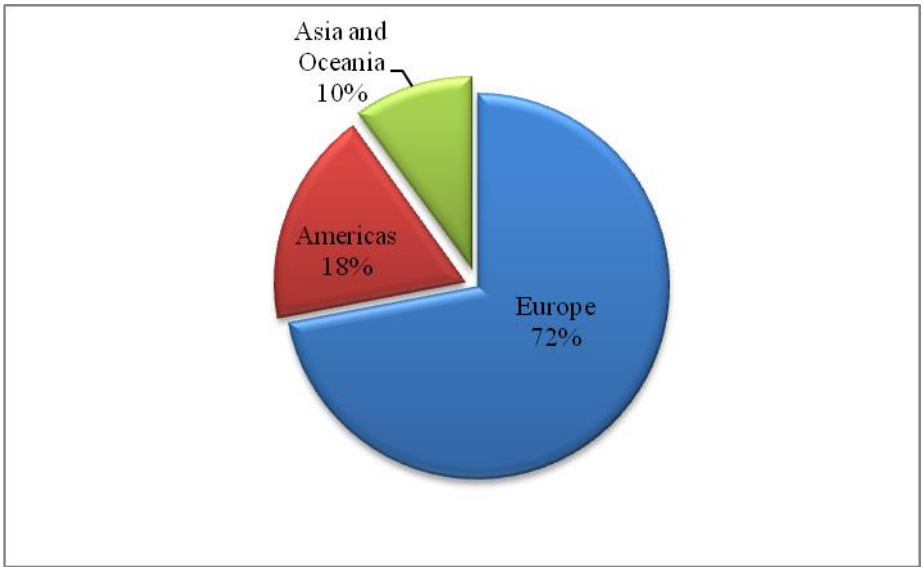

source: ***EIA, Independent statistics and analysis,july* 24,2014 ,p 08.**

حيث تجد نفسها الأقرب إلى غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، و انجلترا) و في السوق الأمريكية و الكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، و هي أسواق ذات حجم استهلاكي كبير و مستوى اجتماعي و اقتصادي عالي.أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة[1].

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط اذ يعتبر الأول عالميا (47650 مليارم^3 في عام 2006 أي ما يساوي 26.3% من الاحتياطي العالمي)[2] ، ويعد النفط الليبي منافسا آخر للمحروقات الجزائرية ، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (إيطاليا). و تبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل ، و هي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على الغاز ونفط الشرق الأوسط و الغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر و السواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا 7200

[1] بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص41.

[2] BP statistical review full report 2007

كلم لأندونيسا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية) ، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

ثالثا: ميزة النوعية للنفط الجزائري

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـــــ" صحاري بلند" (*Sahari Blend*) يتضمن خصائص إيجابيات من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بنفط "العربي الخفيف" . كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال و كاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (*Arabian Lihght*) الذي كان محور و قطب تحديد أسعار الأوبك.و الجدول رقم (05) التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري.

الجدول رقم (05): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك و البترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API(*)	%كبريت	%نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.30	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
ايران	متوسط	43.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	**44.0**	**0.14**	**35.00**	**36.00**	**29.00**
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري،"محاضرات في الاقتصاد البترولي، د.م.ج، الجزائر، 1983، ص ص، 12-13.

(*) مختصر **API:** للتدليل على درجة الكثافة النوعية لنعهد البترول الأمريكي و هي تتراوح بين 1 و 60 فكلما كانت درجة الكثافة عالية كامل دل على كون البترول من نوعية جيدة (خفيف)، و كلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة (أي ثقيل و لايتنج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليها)

إن ميزة النوعية و انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة و ستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية و خصائص تتعلق بنوعية البترول.

هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين و المصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية و تستفيد من وضعيتها في:

- حصولها على عائدات مالية إضافية باستمرار دعما لبرامج التنمية و صناعة المحروقات، و الحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات و مميزات المحروقات الجزائرية.

- تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل و الشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك بالمقارنة مع الدول المنتجة و الأخرى المنافسة لها.

المطلب الثاني :مقومات قطاع المحروقات في الجزائر

تعد الجزائر دولة نفطية لاستحواذ هذا القطاع على أكثر من 90 % من اجمالي صادرات البلد، كما تحتل المرتبة الثالثة افريقيا من حيث كمية الانتاج بعد نيجيريا و أنغولا و المرتبة الخامس عشر عالميا بنسبة 1.48% أما من حيث الغاز الطبيعي فتحتل المرتبة السابعة عالميا و الاولى افريقيا من حيث انتاج الغاز الطبيعي كما يعول على هذه السلعة في الاسواق خصوصا بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الصخري. وسنعرض فيما يلي أهم المقومات الكبرى لقطاع المحروقات في الجزائر محاولين ابراز مكانة هذه الاخير و مدى تأثيره على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: النفط

أولا: الاحتياط النفطي الجزائري

تمتلك الجزائر احتياطا مهما من النفط الخام يقدر حاليا بـــ : 12.2 مليار برميل / السنة (2015) من النفط الخام بحيث يمثل ما نسبته 0.95%من الاحتياطي العالمي و1.21 %من حصة الدول الأوبك (OPEC)، 1.74%من دول الأوابك (OAPEC)[1]. و الشكل البياني رقم (19) الموالي يبين تطور حجم الاحتياط المؤكد من النفط الخام

الشكل البياني رقم (19): تطور حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام للفترة (1990-2015)

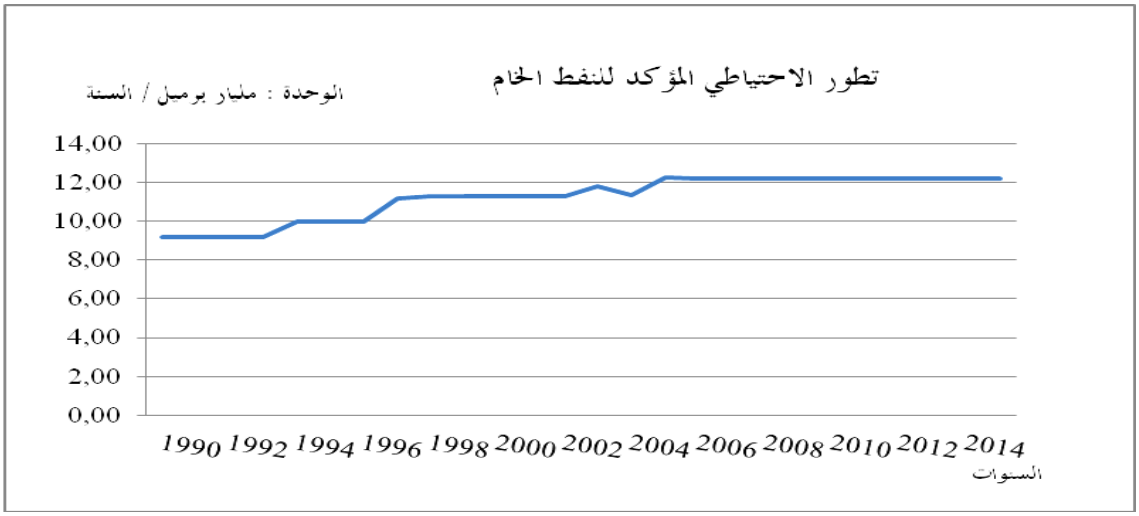

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معطيات قاعدة بيانات منظمة الاوابك أنظر الموقع

www.oapecorg.org/Home/DataBank

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ زيادة معتبرة في الاحتياطي طيلة المدة و على العموم ففي الفترة مابين 1990-1996 بقي معدل الاحتياطي يتراوح مابين 9.20 الى 9.98 مليار برميل /السنة و يرجع هذا الاستقرار بسبب خضوع الإنتاج الجزائري إلى سقف محدد من طرف منظمة الأوبك ، ليرتفع في الفترة 1997-2004 من 11.20 الى 11.35 مليار برميل /السنة نتيجة الاكتشافات والتوسع في الاستثمار النفطي حيث بلغ اجمالي الاستكشافات النفطية لسنة 2014 لوحدها 18 اكتشاف جديد، ليعاود الارتفاع مع

[1] التقرير السنوي لمنظمة الاوابك لسنة 2016، ص 12.

الاستقرار في الكمية المؤكدة منذ 2005 الى الوقت الحالي 2016 (حسب بيانات المنظمة) حيث استقرت الارقام عند 12.20 مليار برميل.

ثانيا: الانتاج النفطي

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للبترول، حيث يمثل ما نسبته 3.67% من انتاج الاوبك و 1.48 % من اجمالي العالم و بلغ حجم الانتاج لسنة 2015 ما قيمته 1157 ألف برميل/يوميا إذ تحتل المرتبة الخامس عشر عالميا في مجال الإنتاج البترولي بطاقة تكرير بلغت 598.2 ألف برميل في اليوم ، و الشكل البياني رقم (20) الموالي يبين تطور إنتاج النفط الخام للفترة (1990-2015)

الشكل البياني رقم (20): حجم الانتاج النفطي للفترة (1990-2015)

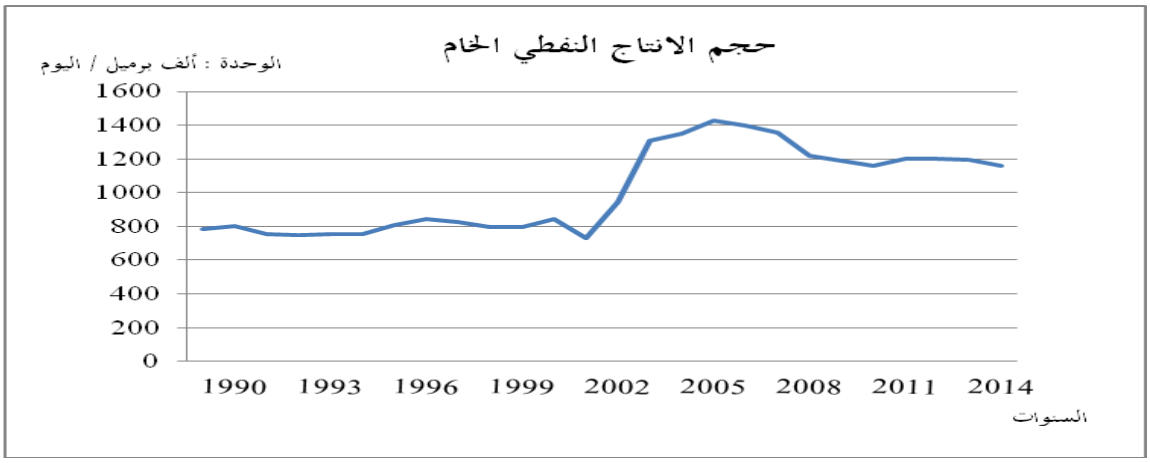

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات قاعدة بيانات منظمة الاوابك أنظر الموقع

www.oapecorg.org/Home/DataBank

من خلال الشكل البياني اعلاه يمكن ان نلاحظ ما يلي:

- الفترة 1990-2001: و امتازت بتذبذب طفيف في الانتاج اذ انتقل من حوالي 783 الف برميل يوميا الى 842 الف برميل يوميا في سنة 2001 و هذا راجع الى دخول الجزائر في مرحلة الازمة الاقتصادية و السياسية و كذا تراجع العوائد النفطية في تلك الفترة بسبب اركود الاقتصادي العالمي.

- الفترة 2002- 2008: في هذه الفترة زاد الانتاج النفطي في البلد بسبب عدة عوامل منها أحداث 11 سبتمبر2001 مما زاد التخوف العالمي لمحاربة الارهاب فشجع الدول على زيادة التسليح ، كما ساعدت

الاضطرابات الدولية من حروب أهلية ...الخ الى رفع الطلب على النفط في العالم فارتفعت معه اسعار النفط بشكل فاقت عتبة 100 دولار للبرميل و هذا ما ساعد الدول المنتجة الى رفع سقف الانتاج فارتفع في الجزائر من حوالي 729 ألف برميل / اليوم سنة 2002 الى 1356 ألف برميل/اليوم.

- الفترة 2009- 2015: في هذه الفترة شهدت الجزائر تراجع في انتاج نفطها الخام فانتقل من 1221 الف برمل / اليوم سنة 2009 الى 1157 ألف برميل / اليوم سنة 2015 وهذا راجع الى تراجع الطلب الدولي بسبب الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) و كذا دخول الغاز الصخري كمنافس طاقوي جديد في الاسواق، كما ساعدت الحروب و الاضطرابات الدولية على توافر المعروض النفطي .

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي الجزائري

أولا: الاحتياط الجزائري من الغاز الطبيعي

يعتبر الاحتياطي الجزائري المؤكد من الغاز الطبيعي من أهم الاحتياطات التي تعول عليها الدولة في السوق العالمي للنفط خصوصا بعد انهيار اسعار النفط في الآونة الاخيرة إذ قدر بـــــ 4504 مليار $م^3$ لسنة 2015 بنسبة 2.29 %من الاحتياطي العالمي و نسبة 4.71% من احتياطي الأوبك و نسبة 8.91%من حصة الأوابك و تملك الجزائر أهم الحقول الغازية عبر العالم هو حقل حاسي رمل المستكشف سنة 1956 حيث يمثل 57% من احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر، إضافة إلى كل من عين صالح ، رودنص، آلرال، الحمراء، كما أن احتياطات الغاز الطبيعي تمثل 56% من احتياطات المحروقات في الجزائر و . و الشكل البياني رقم (21) الموالي يبين أهم احتياطات المؤكدة الجزائر من الغاز الطبيعي.

الشكل البياني رقم (21): تطور حجم احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري للفترة (1900-2014)

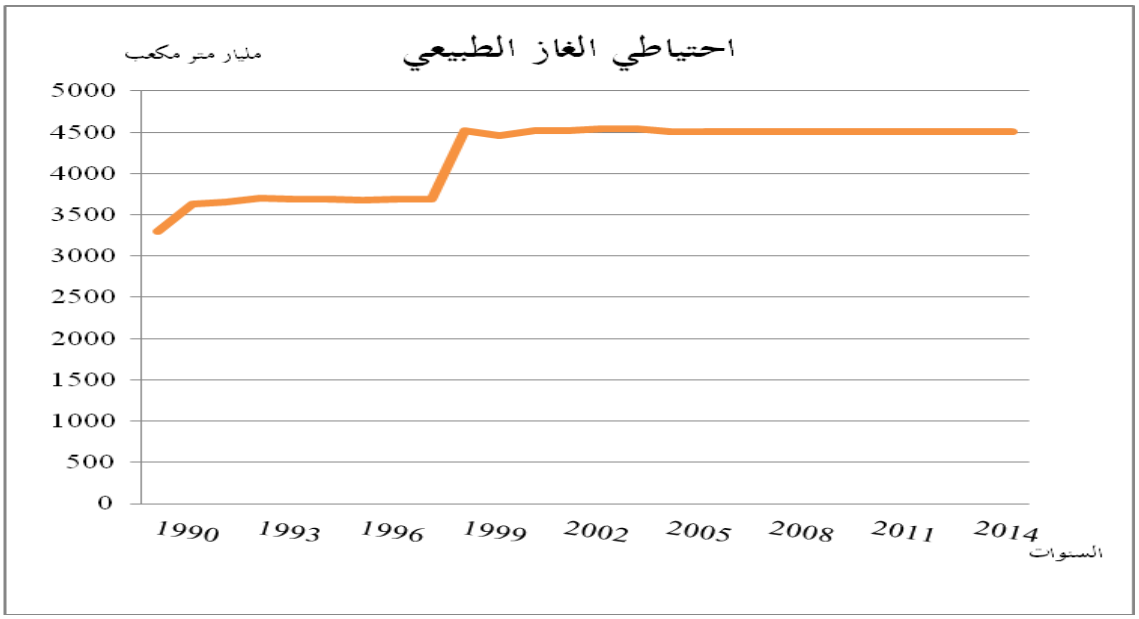

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات قاعدة بيانات منظمة الاوابك أنظر الموقع

www.oapecorg.org/Home/DataBank

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن احتياطي الغاز الطبيعي شهد ارتفاعا طفيفا في بدايته ، إذ انتقل من 3300 مليار $م^3$ لسنة 1990 الى 3690 مليار $م^3$ لسنة 1998، ليرتفع بعد ذلك الى 4545 مليار $م^3$ سنة 2004 ليشهد بعد ذلك ثبات في الاحتياطي فقد وصل الى 4505 مليار $م^3$ لسنة 2015، و يعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة الاستكشافات حيث بلغت 23 اكتشاف جديد لسنة 2012، مما عزز حجم الاحتياطي في البلد.

ثانيا: إنتاج الغاز في الجزائر

تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا و الثانية على مستوى دول الأوبك بعد إيران في مجال إنتاج الغاز الطبيعي، و قدر الإنتاج الخام منه حوالي 150 مليار $م^3$ سنة 2006 [1]، أي حوالي 62% من الإنتاج الكلي للمحروقات.

أما الإنتاج التجاري الصافي فهو يعادل 84.6 مليار$م^3$ ويمثل نصيب الغاز الجزائري المسوق ما نسبته 10.20% من حصة الأوبك، 18.26% من الأوابك و 2.32% من الإنتاج العالمي ، يوفر حقل حاسي رمل ما نسبته 66% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي. و الشكل البياني رقم (22) الموالي يبين حجم انتاج الغاز الطبيعي المسوق للفترة 1990-2015.

[1] وزارة الطاقة (http://www.energy.gov.dz).

الشكل البياني رقم (22): اجمالي انتاج الغاز الطبيعي المسوق للفترة 1990-2015.

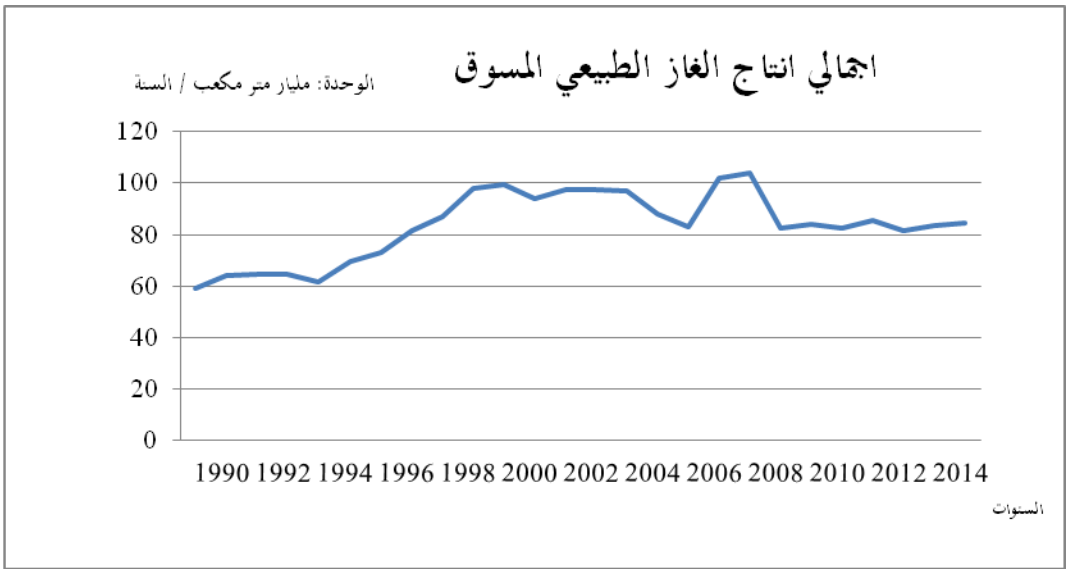

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات قاعدة بيانات منظمة الاوابك أنظر الموقع

www.oapecorg.org/Home/DataBank

نلاحظ وجود تذبذب في إنتاج الغاز الطبيعي المسوق، اذ شهد ارتفاعا كبيرا ابتداء من سنة 1994 حيث بلغ 61.7 مليار $م^3$، ليصل الى 99.4 مليار $م^3$ سنة 2000 ليعود الى الثبات مرة اخرى طيلة اللفترة 2000-2004 ثم يبدأ في الانخفاض ليصل الى 82.9 مليار $م^3$ سنة 2006 ، ليعاود الارتفاع مرة اخرى اذ بلغ اعلى مستويات له سنة 2008 حيث وصل الى 103.8 مليار $م^3$ ليستقر بعد الانخفاض عند 84.6 مليار $م^3$ لسنة 2015. و هذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- ضغوط منظمة الأوبك
- أزمة الغاز الأوكراني.
- أحداث 11 سبتمبر 2001
- زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي لغرض التدفئة و القطاع الصناعي.

المطلب الثالث: السوق الدولية للمحروقات الجزائرية

أولا :الصادرات الجزائرية للنفط و الغاز

تشير الإحصائيات أن إجمالي الصادرات الجزائرية من النفط الخام بلغت 485.6 ألف برميل /اليوم ، اي ما قيمته 21.751 مليون دولار [1] (2015) فيما بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي 43.89 مليار م^3 . ويبين الشكل البياني رقم (23) الموالي تطور صادرات الجزائر للمحروقات للفترة مابين (2005-2015).

الشكل البياني رقم (23): تطور حجم صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية للفترة 2005-2015

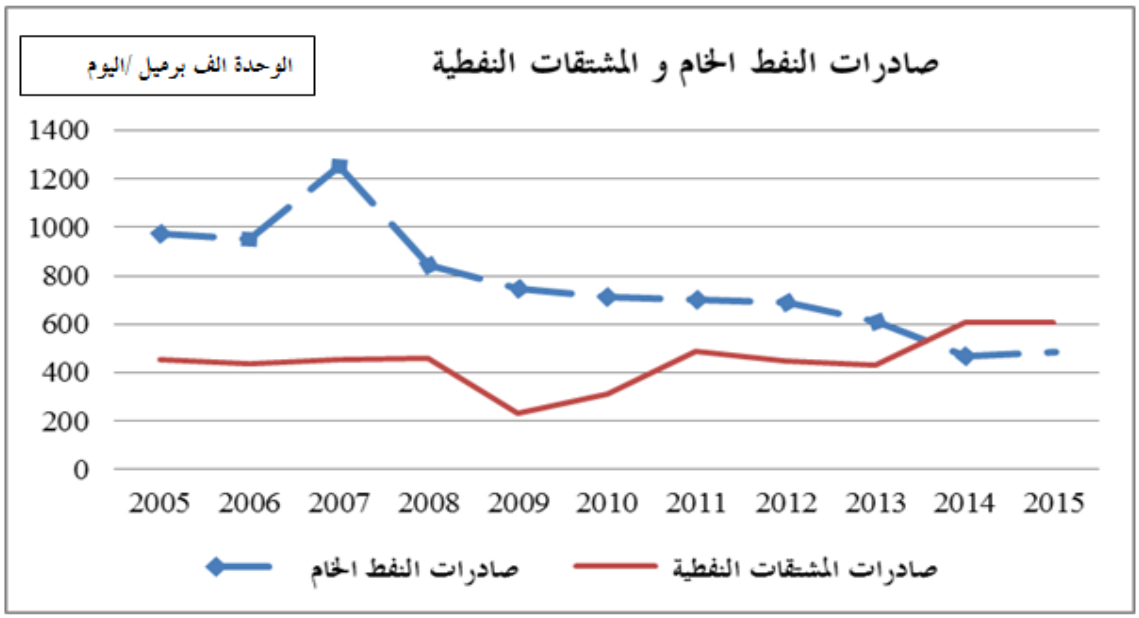

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على تقارير منظمة الاوابك للسنوات : 2010،2011،2016

من خلال الشكل اعلاه نستنتج أن حجم صادرات النفط الخام بدأ في الارتفاع الى غاية سنة 2007 اذ و صل الى 1253.5 الف برميل /يوميا[2] و هذا راجع الى زيادة الطلب العالمي، في حين بقيت صادرات المشتقات النفطية في حالة ثبات تقريبية ، ومع بداية 2008 انخفضت صادرات النفط الخام ولازالت تنخفض بسبب الازمات الدولية الراهنة كأزمة التسعيرة النفطية بين السعودية و ايران (سياسة الاغراق) ضف الى ذلك ظهور منتجين جدد كنيجيريا مثلا و اكثر من ذلك توفر بدائل نفطية كالغاز و النفط الصخري الامريكي.

[1] التقرير السنوي لمنظمة الاوبك لسنة 2016 ،ص 17.
[2] التقرير السنوي لمنظمة الاوبك لسنة 2011 ،ص 92.

كما انخفض معها الطلب على المشتقات النفطية إذ وصل القيمة الى 840.9 الف برميل/ اليوم للنفط خام و 232.5 الف برميل/ اليوم للمشتقات النفطية في سنة 2009، و يرجع السبب الى حمى الازمة المالية العالمية مما أدخل العالم في حالة ركود اقتصادي كبير.ثم ليرتفع الطلب على المشتقات النفطية مجددا بسبب زيادة الاستهلاك العالمي لها ضف الى ذلك الظروف السياسية و الازمات الدولية التي ساهمت في زيادة التسلح الدولي فأفضت الى ارتفاع الطلب على هذه المشتقات.

اما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد تراجع حجم البلد من الصادرات إذ انتقل من 64.76 مليار متر مكعب سنة 2005 الى 43.89 مليار متر مكعب سنة 2015 و على طول هذه الفترة فقد بدأ انخفاض حجم صادرات الغاز الطبيعي و هذا راجع الى منافسة الغاز الروسي للغاز الجزائري خصوصا في اوروبا ، ضف الى ذلك مزاحمة الغاز الصخري الامريكي في الاسواق العالمية و بالتالي زيادة المعروض منه مما ادى الى تراجع حجم صادرات الغاز الطبيعي التقليدي و الشكل البياني رقم (24):الموالي يبين حجم صادرات الغاز الطبيعي للفترة 2005-2015

الشكل البياني رقم (24): اجمالي صادرات الغاز الطبيعي للفترة (2005-2015)

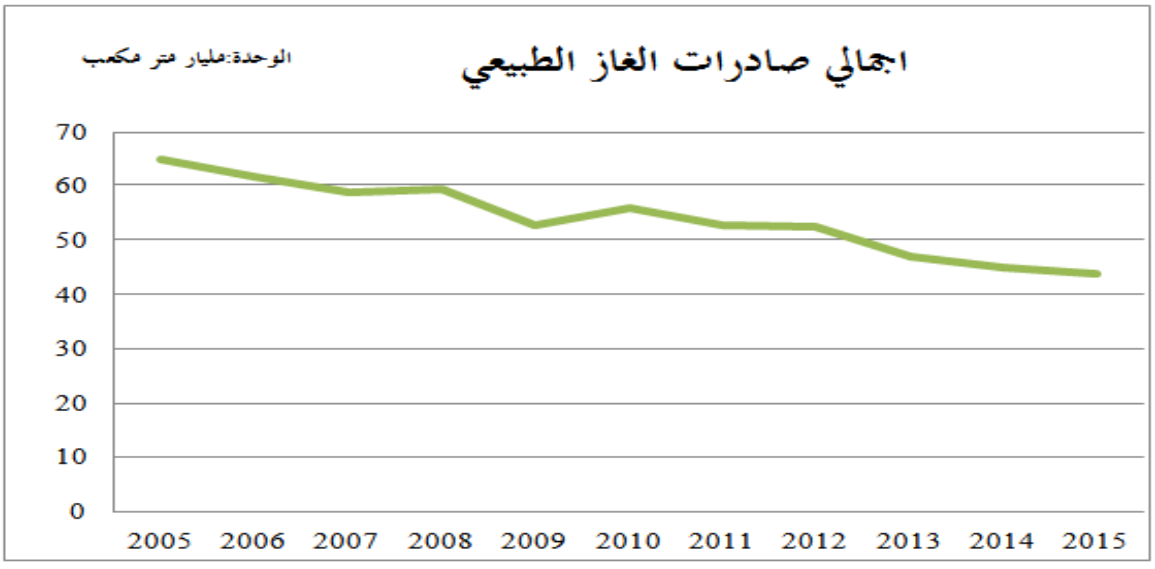

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على تقارير منظمة الاوابك للسنوات : 2010،2011،2016

كما تحوي الجزائر أسطولا بحريا متكون من خمس (05) ناقلات عملاقة بسعة 23 ألف طن و كذا على شبكة أنابيب مهمة في نقل البترول و الغاز داخليا و خارجيا أهمها أنبوب حاسي مسعود – آرزيو.

ثانيا :أهم البلدان المستوردة للمحروقات الجزائرية

تعتبر قارة أوروبا المستفيد الكبير من المحروقات الجزائرية خصوصا الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المسال و ذلك لميزة المسافة التي بين القارة الاوروبية و الجزائر ، إلا انه مؤخرا تراجع حجم الصادرات اليها بسبب دخول منتجين جددا و كذا مزاحمة الغاز الروسي ، و الاشكال البيانية رقم (25)، (26) التالية تبين أهم الدول المستوردة للغاز الطبيعي و البترول الجزائري لسنة 2013.

الشكل البياني رقم (25):أهم البلدان المستوردة للغاز الطبيعي الجزائري لسنة 2013.

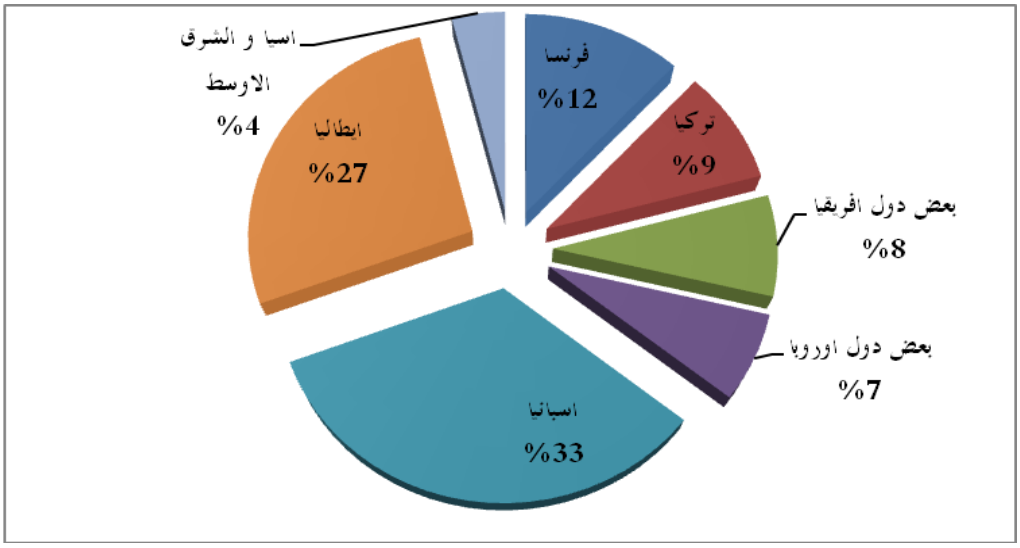

source: ***EIA, Independent statistics and analysis, july* 2014 ,p 15.**

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان كلا من اسبانيا و ايطاليا تأخذان حصة الاسد من حيث استهلاك الغاز الطبيعي الجزائري اذ تمثلان ما مجموعه 60% من حيث الواردات الجزائرية وهذا بسبب قرب المسافة بين مناطق التوزيع و موانئ الاستلام.

الشكل البياني رقم (26):أهم البلدان المستوردة للبترول الجزائري لسنة 2013.

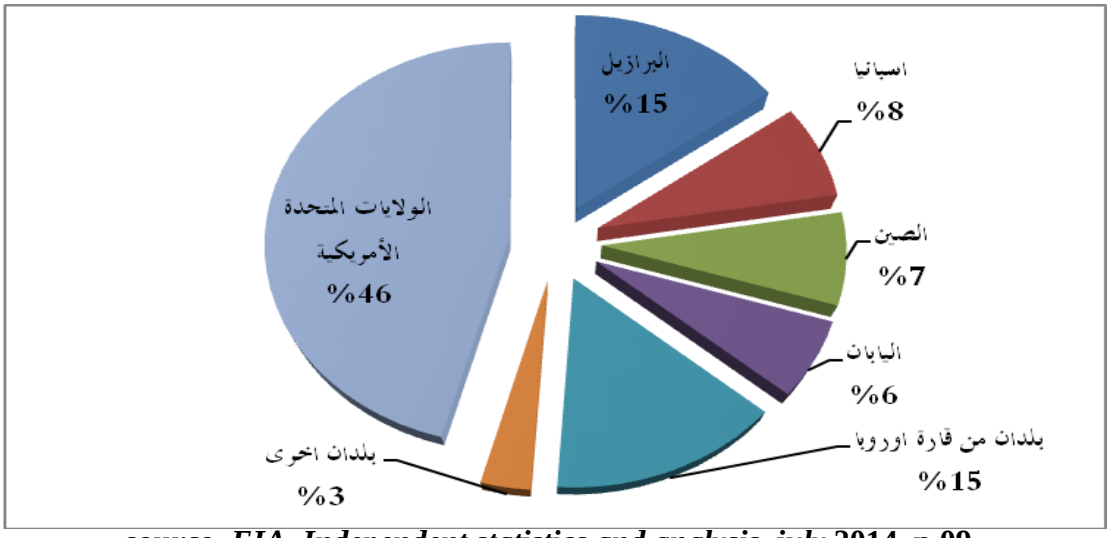

source: ***EIA, Independent statistics and analysis, july* 2014 ,p 09.**

نلاحظ من خلال الشكل ان الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من بين اكبر الدول المستوردة للنفط الجزائري (46%) و هذا نظرا لحاجاتها الماسة لهذا المورد خصوصا وانها من اكبر الدول المستهلكة للنفط على المستوى العالمي، في حين تتقاسم البرازيل و بلدان قارة أوروبا المرتبة الثانية بنسبة (15%) .

المبحث الثاني: دارسة أعراض العلة الهولندية من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام

سنحاول في هذا الجزء إلى التطرق لمختلف تطورات الإنتاج و الناتج الداخلي الخام ،وكذا مساهمة مختلف القطاعات في هذ الأخير ، وذلك حسب توفر المعطيات

المطلب الأول: تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (LE PIB) الحقيقي في الفترة (1990-2015)

يعتبر الناتج الداخلي الخام أحد اهم مؤشرات التنمية في البلد فكلما كان قيمة ناتجها الداخلي في ازدياد كلما دل على الزيادة في مقدار التنمية فيه، و سنحاول التطرق الى هذا المؤشر و اعتباره كمؤشر في قياس درجة النمو الاقتصادي للبلد، و الشكل البياني رقم (27) الموالي يبين قيمة الناتج الداخلي الخام بالسعار الجارية للدولار الامريكي.

الشكل البياني رقم (27): قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للدولار الامريكي

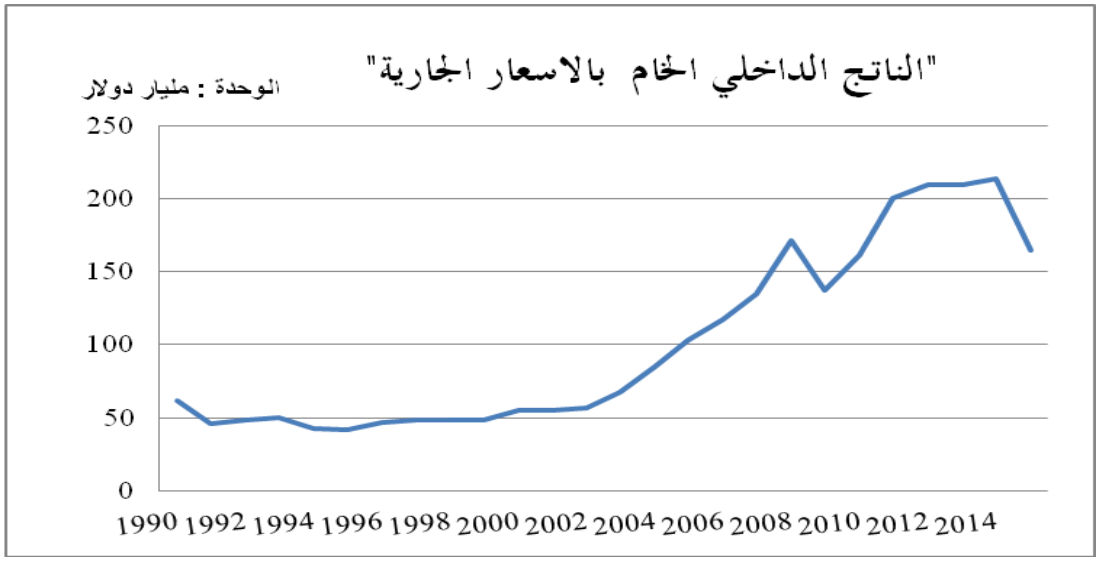

المصدر : بنك البيانات لمجموعة البنك الدولي (http://data.albankaldawli.org/indicator)

من خلال الشكل اعلاه نستنتج ان قيمة الناتج الداخلي شهدت زيادة طفيفة إذ تراوحت مابين 45.72 مليار دولار سنة 1991 الى 48.64 مليار دولار سنة 1999 و هذا راجع الى حالة الركود الاقتصادي في تلك الفترة ، ثم بعد ذلك بدأت هذه القيم في الارتفاع بداية من سنة 2000 (54.79 مليار دولار) لتصل الى أعلى قيمة اولية بلغت 171 مليار دولار سنة 2008 و هذا راجع الى انتعاش السوق النفطية و كذا برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009) ضف الى ذلك انتعاش اسعار النفط في الاسواق الدولية.

ولكن سرعان ما انخفضت قيمة النتاج الداخلي سنة 2009 إذ وصلت الى 137.21 مليار دولار و هذا راجع الى الركود الاقتصادي الدولي نتيجة الازمة المالية العالمية، ليعود الى الارتفاع مرة أخرى الى أن وصل الى اعلى قيمة له حيث قدرت بـــ 213.98 مليار دولار سنة 2014 و يعود السبب في ذلك لزيادة الاستثمار الحكومي في قطاع البناء و الشغال العمومية، ولكن سرعان ما انخفضت القيمة في السنة الموالية (2005) الى ما قيمته 164.78 و هذا راجع الى تراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية مما اثر سلبا على ميزانية الدولة مما اجبرها الى اعتماد سياسة التقشف.

أما على مستوى معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام فهو أيضا شهد حالة تذبذب كما سيبينه الشكل البياني رقم (28) الموالي:

الشكل البياني رقم (28): تمثيل بياني لتطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام (LE PIB) الحقيقي في الفترة (2015-1990)

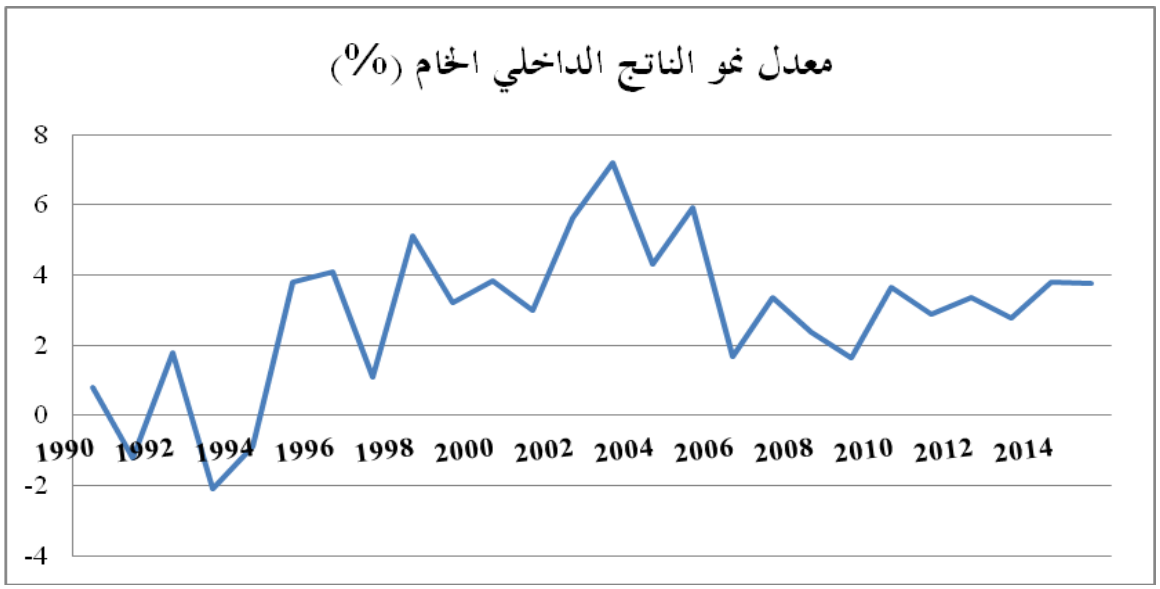

المصدر : بنك البيانات لمجموعة البنك الدولي (http://data.albankaldawli.org/indicator)

يتبين من خلال الشكل أعلاه وجود تذبذب ملحوظ في وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام إذ سجلت حالات سالبة في سنة 1991 (-1.2 %) و سنة 1994 (-0.9) و هذا راجع إلى حالة الركود الاقتصادي الحاصلة في ذلك الوقت ضف الى ذلك التغيرات الامنية و السياسية الحاصلة في فترة التسعينات، كما سجلت قيم إيجابية في جميع الفترات اللاحقة و لكن بصفة متفاوتة أعلاها كانت في سنة 2003 بنسبة (7.20%) و هذا راجع الى انتعاش السوق النفطي و بداية تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، لكنه سرعان ما تراجع هذا النمو سنة 2009 ليسجل ما قيمته (1.63%) بسبب الازمة المالية العالمية، ومع الركود الاقتصادي العالمي تراجع المعدل و كذا تراجع اسعار النفط العالمية انخفض معه معدل نمو الناتج الداخلي الخام ليستقر عند (3.76%) سنة 2015.

المطلب الثاني : نمو ومساهمة القطاعات التبادلية في الناتج الداخلي الخام

أولا: نمو قطاع المحروقات و مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة 1995-2015

و هذا ما سيبينه الشكل البياني رقم (29) الموالي،

الشكل رقم (29): رسم بياني لمعدل النمو الحقيقي لقطاع المحروقات في الفترة (1995-2015)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل البياني أعلاه نستنتج ان معدلات نمو قطاع المحروقات قد شهدت سلسلة من التذبذبات و هذا راجع الى التقلبات الشديدة و غير المتوقعة في اسواق النفط الدولية، ضف الى ذلك قيمة الاستثمارات النفطية في البلد، فبعد ان كانت النسبة ثابتة تقريبا في فترة التسعينات لفنس الاسباب السابقة فقد بدأ هذه النسبة في الارتفاع مع بداية الالفية الجديدة لتصل الى اقصى معدل بقيمة 44.5 % سنة 2005 و هذا ناتج عن ارتفاع المداخيل الجبائية النفطية للدولة، ليبدأ في سلسلة من التذبذبات متبوعة بانخفاض في معدل النمو ليسجل ادنى قيمة له في سنة 2009 (37.8- %) و هذا بعد الازمة المالية الدولية، و نتيجة لسلسلة من الاحداث الدولية سواء الاقتصادية منها و السياسية ليعاود الارتفاع و الانخفاض الى قيمة (30.6- %).

أما على المستوى المحلي فإن قطاع المحروقات يساهم بشكل في الناتج الداخلي الخام إذ يعد الركيزة الأساسية للاقتصاد و ذاك بافتكاكه على نسبة 97,6 % [1] من صادرات البلد لسنة 2009، و التمثيل البياني الموالي سيوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2015.

[1] تقرير المدرية العامة للجمارك لسنة 2009، ص10.

الشكل البياني رقم (30):نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2015.

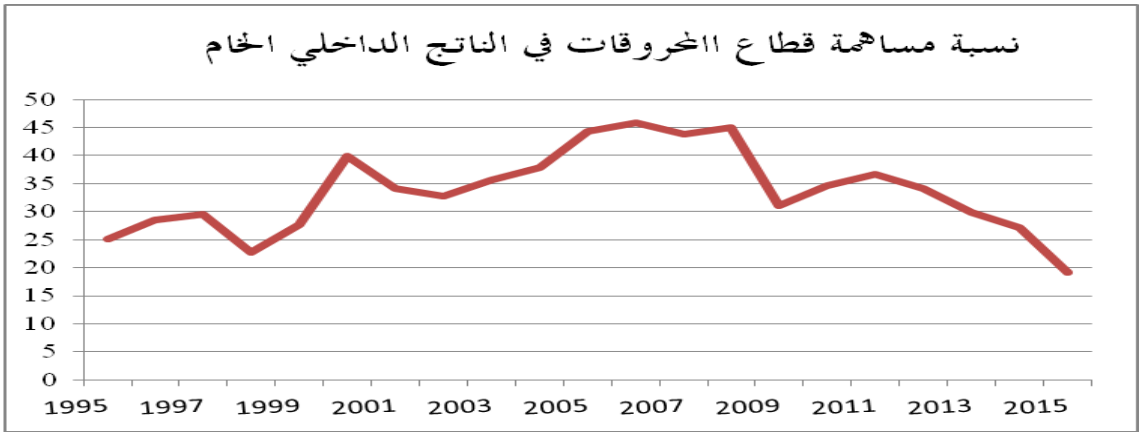

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم ال ثلاثة مراحل اساسية هي :

- الفترة الاولى : و هي تمتد من 1995 الى 2000 حيث مرت النسبة بالانخفاض ثم الارتفاع و سجلت ادنى مستوى لها سنة 1998 بنسبة 22.8% و أعلى قيمة لها سنة 2001 و هذا راجع الى بداية تحسن السوق النفطية بداية من 1998 بعد ركود دام طيلة الفترة التسعينات مما ساعد على ارتفاع هذه النسبة.

- الفترة الثانية: من 2002 الى 2008 و في هذه الفترة زادت نسبة المساهمة بشكل أعلى من سابقتها و لكنه كان تدريجيا بداية من 2003 اذ وصلت النسبة الى 35.6% لتبدأ في الارتفاع تزامنا مع ارتفاع اسعار النفط على المستوى الدولي الى غاية 2008 حيث سجلت اعلى مستوى لها بنسبة مساهمة قدرت بـــ 45 %.

- الفترة الثالثة: من 2009-2015: مع تراجع اسعار النفط اثر الازمة المالية العالمية سنة 2008 و كذا عوامل جيوسياسية كالحروب و الاضطرابات الدولية و كذا منافسة الغاز الصخري الأمريكي و ضغط المنظمات الدولية...الخ كل هذه العوامل الخارجية، ضف الى ذلك اتباع الدولة الجزائرية سياسة الانفاق و

دعم القطاعات خارج المحروقات ساعدت على تراجع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام لينخفض الى ما نسبته 19.5%.

ثانيا:نمو قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات و مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة 1990-2015

و هو ما يبينه الشكل البياني رقم (31) التالي

الشكل البياني رقم (31): معدلات نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات في الجزائر في الفترة (1995-2015)

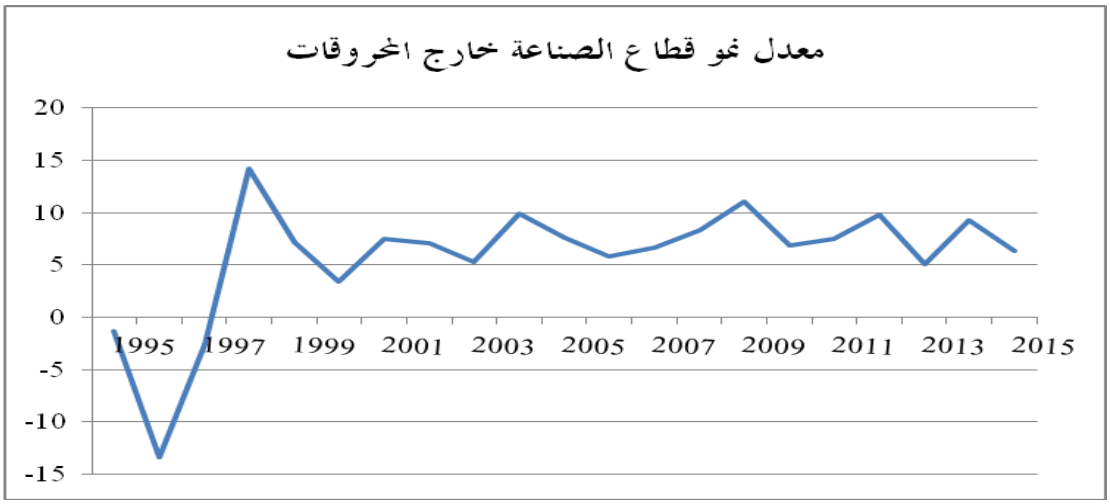

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نميز ان هذا القطاع يحوي معدلات نمو حقيقية سلبية بين 1995 (- 1.3%) و حتى سنة 1997 (- 2.6%) ليعرف بعد ذلك معدلات متذبذبة لكن كلها بقيم موجبة،، كما يمكن ملاحظة أن أعلى معدل سجل في سنة 1998 (14.2%) و أقله سجل في سنة 2013 (5.1%). أما الشكل رقم (32) الموالي فيبين حصة هذا القطاع من الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (32): رسم بياني لمساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2015)

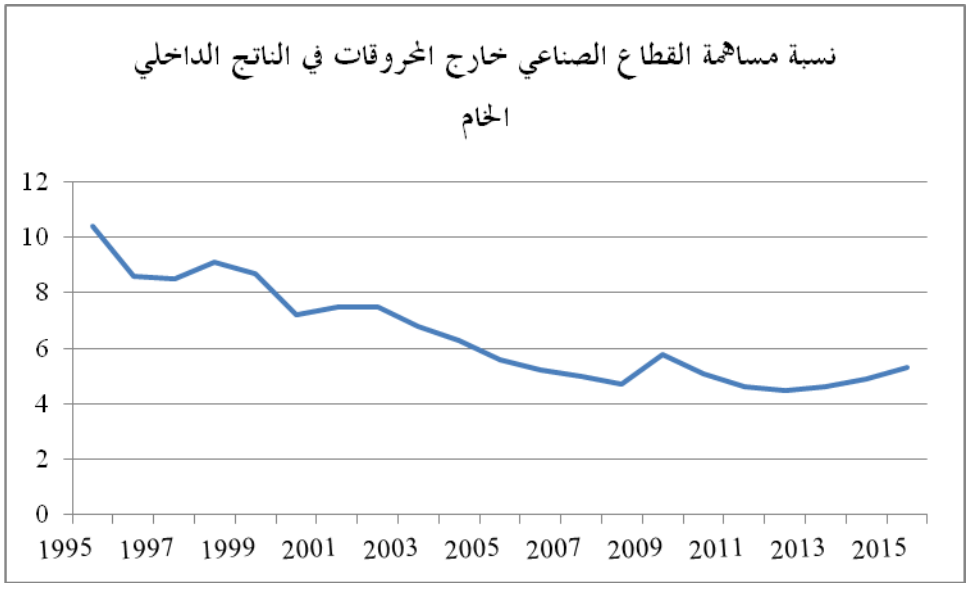

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام لم تكن كبيرة ، لكنها في انخفاض مستمر فرغم الازمة السياسية و الركود الاقتصادي افي فترة التسعينات ألا ان نسبة المساهمة كانت هي الاعلى اذ سجلت ما قيمته (10.4%) سنة 1995 ثم تلتها سلسلة من الانخفاضات في هذه النسب ، وعموما فإن الميزة الظاهرة في هذا التحليل هي أن المستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب أي أن هذه المساهمة بدأت في التناقص على طول مدة الدراسة، و هذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العائدات الكبيرة للدولة إلى أن مساهمته جد ضئيلة.

وهذا راجع الى الاعتماد الواضح على الآلة النفطية لدعم العجز الحاصل في القطاعات الأخرى ، ضف الى ذلك التسهيلات الضريبية للتجار مما شجع على تحويل نشاطات اغلب المصانع من الطابع الانتاجي الى الطابع التجاري

ثالثا:نمو قطاع الفلاحة و مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة 1995-2015

وهذا ما سيظهره الشكل البياني رقم (33) الموالي:

الشكل البياني رقم (33) :معدلات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة (1995-2015)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نستنتج ان معدلات النمو في القطاع الفلاحي في تذبذب شديد بحيث سجلت أدنى مستوى في سنة 1997 بنسبة (13.5- %) واعلى مستوى كان في سنة 2003 بنسبة 23.5% و هذا راجع الى ارتباط هذا القطاع بكمية تساقط الامطار و رغم الدعم و البرامج الفلاحية الا أن هذا القطاع يشهد تذبذب كبير في معدلات النمو. و هذا ما أثر على مساهمة هذا القطاع على الناتج الداخلي الخام،و الشكل البياني رقم (34) الموالي يبين ذلك :

الشكل رقم (34): رسم بياني لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (LE PIB) بالأسعار الجارية في الفترة (1995-2015)

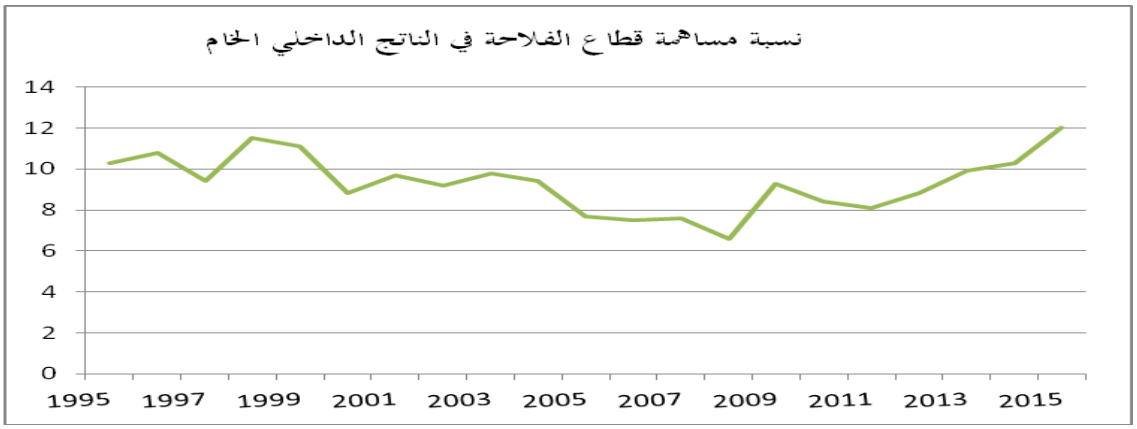

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل البياني اعلاه يمكن ان نستنتج ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة إذ لم تتعدى 10.3% مقارنة بإمكانيات القطاع وتنوع المناخ فيه فرغم الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد في عشرين سنة الماضية إلا انه سجل أعلى نسبت له قدرت بـــ 10.8% سنة 1996، و هذا نتيجة هطول كميات معتر ة من الأمطار قدرت بمعدل سنوي 8.81 ملم/ السنة ، و الشكل البياني رقم (35) الموالي يبين المقارنة بين الكمية السنوية لتساقط الأمطار[1] و نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

[1]http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=downscaled_data_download&menu=historical

الشكل البياني رقم (35):المقارنة بين الكمية السنوية لتساقط الأمطار و نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

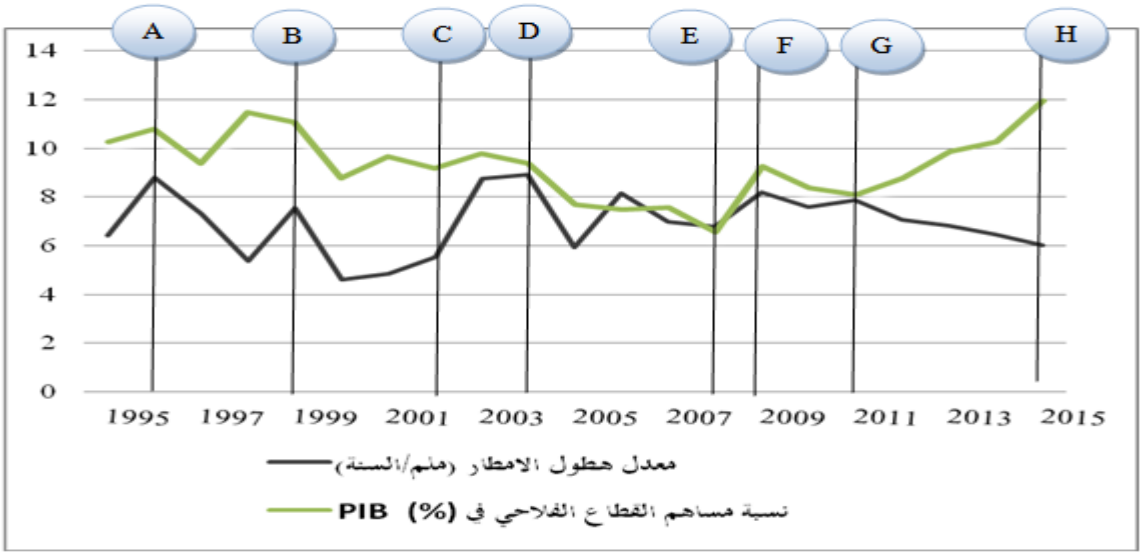

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على المعطيات :

– بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

– معطيات مجموعة البنك الدولي، بوابة المعارف لتغير المناخ .

من خلال الشكل اعلاه يمكن ان نستنتج ان تغير نسبة مساهمة القطاع الفلاحي تتوافق مع معدلات تساقط الامطار فكلما انخفض معدل تساقط الامطار تراجعت معه نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام و لكن بسرعات مختلفة و العكس صحيح فمثلا على طول الشريط (B-A) انخفض معدل التساقط من 8.81 ملم (1996) الى 5.36 ملم (1998) ثم ارتفع المعدل الى 7.32 ملم (1999) ، فانخفضت معها نسبة مساهمة القطاع من 10.8 % (1996) الى 9.4% (1997) ثم ليرتفع الى 11.5% (1999)، وعلى الشريط (E-D) انخفض معدل التساقط من 8.91 ملم (2004) الى 6.80 ملم (2008) فتراجعت معها نسبة المساهمة من 9.4 % (2004) الى 6.6% (2008).

وهذا ما يعطينا انطباعا أوليا ان القطاع الفلاحي يعاني هو الآخر من أعراض العلة الهولندية نتيجة اعتماده الشبه كلي على كمية تساقط الامطار،هذا من جهة و من جهة أخرى نلاحظ انه و على الرغم من تراجع معدل التساقط بداية من 7.87 ملم (2011) الى 6.01 ملم (2015) الا ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي بدأت

في الارتفاع بشكل كبير إذ انتقلت من 8.1% (2011) الى 11.3% (2015) و هذا راجع الى زيادة الانفاق الحكومي على القطاع في ظل انتعاش اسعار النفط اذ فاقت قيمة ال 100 دولار للبرميل مما شجع الى دعم هذا القطاع من العوائد النفطية الكبيرة و هذا دليل آخر على اعتماده على عوائد القطاع التوسعي (المحروقات) اي بداية ظهور لأعراض العلة الهولندية مرة أخرة و من باب ثاني.

رابعا :نمو قطاع الخدمات و مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة 1995-2015

وهذا ما سيظهره الشكل البياني رقم (36) الموالي:

الشكل رقم (36): رسم بياني لمعدلات نمو قطاع الخدمات في الفترة (1995-2015)

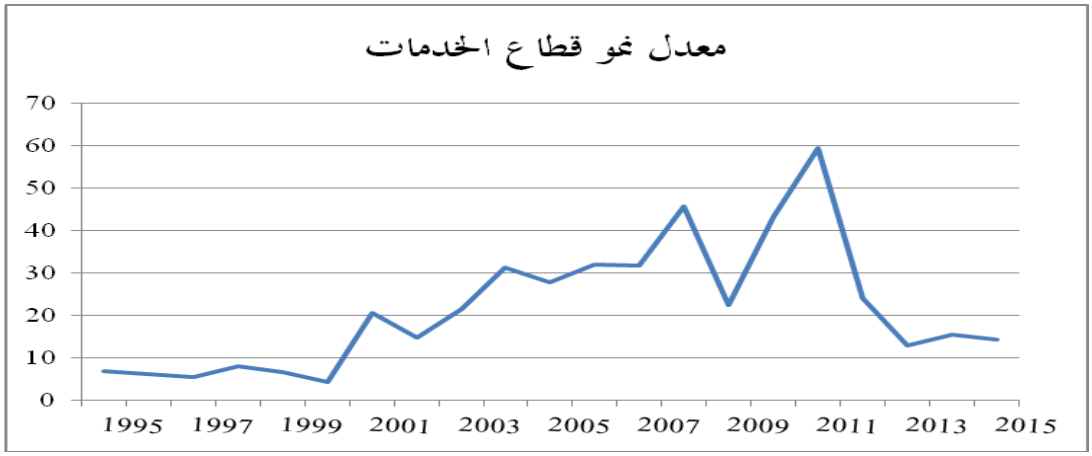

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نستنتج ان قطاع الخدمات قد شهد هو الآخر تذبذبات في معدلات نموه اذ سجل تراجعا في فترة التسعينات، إذ وصل المعدل الى (4.2%) ثم ليعود الى الارتفاع مرفقا بسلسلة من التذبذبات ليصل الى مستوى (45.7%) سنة 2008 و هذا راجع الى زيادة الاستثمارات الحكومية و الخاصة في هذا القطاع مع الارتفاع في الأسعار ثم ليعود الى الانخفاض بسبب الازمة المالية العالمية و هو ثاني انخفاض حاد سنة 2009 (22.3%)، وقد سجل أعلى مستوى له سنة 2011 (59%).

ومع تراجع اسعار النفط الدولية انخفض الى مستويات تقارب فترة التسعينات، إذ بلغت النسبة سنة 2015 الى 6.3%و هذا ما يعطي بوادر ازمة في هذا القطاع.

أما فيما يخص مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام فهي في حالة ارتفاع مستمر والمخطط البياني رقم (37) الموالي يبين ذلك

الشكل البياني رقم (37): نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام

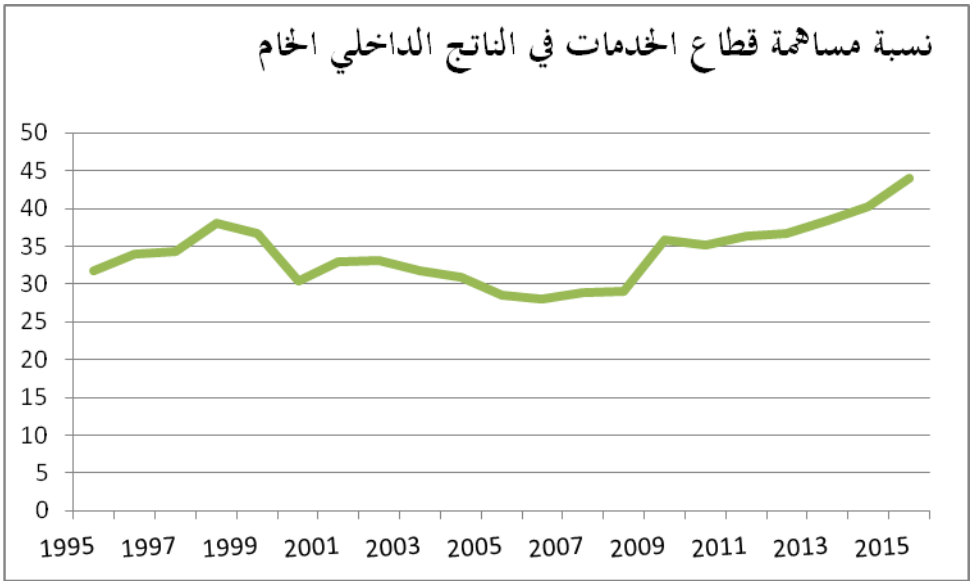

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من الشكل البياني أعلاه نستنتج ان نسبة مساهمة القطاع قد مرت بثلاثة مراحل اساسية، حيث في فترة التسعينات شهدت ارتفاعا ثم انخفاض بالقيم التالية 31.8 % في سنة 1990 و 30.4% في سنة 2002 و هذا نتيجة سياسة التعديل الهيكلي في الاقتصاد لتلك الفترة، ثم بداية تراجع حاد في نسبة المساهمة بعد ارتفاع طفيف بين 2001 و 2002 بنسبة 33.2% ليسجل أقل قيمة له سنة 2007 بـــ 28.9 % ، لتبدأ بعدها نسبة المساهمة في الارتفاع الكبير و المتزايد مع انتعاش السوق الدولية للنفط حيث سجلت اعلى مستوياتها سنة 2015 بنسبة 44% و هذا نتيجة الانفاق الحكومي الكبير في هذا القطاع.

خامسا :نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية و مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2015

وهذا ما سيظهره الشكل البياني رقم (38) الموالي:

الشكل البياني رقم (38) رسم بياني لمعدلات نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية في الفترة (1995-2015)

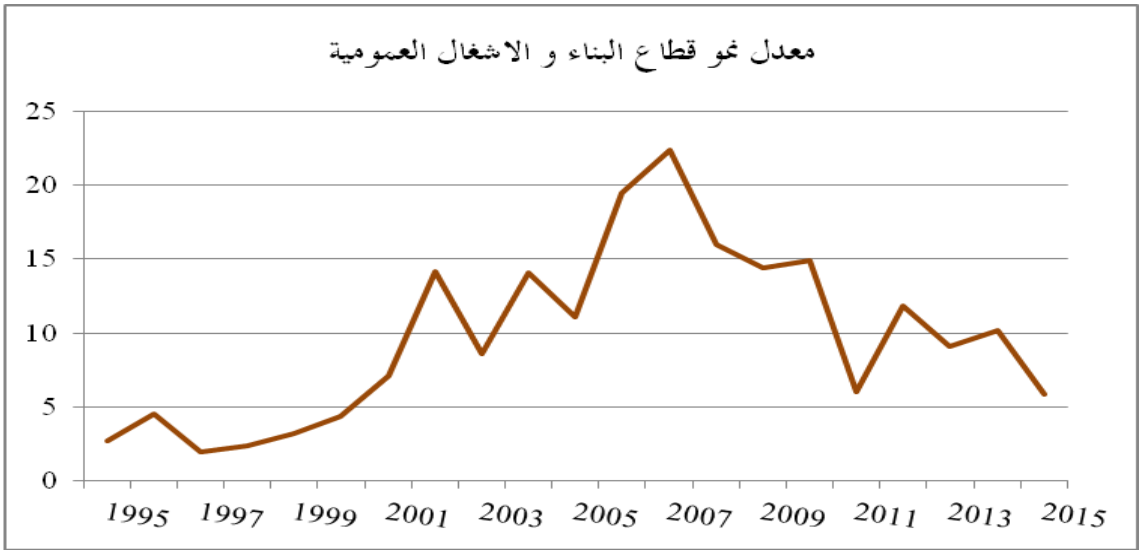

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نستنتج ان معدل نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية كان في بداية الألفين متذبذبا الى غاية سنة 2005 إذ بدأ في الارتفاع من 11.1 % في نفس السنة الى 22.4% سنة 2007 و ذا نتيجة سياسة الدعم الحكومي المتزايد لهذا القطاع بإطلاقه جملة من المشاريع العملاقة كمشروع الطريق السيار شرق غرب و مشروع المليون سكن ...الخ. الا انه و بعد الازمة المالية العالمية تراجعت نسبة النمو لتصل الى معدل 5.9 % سنة 2015.

أما فيما يخص نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام فقد شهدت نموا معتبرا في الآونة الأخيرة

و الرسم البياني رقم (39) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (39): نسبة مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام

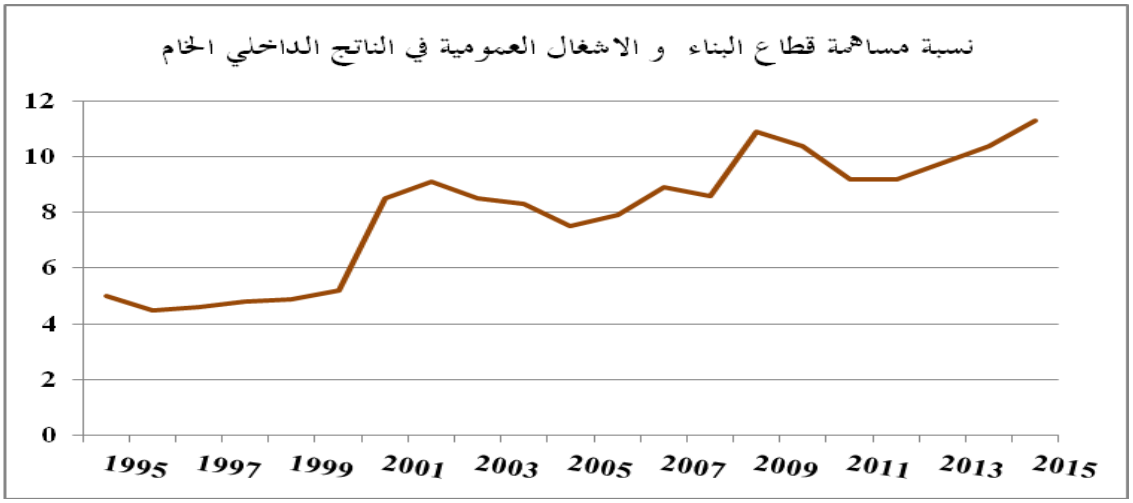

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات : بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016 ،ص 26.

من خلال الشكل اعلاه نستنتج ان نسبة مساهمة هذا القطاع في بدايتها (1995-2000) كانت ضئيلة جدا و هذا راجع الى حالة الركود الاقتصادي في تلك الفترة ولكنها بدأت في الارتفاع و بعد ذلك مرة بمرحلتين اساسيتين هما :

- **المرحلة الاولى**: و تمتد من 2001- الى 2006 حيث تراجعت النسبة من 8.5% (2001) الى 7.9% (2006) و السبب يعود الى نقص دعم الدولة نتيجة خروج البلد من الركود الاقتصادي نتيجة أزمة التسعينات.

- **المرحلة الثانية**: و تمتد من 2007-2015 بحث بدأت هذه النسبة في الارتفاع بشكل ملحوظ إذ انتقلت من 8.9% (2007) الى 11.3% (2015) و هذا راجع الى انتعاش السوق النفطي و كذا سياسة الدعم التي قامت بها الدولة في هذا القطاع.

المبحث الثالث: آثار العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

من ادبيات نظرية المرض الهولندي وجود اثرين واضحين على اي اقتصاد مصاب به، و هما اثر الانفاق و اثر تنقل عوامل الانتاج و نخص بالذكر تنقل اليد العاملة و سنحاول ابراز الاثرين على الاقتصاد الجزائري .

المطلب الاول: أثر الإنفاق

يتجلى اثر الانفاق في زيادة حجم الانفاق الحكومي بنسبة كبيرة تزامنا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط، في ظل زيادة مداخيل البلد من الاحتياطي الأجنبي مما يشجع الحكومة على زيادة الانفاق الاستثماري و كذا الانفاق الاستهلاكي و الشكل البياني رقم (40)الموالي يبين العلاقة بين اسعار النفط و الزيادة الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 19990-2015

الشكل البياني رقم (40):العلاقة بين اسعار النفط و الزيادة الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة 19990-2015

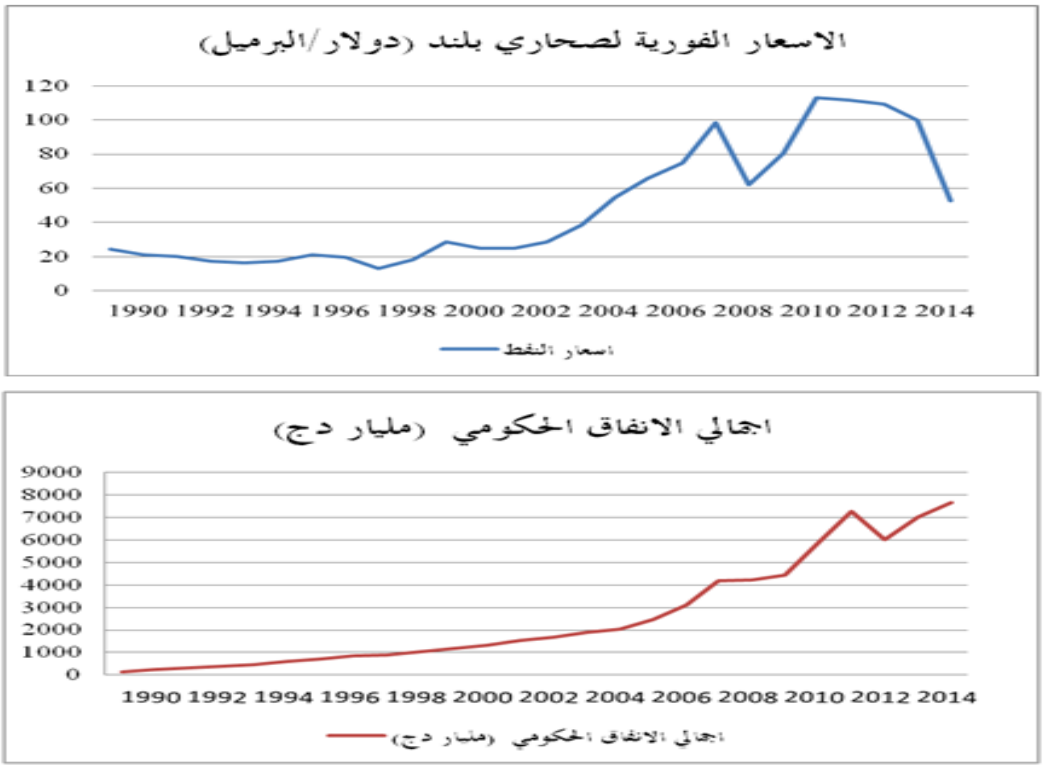

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مايلي:

- الاسعار الفورية صحاري بلند: بنك المعلومات لمنظمة الاوابكwww.oapecorg.org/Home/DataBank

- **جمالي الانفاق الحكومي : : من 1990-2012 : ليلية غضبانة (بتصرف)، العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 2 العدد 1، 2015 ص 72—73**

من 2013-2015: اقتصاد/القطاع-المالي-تمويل-الحكومة-العامة/إجمالي-الإنفاق-الحكومي-العام على الموقع (www.knoema.com/atlas).

من خلال الشكل البياني اعلاه نلاحظ ان ميل منحنى الانفاق الحكومي موجب و هو دلالة على أن هذا الاخير في ارتفاع مستمر متزامنا مع ارتفاع في اسعار النفط بداية من 2000 اذ انتقلت الاسعار من 24.42 دولار /البرميل سنة 1990 الى 28.42 دولار/البرميل سنة 2000 بعد تذبذب في الاسعار خلال هذه المدة في حين انتقل مجمل الانفاق الحكومي من حوالي 142 مليار /دج الى 1178 مليار/دج . و يمكن ان نميز ثلاثة مراحل اساسية هي :

المرحلة الاولى : 1990-1998: ، في ظل الازمة الامنية و الركود الاقتصادي للبلد مما دعها الى طلب الدعم من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي في اطار ما يسمى بسياسة التثبيت الاقتصادي لحل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط بداية من صدمة 1986 مما ساهم في زيادة معدلات البطالة ووصلت الى 24.40% [1] سنة 1994 بعدما كانت 20.60 في سنة 1991.

المرحلة الثانية : 1999-2009: مع بداية الألفية الجديدة انتعش معها السوق النفطي مما ادى الى ارتفاعه الى مستويات قياسية و بلغت 98.6 دولار للبرميل في سنة 2008 ليتضاعف معها وسجل ما قيمته 4190 مليار/دج في نفس السنة بعدما كان 1034 مليار / دج في سنة 1999، مما شجع الحكومة على اتباع سياسة انفاق توسعية بدأت بسياسة الانعاش الاقتصادي والذي امتد من 2001-2004، و خصص له ما قيمته 7 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و الذي امتد من 2005-2009، بقيمة 55 مليار دولار.

[1] بنك المعلومات للبنك الدولي على الرابط
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2016&locations=DZ&start=1991&view=ch (at

كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية لدى نادي لندن و تم تخفيضها الى حوالي 4.7 مليار دولار، و قد صاحب ذلك ارتفاع ي مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة[1].

المرحلة الثالثة : 2010-2014 :البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي

تطلب هذا البرنامج جملة من النفقات قدرت بـــ21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار و شمل شقين اثنين هما[2]:

أ- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بالخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ534 11 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار. ضف الى ذلك مجموعة من المشاريع الكبرى و الضخمة سطرت في تلك الفترة منها :

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية ، 600000 مكان بيداغوجي جامعي و أكثر من 300 مؤسسة تكوين مهني ،أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية ، مليوني (02) وحدة سكنية ...الخ
- و خصصت مبالغ هامة لتطوير و تجديد المنشآت القاعدية الكبرى منها :
- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2.800 مليار دج خصصت لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي (وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات).
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- 1.800مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

[1] بن عزة هناء،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ظن المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017 ، ص 134

[2] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، ماي 2010 على الموقع (http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf)

- أكثر من1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص منها: أكثر من 1.000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية ، وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية.

المطلب الثاني: أثر تغير تنقل عوامل الانتاج

ويظهر هذا الأثر من خلال امتصاص كتلة اليد العاملة لمختلف القطاعات، إذ نجد أن زيادة العوائد مع التوجه العام للاستثمار في الجزائر خصوصا نحو الاستثمار الاستهلاكي بزيادة الاجور و فتح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و اقبال الشباب على تحويل النشاط من الصناعي الحرفي الى التجاري مما شجع على استقطاب العمالة ذات الطابع الخدماتي في حين تراجعت في القطاعات الانتاجية و الجدول رقم (06) و كذا الشكل البياني رقم (41) المواليين يبينان التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر للفترة 2005-2015

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر للفترة 2001-2015

الوحدة : مليون عامل

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء و الاشغال العمومية	الخدمات	المجموع
2001	1 312	861	650	3 405	6 228
2002	1 438	504	860	2 660	5 462
2003	1 412	804	799	3 667	6 682
2004	1 617	1 060	967	4 152	7 796
2005	1 381	1 059	1 212	4 392	8 044
2006	1 610	1 264	1 257	4 737	8 868
2007	1 171	1 028	1 523	4 871	8 593
2008	1 252	1 141	1 575	5 178	9 146
2009	1 242	1 194	1 718	5 318	9 472
2010	1 136	1 337	1 886	5 377	9 736
2011	1 034	1 367	1 595	5 603	9 599
2012	912	1 335	1 663	6 260	10 170
2013	1 141	1 407	1 791	6 449	10 788
2014	1 007	1 329	1 743	6 486	10 565
2015	917	1 377	1 776	6 524	10 594

Source : (2001-2004) : www. Ons.dz(enquête emploi auprès des ménages 2000-2012).

(2005-2015) : www. Ons.dz (évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2005-2015, p 12)

الشكل البياني رقم (41): رسم بياني للتوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر للفترة 2001-2015

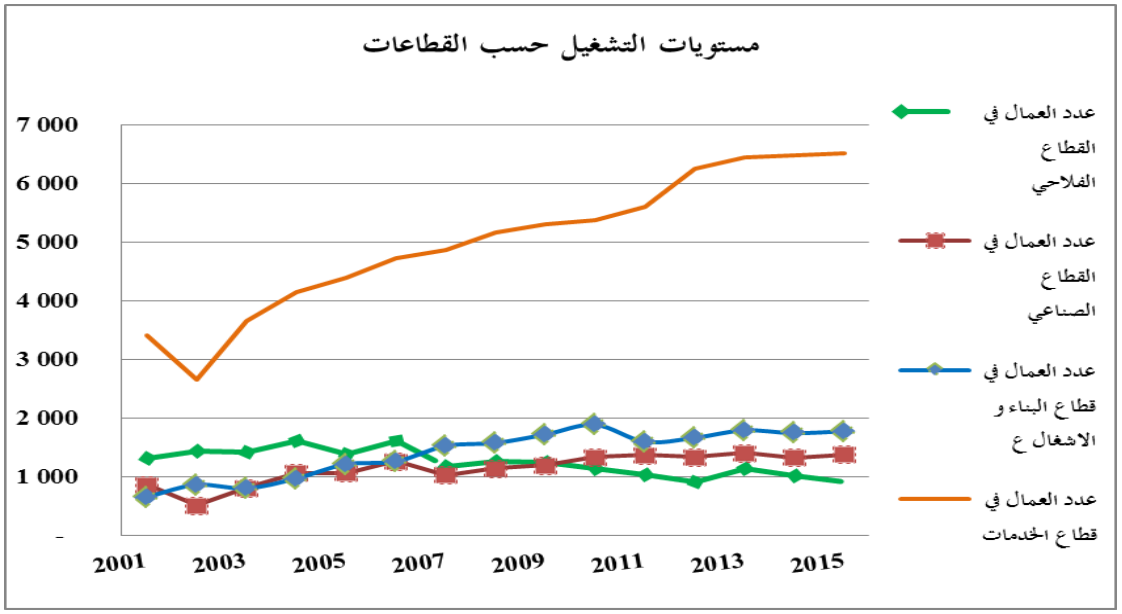

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال الجدول و الشكل البيانيين نستنتج ان قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث استقطاب اليد العالمة خصوصا في ظل توجه اغلب الاستثمارات نحو هذا القطاع و تشجيع الحكومة و دعمها من خلال انشاء اجهزة دعم كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ... الخ مما ساهم بشكل مباشر في زيادة هذه النسبة اذ انتقلت من نسبة تشغيل 61.58% (6.524 مليون عامل) سنة 2015 بعدما كانت 54.67% (3.405 مليون عامل)سنة 2001 و على العموم فجل النسب فاقت نسبة 50 % من حيث استقطاب العمالة لهذا القطاع و هذا ما يعكس عزوف الشباب للاستثمار في القطاعات الانتاجية و تفضيله للقطاعات التجارية و الخدماتية.

ثم يأتي قطاع البناء و الاشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث التوظيف اذ انتقل من 650 الف عامل سنة 2001 بنسبة توظيف 10.44% الى 1.776 مليون عامل سنة 2015 بنسبة تشغيل بلغت 16.76 % و هذا راجع الى توجهات الحكومية في قطاع السكن بكل انواعه من المدعم الى ريفي الى التساهمي ...الخ ولكنها تبقى ضعيفة و مؤقتة خصوصا في ظل تراجع العوائد النفطية و الاعتماد عل العمالة الاجنبية كالصينية و غيرها.

كما نلاحظ تراجع نسبة التشغيل في القطاع الصناعي فبعد ان كان يستقطب حوالي 861 الف عامل سنة 2001 (من اجمالي 6.228 مليون عامل) بنسبة تشغيل بلغت 13.82% انتقل الى ما قيمته حوالي 1.377 مليون عامل (من اجمالي 10.594 مليون عامل) بنسبة 12.99% ، و هذا يعكس تراجع هذا قطاع في ظل ارتفاع للعوائد النفطية و يبين كما يؤكد اصابة الجزائر بالمرض الهولندي.

ليبقى في الاخير القطاع الفلاحي يعاني مشكل العمالة فقد تراجعت من 1.312 مليون عامل (21.07%) سنة 2001 الى 917 الف عامل (8.65%) سنة 2015 فرغم الامكانات و الدعم الفلاحي المقدم و كذا توفر البلد على موارد فلاحية و طبيعية هامة ، الى انه يشهد تراجع مخيف من حيث استقطاب اليد العاملة .

كما يعد قطاع المحروقات من بين اهم القطاعات التي تستقطب اليد العاملة نظرا لارتفاع الأجور وكذا التوسع الاستثماري فيه، والشكل رقم (42) الموالي يبين تطور حجم اليد العاملة في هذا القطاع للفترة 2004-2008

الشكل رقم (42): تطور حجم اليد العاملة في قطاع المحروقات للفترة 2004-2008

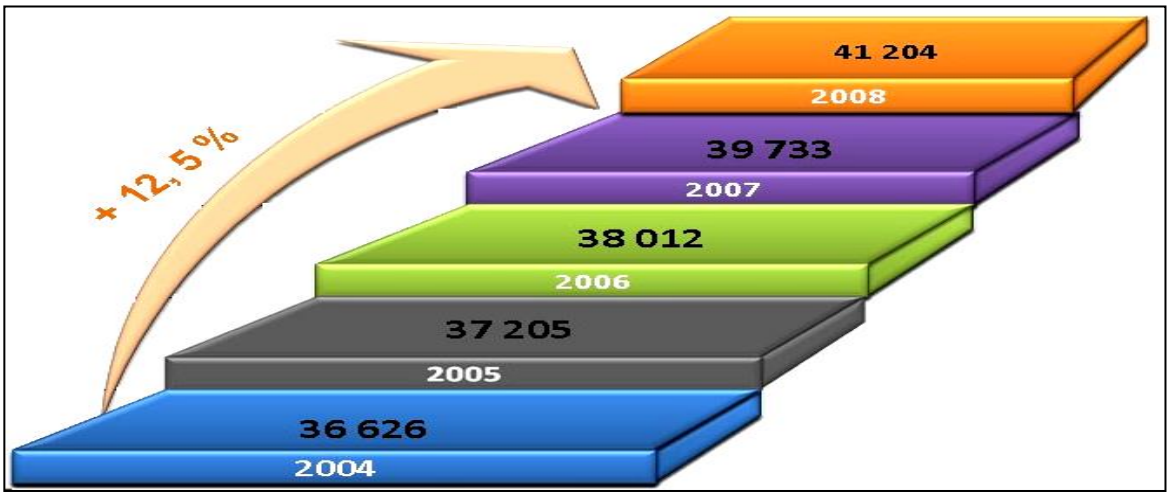

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على تقارير و معطيات مختلفة لشركة سوناطراك (www.sounatrach.dz)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة اليد العاملة في قطاع المحروقات في ارتفاع مستمرة إذ سجلت نسبة زيادة عامة قدرت بـــ 12,5% ، إذ وصل عدد اليد العاملة إلى 41.204 عامل سنة 2008 بعد أن كان 36.626 عامل في سنة 2004 و هذا يعكس مدى امتصاص هذا القطاع لليد العاملة .

المطلب الثالث: مظاهر أخرى للعلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري

أولا :العلة الهولندية و سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

يفترض نموذج العلة الهولندية على ان زيادة صادرات القطاع الانفجاري (قطاع المحروقات مثلا) سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الاخرى بسبب ارتفاع الاحتياطي من العملة الاجنبية و العكس صحيح. و في حالة الجزائر فتشير التقارير و الاحصائيات ان هذه القاعدة ليست بالضرورة صحيحة و الشكل البياني رقم (43) الموالي يبين العلاقة بين تغير اسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للفترة 1990-2015

الشكل البياني رقم (43): آثار العلة الهولندية على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة 1990-2015

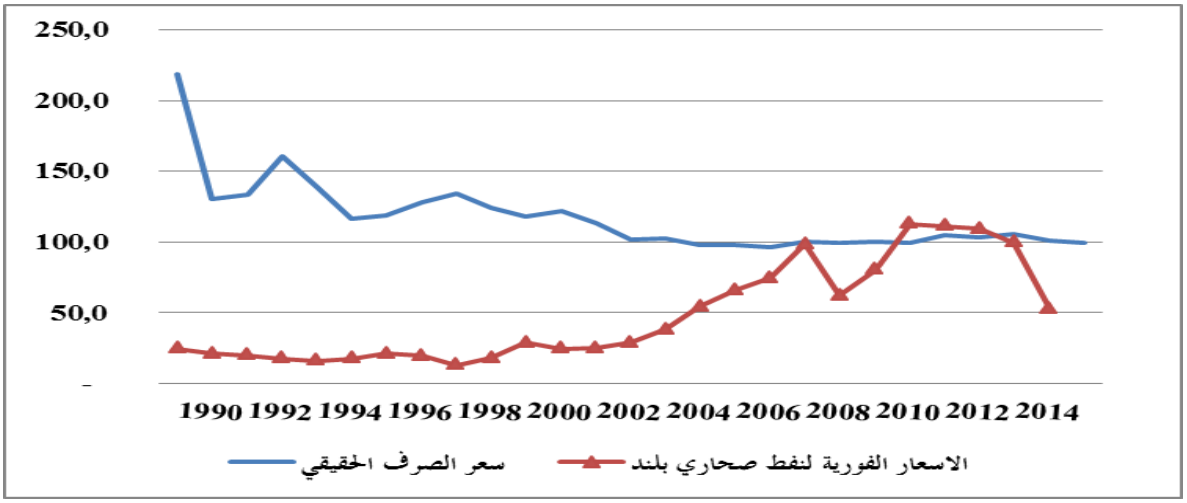

المصدر : من اعداد الباحث بناء على بنك العلومات لمنظمة الاوابك و كذا البنك الدولي*.

من خلال الشكل اعلاه يمكن ان نلاحظ العلاقة العكسية بين اسعار النفط و صرف الصرف الحقيقي اذ كلما ارتفعت اسعار النفط انخفض سعر صرف عملة الدولار بالدينار خصوصا مع بداية 1999 اذ بدأت اسعار النفط بالانتعاش و انتقلت من 18.08 دولار /البرميل الى غاية 98.6 دولار/البرميل سنة 2008 في حين انخفض سعر صرف الدولار بالدينار و انتقل من 1 دولار=124.3 الى 1دولار=100.7، و هذا ما يثبت صحة النظرية.

* للاطلاع اكثر يرجع مراجعة المواقع التالية :
-www.oapecorg.org/Home/DataBank.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?end=2016&locations=DZ&start=1990

الا أن الاشكال الموجود في الاقتصاد الجزائري هو انحصار سعر الصرف في حدود 1 دولار = 100 دولار رغم ارتفاع اسعار النفط الى مستويات اعلى فاقت 100 دولار للبرميل و هذا راجع الى تقنين سعر الصرف و كذا سياسة تخفيض العملة التي تقوم بها الحكومة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: العلة الهولندية و التضخم في الجزائر

يعتبر تراكم مجموعة من الاحداث الاقتصادية و السياسية كأزمة النفط 1986 و تراجع العوائد البترولية ، و دوامة العشرية السوداء ما ترتب عليه تراجع خطير في الاقتصاد الوطني مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة و كذا التضخم ...الخ ، اذا ارتفع هذا الاخير من 15.5% سنة 1986 الى 31.7 % سنة 1992.

و الشكل البياني رقم (44) الموالي يبين معدلات التضخم للفترة 1990-2015

الشكل البياني رقم (44) الموالي يبين معدلات التضخم للفترة 1990-2015

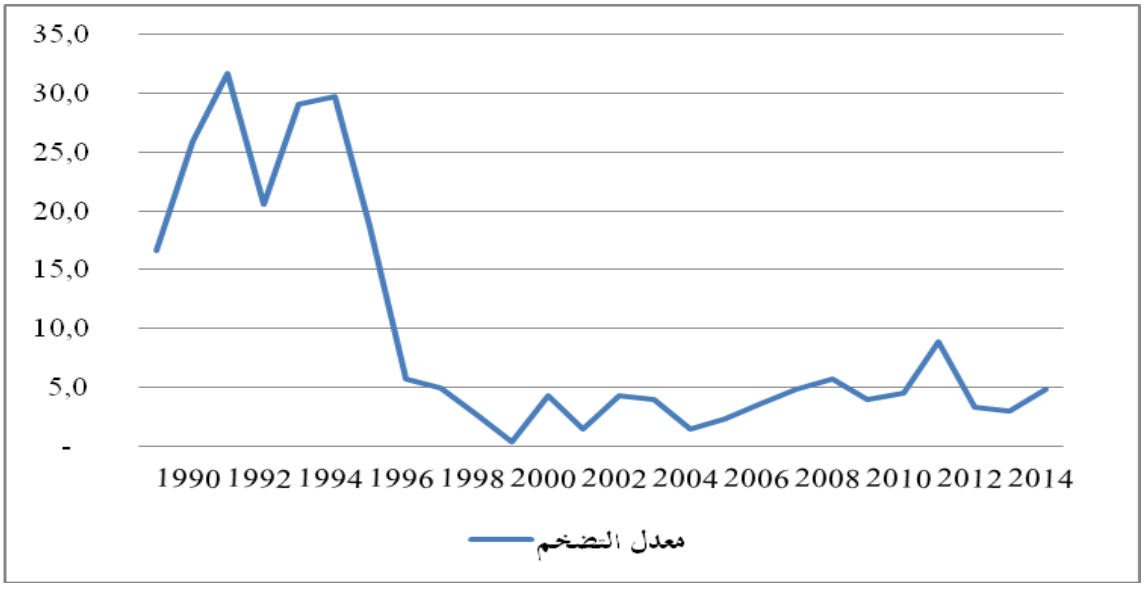

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2015&locations=DZ&start=1990

من خلال الشكل البياني اعلاه نلاحظ ان نسب التضخم كانت جد مرتفعة في فترة التسعينات و هذا راجع الى الاسباب التالية :

1- تراجع العوائد النفطية بسبب تراكمات الازمة النفطية لسنة 1989.

2- الاضطرابات الامنية وحالة الركود الاقتصادي في تلك الفترة مما تكبد الخزينة خسارة 45 % من حصيلة ايراداتها .

3- ارتفاع حجم الدين العام العمومي للدولة نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية، اذ بلغ حوالي 98.9 % من الناتج الداخلي الخام.

كل هذه الاسباب ادت بالحكومة الى طلب العون الخارجي لوضع سياسة اعادة الهيكلة مما اضطرها الى فرض جملة من التعديلات الهيكلية على الاقتصاد ككل.

بداية مع سنة 1998 انخفض معدل التضخم الى حوالي 5% بعدما كان 16.7% سنة 1990 و هذا راجع الى جملة التصحيحات الهيكلية المطبقة، خصوصا مع انتعاش السوق النفطي بداية من سنة 2000 انخفض معه معدلات التضخم و بلغت ادنى مستويات لها بقيمة 0.3 % في نفس السنة.

و لكن سرعان ما عاودت هذه النسبة في الارتفاع بداية من سنة 2004 بسبب:

- زيادة التوسع في الانفاق الحكومي نتيجة ارتفاع العوائد النفطية و كذا زيادة واردات المواد الاستهلاكية.
- توجه الحكومة نحو الاستثمار الاستهلاكي باتباعها سياسة رفع الاجور و ضخ عملة اضافية مما شجع على زيادة الطلب الكلي و بلغت نسبة التضخم 5.7 % سنة 2009.
- كما ساهم تراجع الاقتصاد الدولي بسبب الازمات الاقتصادية الدولية كأزمة العقار و كذا الحروب و الاضطرابات الدولية في دخولها في حالة ركود مما شجع الى زيادة التضخم الدولي، هذا ما أنتج استراد الجزائر لتضخم مستورد[**] و يلغ حدود 4.9 % سنة 2015.

[**] و يعرف على انه ذلك التضخم الذي أثرت فيه عوامل خارجية بعبارة اخرى هو انتقال التضخم من البلد المصدر الى البلد المستقبل.

ثالثا: العلة الهولندية و التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان الاحادية التصدير ، اذ بلغ نسبة صادرات قطاع المحروقات ما نسبته 95.72 % من اجمالي الصادرات لسنة 2015، في حين سجلت اعلى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 98.40% و الجدول الموالي رقم (07) يبين اجمالي صادرات البلد للفترة 1992-2015

الجدول رقم (07) : تركيب صادرات الجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة : مليار دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات قطاع المحروقات	باقي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات (%)*
1992	11,51	10,98	0,53	95,40
1993	10,41	9,88	0,53	94,91
1994	8,89	8,61	0,28	96,85
1995	10,26	9,73	0,53	94,83
1996	13,22	12,65	0,57	95,69
1997	13,82	13,18	0,64	95,37
1998	10,14	9,77	0,37	96,35
1999	12,32	11,91	0,41	96,67
2000	21,65	21,06	0,59	97,27
2001	19,09	18,53	0,56	97,07
2002	18,71	18,11	0,61	96,79
2003	24,46	23,99	0,47	98,08
2004	32,22	31,55	0,66	97,92
2005	46,33	45,59	0,74	98,40
2006	54,74	53,61	1,13	97,94
2007	60,59	59,61	0,98	98,38
2008	78,59	77,19	1,4	98,22
2009	45,19	44,42	0,77	98,30
2010	57,09	56,12	0,97	98,30
2011	72,88	71,66	1,22	98,33
2012	71,73	70,58	1,15	98,40
2013	64,86	63,81	1,05	98,38
2014	60,12	58,46	1,66	97,24
2015	34,56	33,08	1,48	95,72

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2012 و2015

* تم احساب نسبة صادرات قطاع المحروقات من الجدول وفق المعادلة (صادرات المحروقات ×100) /اجمالي الصادرات

من خلال تحليل الجدول اعلاه نستنتج انه من الصعب حاليا الاستغناء عن قطاع المحروقات و استبداله بقطاعات اخرى انتاجية تصديرية فنسبها تكون معدومة لم تتعدى 1 % ، ضف الى ذلك فإن اي تغير في السوق النفطي سيمس لا محال و بشكل مباشر ميزان مدفوعات البلد و الجدول رقم (08) و الشكل البياني رقم (45) الموالبين يبينان ذلك

الجدول رقم (08): رصيد ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات
1992	11,51	8,3	3,21	0,23
1993	10,41	7,99	2,42	- 0.01
1994	8,89	9,15	-0.26	- 4.38
1995	10,26	10,10	0,16	- 6.32
1996	13,22	9,09	4,13	- 2.09
1997	13,82	8,13	5,69	1,16
1998	10,14	8,63	1,51	- 1.74
1999	12,32	8,96	3,36	- 2.38
2000	21,65	9,35	12,30	7,57
2001	19,09	9,48	9,61	6,19
2002	18,71	12,01	6,70	3,65
2003	24,46	13,32	11,14	7,47
2004	32,22	17,95	14,27	9,25
2005	46,33	19,86	26,47	16,94
2006	54,74	20,68	34,06	17,73
2007	60,59	26,35	34,24	29,55
2008	78,59	37,99	40,60	36,99
2009	45,19	37,40	7,78	3,86
2010	57,09	38,89	18,21	15,33
2011	72,88	46,92	25,96	20,14
2012	71,73	51,56	20,16	12,05
2013	64,86	54,98	9,88	0,13
2014	60,12	59,67	0,45	- 5.88
2015	34,56	52,64	-18.08	- 27.53

المصدر : من اعداد الباحث وفق مايلي:

من 1992-2011: تقرير بنك الجزائر ، جوان 2012، ص ص 86-88.

من 2012-2015: تقرير بنك الجزائر ، نوفمبر 2016، ص 47.

الشكل البياني رقم (45):العلاقة بين اسعار النفط و الميزان التجاري في الجزائر للفترة 1992-2015

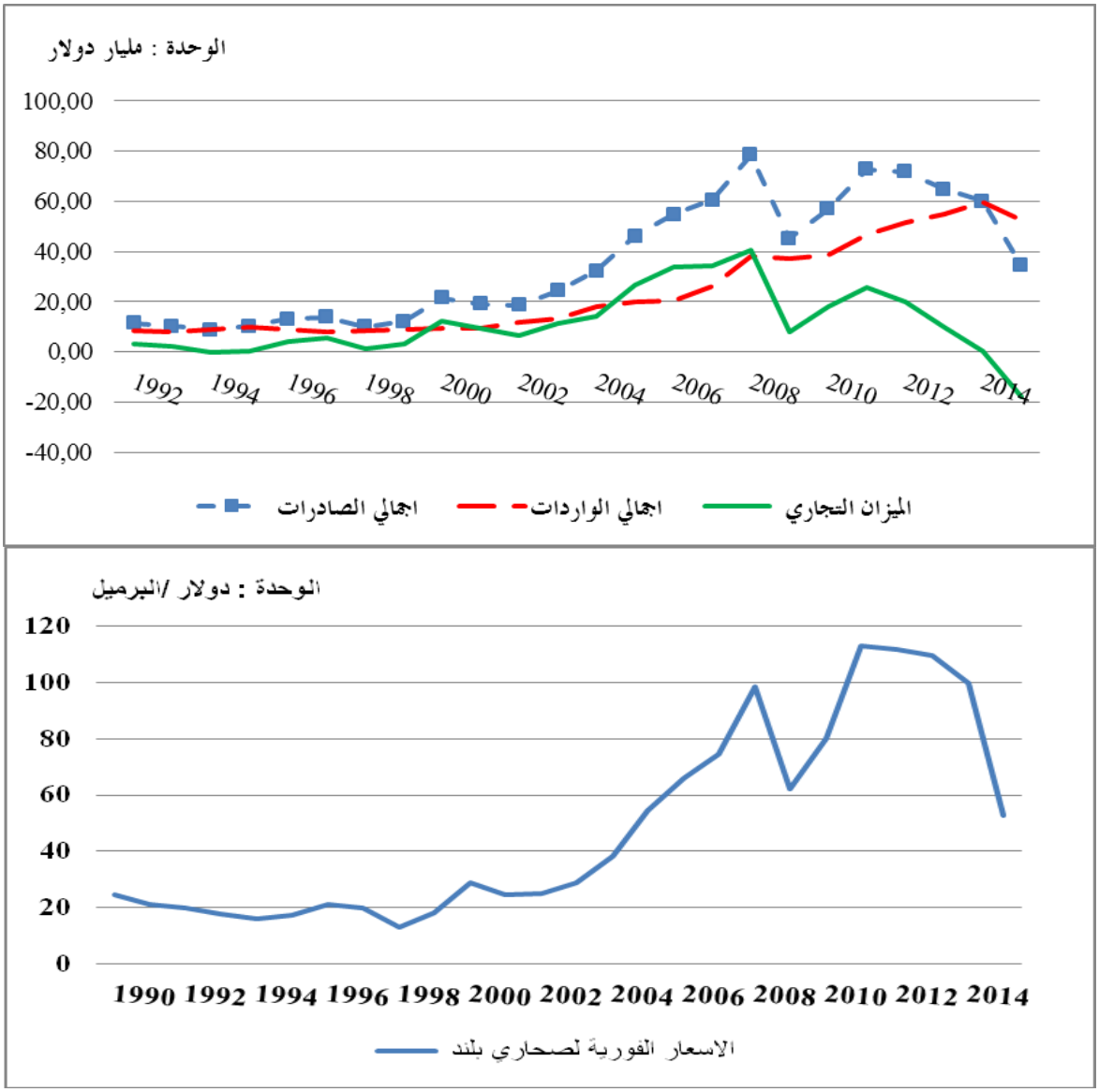

المصدر: بناءا على معطيات الجدول رقم (08) و كذا بنك المعلومات لمنظمة الاوابك.

من خلال المخطط البياني اعلاه نستنتج انه و خلال فترة التسعينات شهدت أسعار النفط تراجع كبيرا اذ انتقلت من 24.42 دولار/ البرميل سنة 1990 الى 13.07 دولار / البرميل سنة 1998 و هذا ما ساهم في تراجع العوائد المالية للبلد، ما ساهم في تراجع صادرات البلد من 11.51 مليار دولار سنة 1992 الى 10.14 مليار دولار سنة 1998، كما سجل الميزان التجاري عجزا في سنة 1994 قدر بـــ 0.26 مليار دولار .

و مع بداية الالفية الجديدة و انتعاش السوق النفطي إذ سجل مستوى 98.6 دولار للبرميل سنة 2008 فارتفع معه حجم الصادرات و انتقل من 21.65 مليار دولار سنة 2000 الى 78.59مليار دولار سنة 2008

و ارتفعت بذلك حصيلة الواردات جراء العوائد المالية و كذا سياسة الانفاق المتبعة و انتقلت من قيمة 9.35 مليار دولار سنة 2000 الى 37.99 مليار دولار سنة 2008، و بذلك سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـــ 40.60 مليار دولار في نفس السنة.

و لكن سرعان ما تراجعت العوائد المالية جراء الازمة المالية العالمية نتيجة حمى العقار في تلك الفترة فتراجعت معه اسعار النفط اذ سجلت ما قيمته 62.16 دولار/ للبرميل مما انعكس سلبا على العوائد المالية للبلد فتراجعت معه قيمة الصادرات الى 45.19 مليار دولار سنة 2009 لينخفض الميزان التجاري الى 7.78 مليار دولار. و لكن بقيت الواردات في ارتفاع مستمر اذ سجلت ارتفاع متواصل و بلغت ما قيمته 52.64 مليار دولار رغم ارتفاع و تراجع اسعار النفط في الآونة الاخيرة مما ساهم في عجز في ميزان التجاري بـــ 18.08 مليار دولار سنة 2015 و هذا نتيجة لتراجع اسعار النفط على المستوى الدولي اذ بلغت 52.82 دولار/للبرميل.

اما على مستوى ميزان المدفوعات فلقد شهد جملة من التغيرات بداية من الفوائض الكبيرة الى العجز المتواصل و هذا جراء التقلبات الحادة في اسعار النفط و المخطط البياني رقم (46) الموالي يبين ذلك :

الشكل البياني رقم (46): رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1992-2015

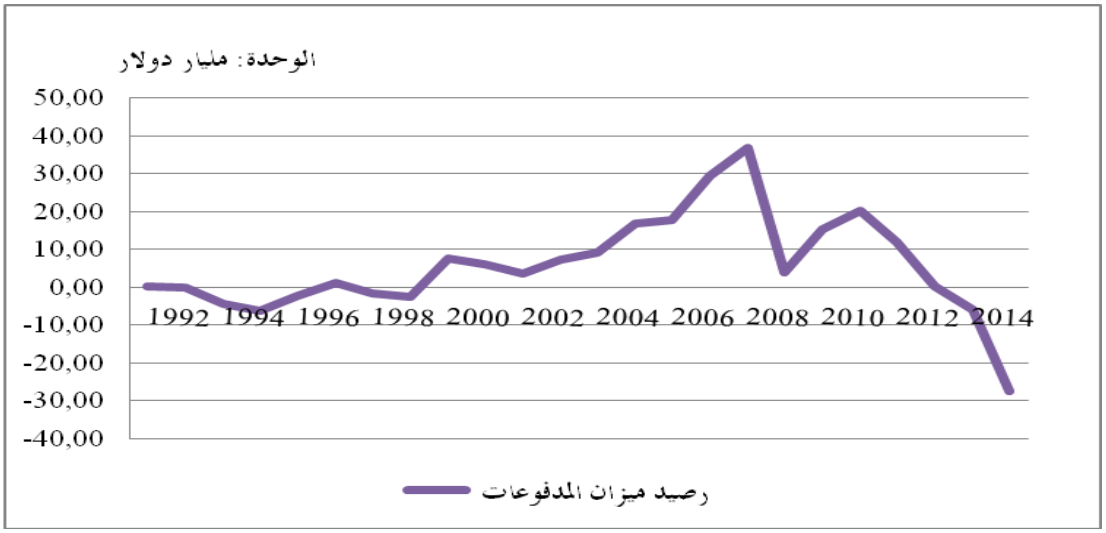

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الشكل أعلاه نستنتج ان رصيد ميزان المدفوعات قد شهد تذبذبا في فترة التسعينات و هذا راجع الى نفس الاسباب السابق ذكرها ، في حين شهد ارتفاع و تحصيل فوائض مالي معتبرة بداية من سنة 2000 (7.57 مليار دولار) الى غاية 2008 (36.99 مليار دولار)، و لكن سرعان ما تراجعت هذه الفوائض المالية مع التقلبات المستمرة في اسعار النفط خصوصا مع بداية 2012 إذ بدت هذا الميزان في التراجع الخطير و سجل عجزا بـــ 27.53 مليار دولار سنة 2015.

من هنا نستنتج مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل اعتماده على قطاع وحيد الى و هو قطاع المحروقات، فأي تغيير في سوق المحروقات سينجر عنه عواقب و خيمة على الميزان التجاري و كذا ميزان المدفوعات ، خاصة و ان صادراتنا جلها بالدولار الامريكي و وارداتنا بالعملة الأوروبية.

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني أعراض واضحة للعلة الهولندية، و ذلك أن جزءا كبيرا من الناتج الداخلي الخام مكون من قطاع المحروقات (قطاع ريعي)، وقد مست هذه الظاهرة مختلف القطاعات كلا حسب درجة التأثر ، فالنسبة لقطاع الصناعة خارج قطاع التعدين نجده متأثر بشكل واضح و يظهر ذلك من خلال تراجع مساهمته في الناتج الداخلي الخام رغم زيادة مداخل البلد، أما قطاع الخدمات فيظهر أثر تنقل عوامل الانتاج عليه بشكل كبير إذ أنه يمتص كمية كبيرة من اليد العاملة و هذا راجع إلى توسع هذا القطاع و الذي كان نتيجة لتوجه سياسة الدولة نحو توفير مختلف الخدمات و لكنه كان على حساب القطاعات المنتجة الأخرى.

أما قطاع الفلاحة فإنه يعاني من تراجع مستمر رغم الدعم الذي يلقاه من طرف الدولة ، و هنا تجدر الإشارة أن سبب تراجع هذا القطاع هو مركب من جانبين أولهما هو ارتباط هذا الأخير بكمية الأمطار و بالتالي يقودنا هذا السبب إلى الجزم أن هذا القطاع هو في الأصل يعاني من اعراض علة هولندية، وثانهما هو تراجع نمو هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى رغم تواجد السيولة الكافية لإنعاش هذا القطاع و هذا ما يقودنا إلى الاعتقاد بوجود آثار للعلة الهولندية الناتجة عن توسع قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لآثار العلة الهولندية على الاقتصاد

مقدمة

من خلال تقديمنا لأهم التعاريف و المعطيات حول ظاهرة المرض الهولندية في الفصل الاول ، و كذا محاولة فهم النفط و السياسة النفطية مع ابراز دوره على المستوى الاقتصادي و الجيوسياسي في الفصل الثاني، لنختم النظري بفصل حول تأثير التغيرات الحادة في اسعار النفط على بعض المجمعات الاقتصادية مع ابراز آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني .

في هذا الفصل سنقوم بدراسة قياسية لمحاولة ربط نتائج الدراسة النظرية وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري ،

حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث ، سيتم عرض الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع المرض الهولندي و تأثيره على مختلف الاقتصاديات ثم نعرج الى الدراسة القياسية و التي سيتم فيها عرض نموذجين مقترحين :

الاول يدرس درجة تأثير القطاعات الانتاجية (قطاع المحروقات ،الصناعة (خارج المحروقات)، الفلاحة و قطاع الخدمات) كمتغيرات مستقلة على الانفاق الحكومي باعتباره متغير تابع.

أما في النموذج الثاني يدرس تأثير القطاعات السابقة على معدلات البطالة من أجل معرفة التوزيع القطاعي لليد العاملة ، ليتم في الاخير مقارنة نتائج الدراسة القياسية مع الطرح النظري و ذلك لإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة.

المبحث الأول :الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات وتفاوت الكتابات محاولة ضبط و مقارنة هذه الظاهرة بمختلف القطاعات و كذا الدول، كل حسب طبيعة اقتصاده و كذا درجة التأثير ، لذا قسمناها الى دراسات أجنبية و هي التي تعنى بتحليل الظاهرة خارج الجزائر، وأخرى محلية و هي التي درست علاقة هذه الظاهرة بالاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الدراسات الاجنبية:

- **دراسة سالتر و سوان (salter et swan) 1950:**

ركزت هذه الدراسة على الاختلاف مابين السلع و الخدمات القابلة للتداول دوليا (التجارية)، و الأخرى غير قابلة للتداول، حسب النموذج فإن زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التجارية و غير التجارية، مما يستدعي زيادة أسعارها حتى تصل إلى نقطة محددة و التي يمثل خط الميزانية الجديد، هذا من جهة و من جهة أخرى ظهور حالة التضخم في أسعار السلع غير تجارية وكل هذه التغيرات دلالة على وجود أعراض للعلة الهولندية.

- **دراسة Rybsczynski (1955):**

عالجت هذه النظرية أثر زيادة أحد عوامل الإنتاج على التبادل الدولي، أي التغيير الهيكلي لاقتصاد ما في حالة زيادة اعتماد هذه الأخير على عامل إنتاجي محدد (يد عاملة أو رأس المال)، و تنص على ما يلي: " كل استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين لبلد ما سيؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى" و على ضوء هذه النظرية يتم تحليل ظاهرة العلة الهولندية على أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي إلى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال وكذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الأخير.

✍ دراسة **W. Max Corden ; J. Peter Neary** (**1982**) بعنوان :

"***Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy***"

و تعتبر هذه الدراسة من بين أمهات الدراسات التي بنيت عليها هذه النظرية حيث قام العالمين كوردن و نيري بتحليل أثر تنقل عوامل الانتاج و كذا أثر الانفاق على الاقتصاد احادي التصدير، كما قاما بالتحليل و ضبط مصطلح التبادلية السلعية و مدى تأثير هذه العلة على هذه التبادلية.

✍ **دراسة لــ: Eugenio Cerutti and Mario Mansilla (2008)[1] بعنوان:**

« *Bolivia: The Hydrocarbons Boom and the Risk of Dutch Disease* »

اذا عالجت هذه الدراسة تأثير الصدمة البترولية على الاقتصاد البوليفي بصفة عامة ، و على قطاع الغاز الطبيعي كما تناولت أيضا تأثير المرض الهولندي على السعر الصرف الحقيقي للفترة الممتدة مابين 1995-2006 للبلد و اظهرت وجود علاقة ايجابية بين صادرات الغاز ووضع الميزانية في بوليفيا، مما انعكس على الإنفاق العام وكذا سعر الصرف الحقيقي، وهذا يتوافق مع أثر الإنفاق في النظرية.

✍ **دراسة لــ: مايح شيب الشمري(2010) بعنوان " تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"[2]**

إذ عالجت هذه الدراسة تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد العراقي، من خلال دراسة تحليلة للقطاع الصناعي و الفلاحي و كذا الخدمات و مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، و قد خلصت هذه الدراسة الى ان الاقتصاد العراقي يعاني من أعراض المرض الهولندي ، كما ان معدل التبادل الداخلي يميل الى صالح السلع المحلية غير التجارية لا سيما عند ارتفاع العوائد النفطية.

---

[1] *Eugenio Cerutti and Mario Mansilla,* « *Bolivia: The Hydrocarbons Boom and the Risk of Dutch Disease »,IMF working paper june2008.*

[2] مايح شيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الاداريي، 2010، جامعة الكلوفة (www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/.../1652)

دراسة : كريم إسماعيل (kareem Ismail) (2010)بعنوان[1]

« *the structurel manifestation of 'dutch didease' the case of oil exporting countries* »

و هي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي لمحاولا تبيان الآثار الهيكلية للمرض الهولندي في البلدان المصدرة للنفط على صناعاتها التحويلية للفترة الممتدة من 1977 إلى 2004، وقد خلصت هذه النظرية الى أن الزيادات الدائمة في أسعار النفط تؤثر سلبا على الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية كما أثبتت الأدلة الواردة في البيانات إلى أن صدمات النفط غير المتوقعة لها آثار سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن القطاع الانتاجي الكثيفة رأس المال هو الأقل تأثير بالصدمات النفطية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثاني : الدراسات المحلية:

دراسة لـــ يوسف بن عبد الله [2](2006) بعنوان

« Croissance économique et dutch disease en Algérie

و هذه الدراسة تطرق الباحث تحليل الظاهرة بشكلها العام ، ثم محاولة اسقاطها على الاقتصاد الجزائر من خلال تقسيمه الى مرحلتين : المرحلة الاشتراكية و مرحلة اقتصاد السوق من خلال سرد أهم الوقائع الاقتصادية على المستوى الدولي خصوصا الازمات والصدمات النفطية و أثرها على بعض المجمعات الاقتصادية للبلاد (معدل نمو الناتج الداخلي، قيمة الصادرات، معدل التضخم ...الخ)، ليخلص في الاخير الى ان وفرة الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط قد ساهمت في شكل كبير زيادة حجم الانفاق و ارجاع هيبة و مكان الدولة الى ان الاقتصاد الحقيقي قد تراجع خصوصا الصناعي رغم الانفاق الكبير.

[1] *Kareem Ismail, The Structural Manifestation of the `Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries, IMF WORKING PAPER, april2010*.

[2] Youcef Benabdallah, , Croissance économique et dutch disease en Algérie , cahiers du CREAD n^0 75, 2006, pp 09-41.

دراسة لـــ: هلال حماداش[1](2010) بعنوان:

(Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome hollandais et échangeabilité »)

إذ عالجت هذه الرسالة اشكالية تأثير عوائد الريع البترولي على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، كما تطرقت هذه الدراسة الى مفهوم الريع الاقتصادي و اشكالية الاعتماد على قطاع المحروقات و مدى تأثير العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على القطاع الفلاحي بصفة خاصة ، هذا من جهة و من جهة أخرى تطرقت الى اهمية القطاع الفلاحي كمورد بديل عن المحروقات بصفته قطاع تبادلي ومن نتائج الدراسة نجد:

- تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بداية من سنة 2000 اذ مثلت حوالي 1% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بسنة 1970 إذ مثلت حوالي 27 % ، فيما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع المحروقات من 12% سنة 1970الى 50% سنة 2007، وهذا ما يعكس حجم اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

- اثر تنقل عوامل الانتاج من القطاع الانتاجي (القطاع الفلاحي) الى القطاع الانفجاري (قطاع المحروقات) غير متحقق بسبب نقص المعلومة اللازمة ، أما اثر الانفاق فهو محقق من خلال تغيرات سعر الصرف.

- ارتفاع الاستثمار في القطاع الفلاحي كان نتيجة الانفاق الكبير للدول من خلال ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات ، مما أعطى نتائج مشرفة في القطاع بعد ذلك، وهو ما يبشر بإمكانية دعم هذا القطاع مستقبلا.

[1] Hilel Hamadache, (Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome hollandais et échangeabilité ») série « master of sciencse » n^0 103, CIHEAM, IAM MONTPELLIER, France, 2010.

دراسة لـــ أ.د عبد القادر دربال و مختار دقيش (2011) ، "العلة الهولندية : نظرية و فحص تجريبي في الجزائر 1986-2006 "[1] :

حيث تطرق الباحثان الى محاولة تشخيص المرض الهولندي من خلال محاولة اسقاط فرضيات النظرية و نتائجها على الاقتصاد الجزائري من جهة و من جهة أخرى دراسة الاثر بالتركيز على سعر الصرف و تنقل عوامل الانتاج ، و قد استخلصا مايلي:

- لا يمكن تفسير تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعا النظرية العلة الهولندية، حتى وان كان فيه تحسن في سعر المحروقات، فان هذا الأخير يستمد قيمه من خلال السياسات الجبائية والنقدية، التي تهدف إلى تثبيت قيمة الصرف الحقيقية في حدود تخدم الاقتصاد ككل. وتظهر الدراسات أن سعر الصرف في الجزائر يقترب أكثر من قيمته التوازنية، مما يعني التأكيد على غياب العلة الهولندية من خلال عامل الإنفاق.

- غياب اثر تنقل عوامل الإنتاج في الجزائر يرجع أساسا إلى الاختلاف الجوهري بين فرضيات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري. حيث تفرض النظرية حالة من التشغيل التام للعناصر، مما يسهل ملاحظة تنقل عنصر العمل. لكن مع وجود البطالة فان هذه الملاحظة تكون غير واضحة. ونتج عن ارتفع في سعر البترول تراجع معدل البطالة، مما يعني أن كل قطاع استقطب اليد العاملة وهذا يشكل تناقضا مع النظرية وجود اعراض خطيرة على القطاع الصناعي.

- تراجع القطاع التبادلي مفسر بالتراجع في قطاعي الصناعة والفلاحة وبالأخص القطاع الصناعي ، أي وجود حالة تناقض مع النتائج المقدمة من طرف نظرية العلة الهولندية. فالأزمة الخارجية في الجزائر أدت بالطبع لانكماش القطاع التبادلي وخصوصا الصناعي، لكن زيادة على ذلك أدت إلى انكماش القطاع الغير تبادلي، باستثناء الخدمات غير حكومية.

- غياب اثر الانفاق بسبب تحكم الدولة في سعر الصرف.

[1] دربال عبد القادر ، مختار دقيش، العلة الهولندية : نظرية و فحص تجريبي في الجزائر 1986-2006 ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد11، 2011.

دراسة لـــ شكوري سيدي محمد (2012) [1] ، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:

اذ عالجت هذه الاطروحة اشكالية تأثير نقمة الموارد الطبيعية على الاقتصاد الجزائري ودعمت هذه الدراسة بجملة من الفرضيات اهمها فرضية تعرض الجزائر للمرض الهولندي نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات، وقد توصل الباحث الى أن:

- الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي ، لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي .
- كما توصل كذالك إلى أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد و البيروقراطية و عرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية و تنويع الاقتصاد الجزائري .

و قد دعمت الدراسة التطبيقية نتائج التحليل ، و قد بينت النتائج التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي للجزائر ،حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أي استجابة كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة وعرض النقود لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة و متزايدة في المدى القصير.

كما أن الصدمة الموجبة في سعر البترول أدت على ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على مدى السنة الأولى و هذا يدعم فرضية المرض الاقتصادي الهولندي ، أما نتائج تحليل تباين الأخطاء واختبار السببية لـــ granger فقد بينت أن سعر البترول يفسر الجانب الأكبر من تقلبات كل من الناتج الداخلي الخام ، النفقات العامة و عرض النقود.

[1] شكوري سيدي محمد (2012) ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012.

دراسة سمير بلال[1](2013) بعنوان:

« Dutch disease et désindustrialisation en Algérie une approche critique »

عالج هذا المقال دراسة نقدية لإشكالية تراجع اقتصاديات الدول البترولية ، و حاول الباحث تحليل علاقة المرض الهولندي بمتغيري الصناعة و سعر الصرف الحقيقي، و قد استخلص الى ان أعراض المرض موجودة في الاقتصاد الجزائري خصوصا من خلال تراجع القطاع الصناعي او ما يسمى (désindustrialisation) و كذا تغيرات سعر الصرف الحقيقي.، الى انه من الصعب اثبات كل فرضيات النظرية و تطبيقها على الاقتصاد الجزائري.

دراسة لـــ: صابرينة شيخ أمناش(2015) بعنوان:

(Le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie Algérienne)[2]

إذ عالجت هذه المذكرة اشكالية تطابق نظرية العلة الهولندية مع تأثير عائدات المحروقات على الاقتصاد الجزائري خصوصا على سعر الصرف ، قطاع الفلاحة ، الصناعة، الخدمات، البناء و الاشغال العمومية ، فبعد ان تطرق

هذه الدراسة الى التأصيل النظري للمرض الهولندي و كذا لفهم الريع و الدول الريعية لتنتقل الى محاكاة المفهوم النظري للمرض الهولندي بالاقتصاد الجزائري لتخرج في الاخير الى محاولة ربط التجارب لدولية الناجحة لدول عانة من هذه العلة و اعتبرها كحلول ممكنة مستقبلا.

لتخلص في الأخير الى انه و في المرحلة الممتدة من 2000 الى 2012 و هي المرحلة التي بدأت اسعار النفط في الارتفاع فقد ادت الى زيادة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 40.66% ، كما ساهم كل من قطاعي الصناعة و الفلاحة 15.43 % و أصبحت و فق النظرية قطاعات متخلفة مقارنة بقطاع الاشغال

[1] Samir Bellal, Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique Revue du Chercheur, 2013.

[2] Sabrina chikh- amnache, Le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie Algérienne , thèse doctorale, univ-Tizi-Ouzou, soutenue le 07/06/2015.

العمومية و الخدمات، و ساهم هذا الاخير في الناتج الداخلي الخام ب 44% و هذا نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي في قطاع الانشاء و التعمير و كذا تحسين الخدمات العمومية.

دراسة سعودي محمد، "اثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015"[1] :

اذ ناقش الباحث درجة التداخل بين أعراض المرض الهولندي و سياسة الانفاق الحكومي في ظل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق اشكالية سبب جمود الجهاز الانتاجي رغم الانفاق الكبير ، فبعد ان تطرق الباحث الى شرح و تحليل سياسة الانعاش الاقتصادي ، ثم لنتقل الى ضبط مصطلح المرض الهولندي ليقوم في الاخير بالربط بين درجة الانفاق الحكومي و مدى تأثرها بتغيرات اسعار النفط ، اي بمعنى آخر كيف ساهم ارتفاع أسعار السلع غير التبادلية كأثر للمرض الهولندي في تضخيم فاتورة البرامج التنموية لسياسة الإنعاش الاقتصادي و خلصت الدراسة في الأخير الى الانفاق للمرض الهولندي ساهم بشكل كبير في جل السلبيات التي رافقت تنفيذ البرامج ، و لهذا فإن أي استراتيجية تنموية يتم تسطيرها مستقبلا لابد لها أن تضع بعين الاعتبار هذا العائق مع محاولة التقليل من آثاره عن طريق تجنب الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر لتراكم رأس المال.

دراسة لبيق محمد البشير و حمزة علي ، "الاقتصاد الجزائري و ظاهرة العلة الهولندية: دراسة تحليلية لأثر صدمات السوق البترولية على أداء الاقتصاد الوطني" (2017)[2] :

اذ حاول الباحثان دراسة هذا الأثر وفق اشكالية مدى تطابق النظرية وكذا ما درجة التأثير حسب القنوات التي تم سردها في نموذج العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري . فبعد أن قام الباحثان بسرد آليات حدوثها و كذا عرض لسيناريو الطاقة العالمي بأهم محطاته الدولية الجيوسياسية و الاقتصادية ليخلص في الاخير مستعينان بجملة من الجداول و البيانات الى تبيان الاثر مع استخلاص النتائج التالية:

[1] سعودي محمد، "اثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة النعاش الاقتصادي 2000-2015"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 05، افريل 2016.

[2] لبيق محمد البشير، حمزة علي ، " الاقتصاد الجزائري و ظاهرة العلة الهولندية: دراسة تحليلية لأثر صدمات السوق البترولية على أداء الاقتصاد الوطني، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04، العدد 01، مارس 2017.

- عدم وجود أثر لنتنقل اليد العاملة من القطاعات العادية الى قطاع البترول كما ينص عليه نموذج العلة الهولندية، حيث ارتفع عددهم في قطاع الخدمات أكثر من قطاع المحروقات.

- وجود اثر الانفاق بسبب زيادة الطلب على السلع غير قابلة للتجار كمواد البناء ، كما لاحظ الباحثان زيادة الانفاق في قطاع البناء و الاشغال العمومية زيادة طردية مع ارتفاع اسعار النفط.

- الميزة التنافسية النسبية خارج قطاع المحروقات غير موجودة مادامت صادرات المحروقات تمثل 98 % من مجموع الصادرات.

- عدم ارتفاع سع الصرف الحقيقي حيث تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

و النتيجة المهم في هذه الدراسة هي أن هذا النموذج لا يفسر تأثير أسعار البترول على رفاهية المواطنين بل يصف فقط كيف يؤثر حدوث صدمة خارجية على اعادة تنظيم الموارد الاقتصادية.و قد أثبتت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بالآلية التي تنص عليها هذا النموذج بشكل دقيق، بل كان التأثير جزئي متمثلا في أثر الانفاق و السلوك الريعي للحكومة.

دراسة سيد أحمد شكوري و آخرون (2017)[1] بعنوان

« Algeria and the natural resource curse :oil abundance and economic growth »

عالجت هذه الدراسة التفاعل بين عائدات تصدير النفط و النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 1979-2013. و أظهرت نتائج الدراسة القياسية ما يلي :

- وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الدخل الفردي و عوائد قطاع المحروقات أو ما يعرف بتأثير وفرة الموارد الطبيعية ، و لكنها سلبية بين تلك العوائد و النمو الاقتصادي ككل.

[1] *Sidi Mohammed Chekouri ,Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane « Algeria and the natural resource curse :oil abundance and economic growth »Middle East Development Journal,september 2017.*

- أن مصدر لعنة الموارد هو التقلبات الحادة في اسعار النفط و بالتالي تذبذب عائداته ، و ليس من وفرة النفط في حد ذاته و هذا ما يعكس الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية للبلد.

- أدت هذه الوفرة إلى تراجع و ضعف دور المؤسسة الاقتصادية وكذا دور الدولة (الضعف السياسي، الفساد الاقتصادي...الخ)، وهذا ما يدعونا الى ضرورة تنويع مداخيل الاقتصادية البلد .

المبحث الثاني :الاطار التطبيقي للدراسة :

من خلال الدراسات السابقة و التي ربطت موضوع العلة الهولندية و تأثيرها على عدة مجمعات اقتصادية كبرى (كالنمو الاقتصادي ،سعر الصرف ، الانفاق الحكومي، الميزان التجاري...الخ)، و كذا نتائج الدراسة النظرية و التي حددت أثرين لهذه الظاهرة و هما : أثر الانفاق الحكومي اي الارتفاع في مجمل الإنفاق العام بناءا على زيادة مداخيل القطاع الانفجاري ، و كذا اثر تنقل عنصر العمل من القطاعات التبادلية الى القطاع الانفجاري.

ان القيمة المضافة في بحثنا هذا هي دراسة إمكانية وجود هذين الاثرين على الاقتصاد الجزائري ، خلال الفترة 1990-2016 ، و في هذا الاطار قسمنا دراستنا القياسية الى نموذجين مقترحين هما : اثر الانفاق الحكومي على القطاعات التبادلية (الصناعة، الفلاحة، المحروقات و الخدمات) لتبيان العلاقة بين زيادة حجم الانفاق بزيادة مداخيل قطاع المحروقات.

أما النموذج الثاني فكان دراسة تنقل عنصر العمل من القطاعات التبادلية الى القطاع الانفجاري طبعا في ظل ارتفاع اسعار النفط و هذا لتبيان امكانية وجود علاقة بين هذا التنقل و توسع قطاع المحروقات.

المطلب الاول: بناء النموذج

❖ **النموذج الاول** : حيث سندرس مدى تأثر الانفاق الحكومي باعتباره متغير تابع من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام بكل من القطاع الصناعي و الفلاحي و الخدمات و كذا قطاع المحروقات باعتبارها متغيرات مستقلة ، و هل هناك علاقة بين القطاع التوسعي (المحروقات) و الانفاق الحكومي.

❖ **النموذج الثاني:** ان معطيات النظرية تشير الى و جود حالة تنقل لعوامل الانتاج من القطاعات الاخرى الى القطاع الانفجاري (التوسعي) خصوصا اليد العاملة و هذا ما لم يمكننا حصره في الاقتصاد الجزائري نظرا لغياب المعلومة الكاملة حول ذلك، لذا ارتأينا بناء نموذج جديد بحيث عوضنا هذا التنقل بدراسة علاقة البطالة بالقطاعات الانتاجية السابقة و ذلك لفهم مدى توزيع اليد العاملة عليها للفترة 1990-2016.

❖ **التعريف بالمتغيرات و فترة الدراسة:**

في اطار جمع البيانات تم الاعتماد على مدى مساهمة كل من قطاع المحروقات ، الصناعة، الفلاحة و الخدمات في الناتج الداخلي الخام و اعتبارها كمتغيرات مستقلة اما المتغير التابع فكان الانفاق الحكومي في النموذج الأول و معدلات البطالة في النموذج الثاني ، و هذا لمحاولة مطابقة الطرح النظري مع الطرح القياسي ، الا أنه في النموذج الثاني واجهتنا مشكلة المعلومة المتوفرة خصوصا نسب التشغيل و درجة امتصاص اليد العاملة في كل القطاعات فقد ارتأينا تعويضها بمعدلات البطالة لمعرفة اي القطاعات الاكثر استقطابا لليد العاملة.

أما مصادر المعلومات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي نظرا لتوفر المعلومة اللازمة و كذا لتجنب عدم تناظر المعلومات.

فيما يخص فترة الدراسة فقد تم حصرها من سنة 1990 الى غاية 2016 و هذا لأنه في تلك الفترة فقد شهدت اسواق النفط العالمية انخفاضا ثم ارتفاعا ثم لتعاود الانخفاض مجددا و هذا ما سيساعدنا على فهم و تحليل توافق

النظرية مع المعلومة الاحصائية ، و قد تم ادراج اللوغاريتم النبيري على مختلف متغيرات الدراسة لضمان الصيغة الخطية للنموذجين ، و الجدول الموالي رقم (09) يعرف اهم متغيرات الدراسة و كذا مصدر البيانات

الجدول رقم (09): جدول تعريفي لمتغيرات الدراسة:

المتغير	تعريفه	مصدره
Log gov	لوغاريتم نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log hyd	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log ind	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log agr	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log ser	لوغاريتم نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
Log chom	لوغاريتم معدل البطالة	البنك الدولي

المصدر : من اعداد الباحث

المطلب الثاني : تقدير النموذج الاول

$$Loggov= c+\alpha_1 loghyd+ \alpha_2\ logind+ \alpha_3 logagr+ \alpha_4 logser+\varepsilon_i$$

أولا: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية:

LOGHYD

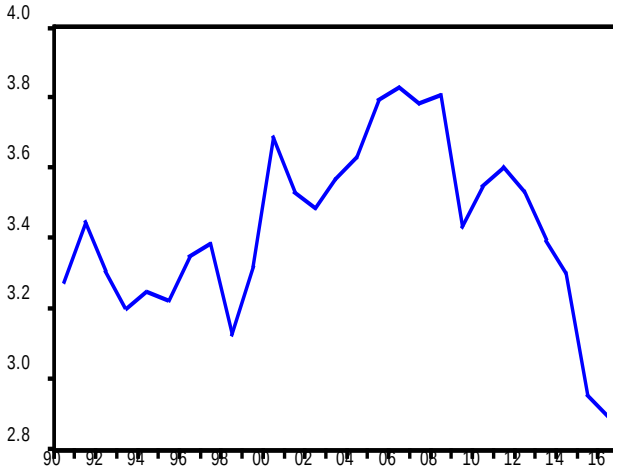

LOGAGR

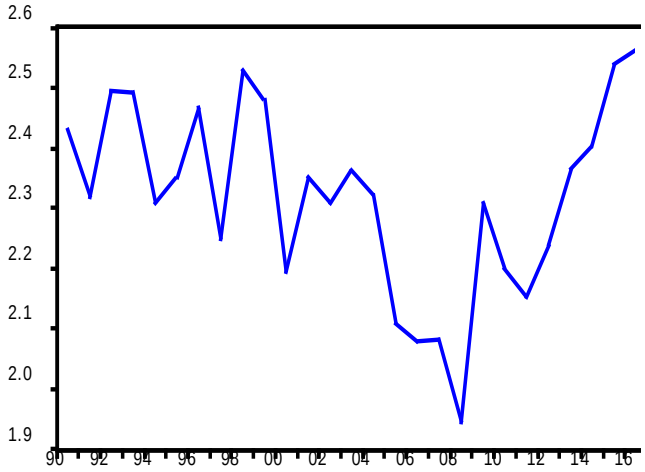

LOGSER

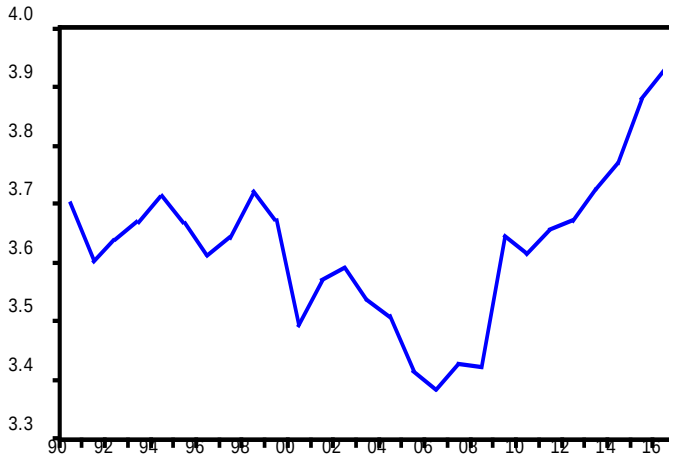

LOGIND

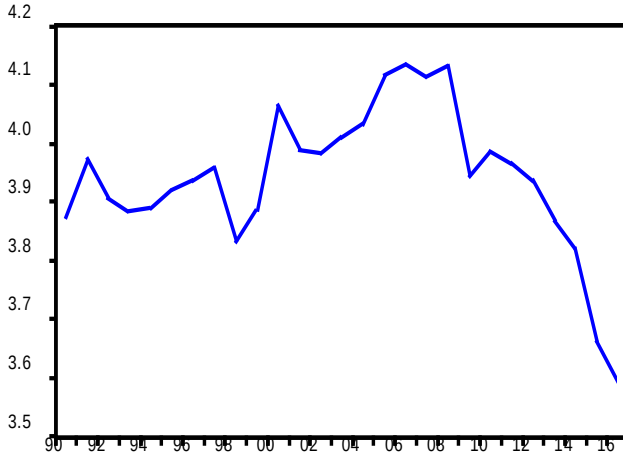

LOGGOV

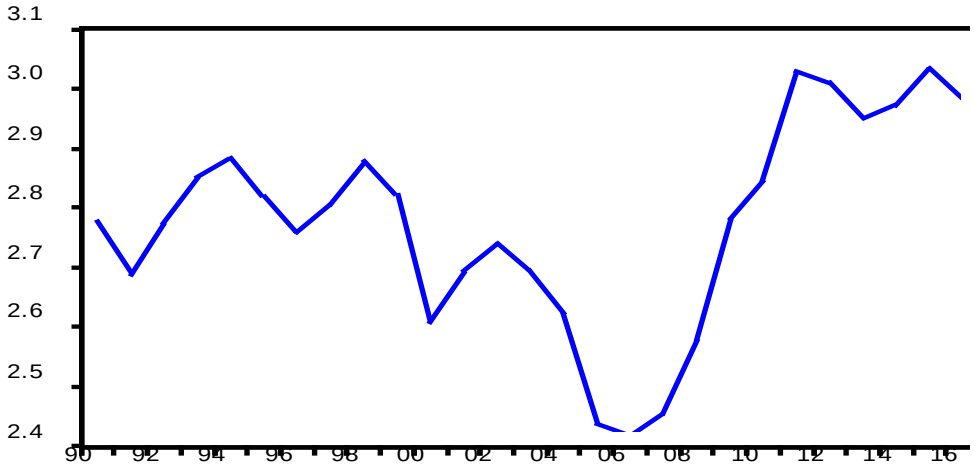

من خلال التمثيلات البيانية نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي، و سوف نتأكد من ذلك من خلال اجراء اختبار الاستقرارية.

ثانيا: اختبار الاستقرارية

يهدف هذا الاختبار الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع خلال الفترة 1990-2016، و التأكد من مدى ثباتها و كذا تحديد رتبة استقرارية كل متغير على حدة ، لأجل ذاك سنقوم باستخدام اختبار فليب بيرون (Phillips-Perron) (pp) لأن حجم العينة صغير وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (10): استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الاول *

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى			النتيجة
	M1 الثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	M1 ثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	
Log hyd	0.6956	0.9795	0.4681	0.0004	0.0012	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ind	0.9048	0.9950	0.3892	0.0004	0.0007	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log agr	0.1413	0.4672	0.7733	0.000	0.000	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ser	0.8379	0.9679	0.8293	0.0005	0.0012	0.000	مستقرة بعد الفرق الأول
Log gov	0.5658	0.7873	0.7756	0.0090	0.447	0.0005	مستقرة بعد الفرق الأول

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

* انظر الملحقين 01 و 02

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول و ذلك بالاعتماد على احتمال احصائية فليب بيرون التي كانت اكبر من 5% في المستوى و أقل من 5% عند الفرق الأول، اي أن المتغيرات متكاملة ومن نفس الدرجة ، و على هذا الاساس سنقوم اجراء اختبار التكامل المشترك.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك*

الجدول رقم (11) : اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

فرضية العدم	احصائية الاثر	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمالية	احصائية القيمة العظمى	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمالية
بدون	89.66703	69.81889	0.0006	46.74763	33.8768	0.0009
على الاقل 1	42.91940	47.85613	0.1345	20.86209	27.5843	0.2846
على الاقل2	22.05730	29.79707	0.2953	16.53375	21.1316	0.1952
على الاقل3	5.523550	15.49471	0.7510	4.033221	14.2646	0.8558
على الاقل 4	1.490329	3.841466	0.2222	1.490329	3.84146	0.2222

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال احتمال اختبار الاثر و اختبار القيمة العظمى و بعد رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة، نلاحظ ان هناك معادلة تكامل مشترك واحدة و عليه نقوم بتقدير النموذج بطريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

* انظر الملحق رقم (02)

رابعا: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM:

هناك طريقتين لتقدير النموذج بـــ : VECM، طريقة جوهانسن و طريقة انجل جرنجر، و سوف نقوم بتقدير النموذجين باستخدام الطريقة الثانية و التي تعتمد على التقدير في المدى الطويل و القصير.

الفرع الاول :على المدى الطويل

أ- تقدير المعادلة:

نقوم بتقدير النموذج على المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية الأصلية ،

فكانت المعادلة المقدرة كالتالي[*]:

LOGGOV = **-17.85** + **0.34***LOGHYD + **1.78***LOGIND + **0.16***LOGAGR

(0.0) (0.04) (0.00) (0.25)

+ **3.32***LOGSER

(0.0)

R^2 adj= (0.91) **Prob(F-Statistic)** =0.00 **DW**= 1.95

من أجل معرفة اذا كانت هناك علاقة على المدى الطويل لابد من أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى

[*] أنظر الملحق رقم 03

ب– دراسة استقرارية سلسلة البواقي:

بعد استخراج سلسلة البواقي قمنا بدراسة استقراريتها و كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (12) :استقرارية سلسلة البواقي للنموذج الاول على المدى الطويل*

المتغيرات	المستوى			النتيجة
	M1 الثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	
البواقي	0.00	0.000	0.00	مستقرة عند المنستوى

المصدر : من اعدادالباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال نتائج اختبار استقرارية البواقي حيث كانت احتمالية احصائية prob اقل من 5% ، و منه نستنتج أنها مستقرة في المستوى و بالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

و بالتالي من خلال المعادلة المقدرة سابقا نلاحظ أن النموذج معنوي من خلال احتمالية فيشر أقل من 5% و كل المتغيرات معنوية بالاعتماد على احتمال احصائية ستيودنت اقل من 5% ، ما عدا متغير القطاع الفلاحي (احتمال احصائية ستيودنت اكبر من 5%) اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 91 % من المتغير التابع، في حين تبقى 9 % لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. و هذا ما يفسر القوة التفسيرية للنموذج.

من خلال اشارة المعاملات نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن :

- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.34 %.

* انظر الملحق رقم (04)

- كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب .%1.78

- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.16 %، بالرغم من عدم معنويتها احصائيا.

- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب .% 3.32

ج- اختبار البواقي:

من أجل الاعتماد الكلي على النموذج لابد من اجراء بعض الاختبارات على البواقي من بينها نجد:

1- اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرة: (Jarque- Bera)

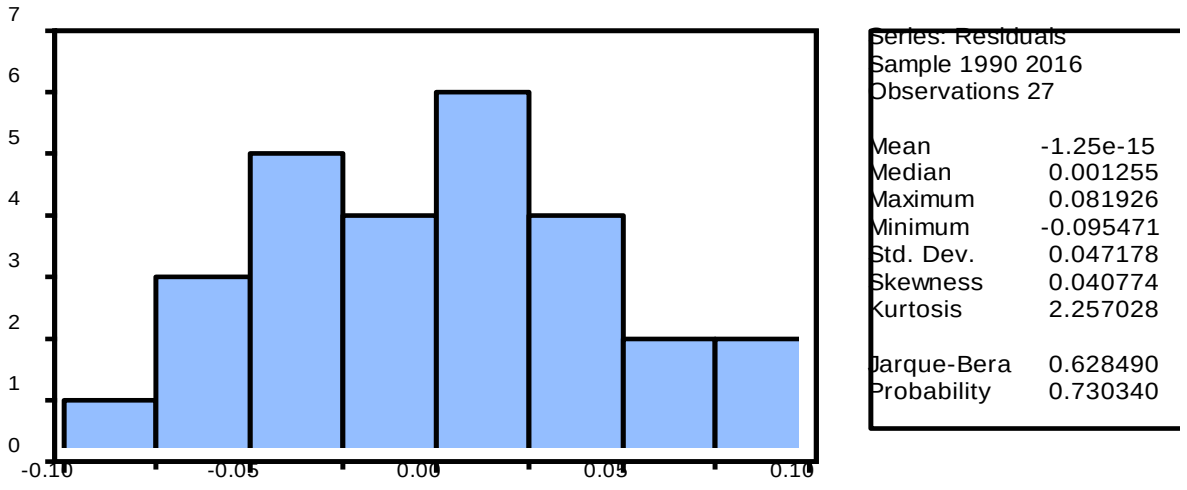

المصدر : من اعدادالباحث بناءا على معطيات eviews09

من خلال احتمال احصائية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 0.73 ˃ 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2- اختبار تجانس التباين: و الجدول رقم (13) الموالي يبين ذلك

جدول رقم (13) اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.842574	Prob. F(1,24)	0.3678
Obs*R-squared	0.881830	Prob. Chi-Square(1)	0.3477

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.36 ﴾ 0.05 و بالتالي التباين متجانس.

3- الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUN والشكل البياني رقم (47) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (47): اختبار CUSUM للإستقرار الهيكلي للنموذج الاول على المدى الطويل

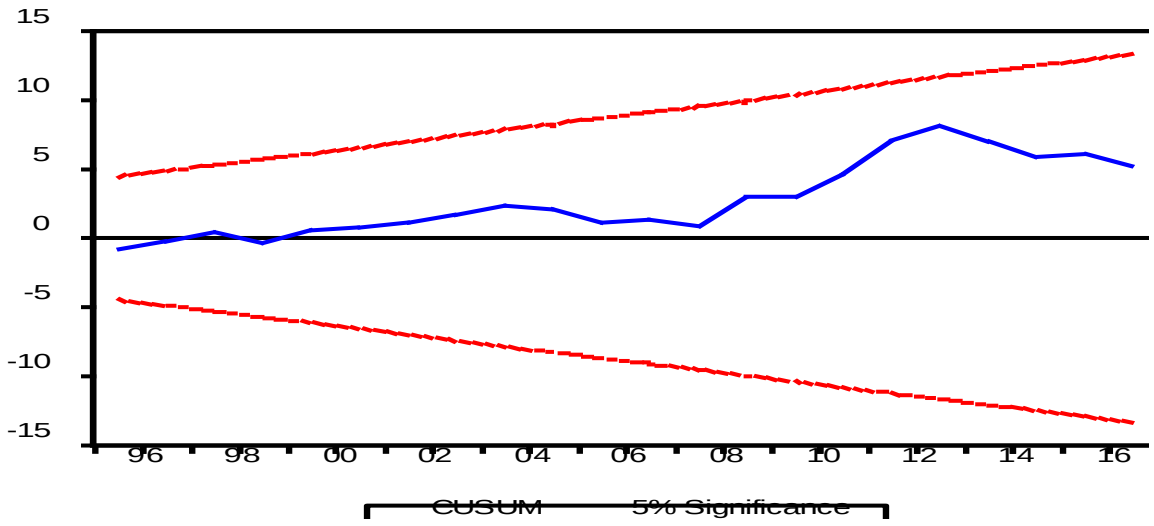

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات eviews09

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

الفرع الثاني: على المدى القصير:

❖ **تقدير المعادلة**[*]:

نقوم بتقدير النموذج على المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية بعد الفرق الأول ، و اضافة سلسلة البواقي المبطأة بسنة واحدة ، فكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

D(LOGGOV) = **0.0007** + **0.41***D(LOGHYD) + **0.81***D(LOGIND) +
(0.93) **(0.08)** **(0.26)**
0.10*D(LOGAGR) + **2.59***D(LOGSER) - **0.97** ect(-1)
(0.43) (0.00) (0.00)

R^2 adj= (0.78) **Prob(F-Statistic)** =0.00 **DW**= 1.85

من خلال المعادلة المقدرة نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ (ect(-1)= -0.97) سالب و معنوي مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

من خلال احتمال احصائية فيشر **(Prob(F-Statistic=0.00)** نلاحظ ان النموذج معنوي أي 100% يوجد متغير يختلف عن الصفر و هذا ما يؤكده احتمال اختبار ستيودنت حيث أن كل المتغيرات معنوية أيضا ما عدا متغير القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 78 % من المتغير التابع، في حين تبقى 22 % لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.و هنا يمكننا القول أن النموذج له قوة تفسيرية كبيرة.

من خلال اشارة المعاملات و بغض النظر عن المعنوية الاحصائية لبعض المتغيرات ، نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث أن :

[*] أنظر الملحق رقم (05)

- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.41 %.

- كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.81 %.

- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.10 %.

- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 2.59 %.

❖ **اختبار البواقي:**

من أجل الاعتماد الكلي على النموذج لابد من اجراء بعض اختبارات البواقي

1- اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرة: (Jarque- Bera)

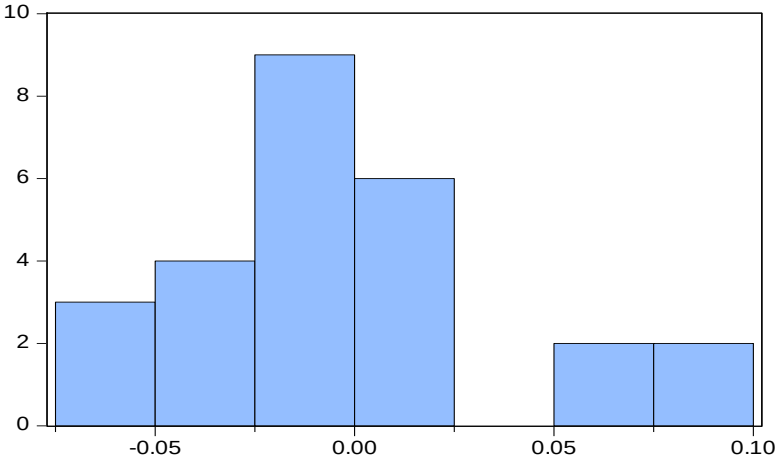

Series: Residuals	
Sample 1991 2016	
Observations 26	
Mean	4.27e-18
Median	-0.002991
Maximum	0.083001
Minimum	-0.064603
Std. Dev.	0.040804
Skewness	0.553412
Kurtosis	2.784436
Jarque-Bera	1.377490
Probability	0.502206

من خلال احتمال احصائية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 0.50 ‹ 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

2- اختبار تجانس التباين: و الجدول رقم (14) الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (14): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.059415	Prob. F(1,23)	0.8096
Obs*R-squared	0.064415	Prob. Chi-Square(1)	0.7996

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews 09.

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.80 ﴾ 0.05 و بالتالي التباين متجانس.

3- الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUN والشكل البياني رقم (48) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (48): اختبار CUSUM للإستقرار الهيكلي للنموذج الاول على المدى القصير

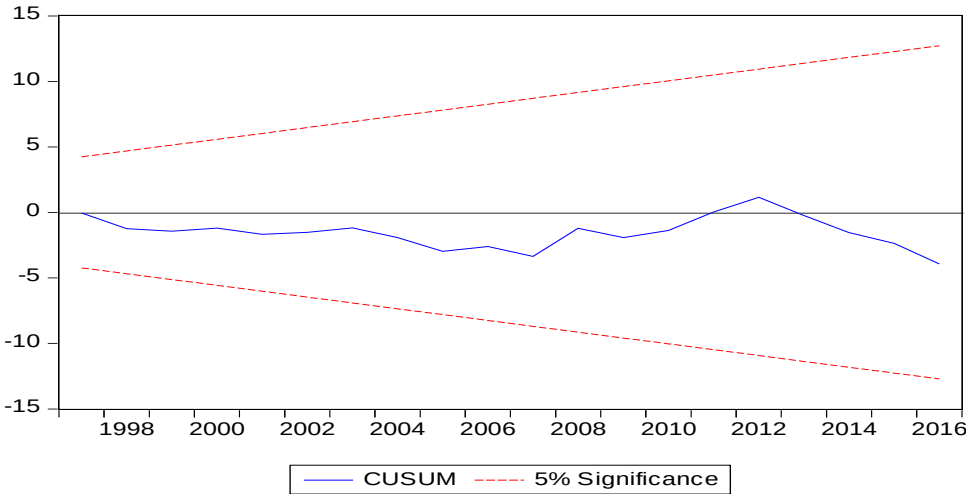

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

المطلب الثالث :تقدير النموذج الثاني

$$Logchom= c+\alpha_1 loghyd+ \alpha_2 logind+ \alpha_3 logagr+ \alpha_4 logser+\varepsilon_i$$

أولا :التمثيل البياني للسلاسل الزمنية*

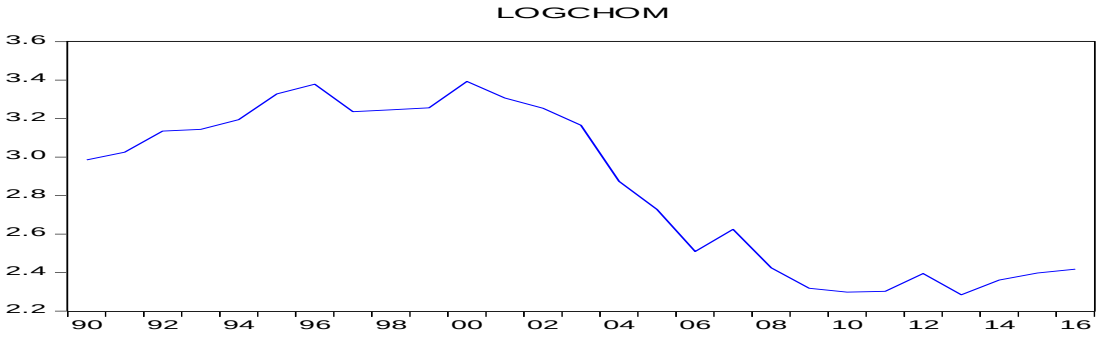

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي ، و سوف نتأكد من ذلك من خلال اجراء اختبار فليب بيرون للاستقرارية.

ثانيا : اختبار الاستقرارية

باستخدام اختبار فليب بيرون (pp) تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (15): نتائج اختبار استقرارية متغيرات النموذج ل pp *:

المتغيرات	المستوى			الفروق الأولى			النتيجة
	M1 الثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	M1 ثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	
Log chom	0.8731	0.5265	0.3241	0.0044	0.0192	0.0003	مستقرة بعد الفرق الأول

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

* السلاسل الزمنية لكل من متغيرات القطاعات السابقة موجودة في النموذج الاول
* انظر الملحق (06)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان السلسلة الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول و ذلك بالاعتماد على احتمال احصائية فليب بيرون التي كانت اكبر من 5% في المستوى و أقل من 5% عند الفرق الأول أي المتغيرات متكاملة و من نفس الدرجة ، هذا ما يدفعنا الى اجراء اختبار التكامل المشترك.

ثالثا :اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

جدول رقم (16): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني*

فرضية العدم	احصائية الاثر	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمالية	احصائية القيمة العظمى	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمالية
بدون	81.65625	69.81889	0.0042	36.16781	33.8768	0.0262
على الاقل 1	45.48843	47.85613	0.0821	27.95247	27.5843	0.0449
على الاقل2	17.53597	29.79707	0.6004	10.79914	21.1316	0.6673
على الاقل3	6.736829	15.49471	0.6084	6.706607	14.2646	0.5244
على الاقل 4	0.030222	3.841466	0.8619	0.030222	3.84146	0.8619

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال اختبار الاثر و اختبار القيمة العظمى و بعد رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة، نلاحظ ان هناك معادلة تكامل مشترك واحدة و عليه نقوم بتقدير النموذج بطريقة نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

* أنظر الملحق 07

رابعا: تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

سوف نقوم بتقدير النموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة انجل جرنجر:

الفرع الأول :على المدى الطويل

أ- تقدير المعادلة:

نقوم بتقدير النموذج على المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية الأصلية ،

فكانت المعادلة المقدرة كالتالي[*]:

LOGCHOM = **-19.37** – **2.80***LOGHYD +**7.21***LOGIND **+1.99***LOGAGR

(0.22) (0.001) (0.003) (0.009)

-0.33*LOGSER

(0.85)

R^2 adj= (0.64) **Prob(F-Statistic)** =0.00 **DW**= 1.14

من أجل معرفة اذا كانت هناك علاقة على المدى الطويل لابد من أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى

[*] أنظر الملحق رقم 08

ب–دراسة استقرارية سلسلة البواقي:

الجدول رقم (17): استقرارية سلسلة البواقي للنموذج الثاني*

المتغيرات	المستوى			النتيجة
	M1 الثابت	M2 ثابت و اتجاه	M3 بدون	
البواقي	0.05	0.16	0.003	مستقرة عند المنستوى

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال نتائج اختبار استقرارية البواقي نلاحظ أنها مستقرة في المستوى (احتمالية احصائية prob اقل من 5%) و بالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

و بالتالي من خلال المعادلة المقدرة نلاحظ أن النموذج معنوي من خلال احتمالية فيشر أقل من 5 % و كل المتغيرات معنوية أيضا (احتمال احصائية ستيودنت اقل من 5%) ما عدا متغير قطاع الخدمات اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 64% من المتغير التابع، في حين تبقى 36% لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

* انظر الملحق رقم 09

من خلال اشارة المعاملات نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في كل من القطاعات التالية:

- كلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد معدل البطالة ب .%7.21
- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد معدل البطالة ب .%1.99

في حين لاحظنا وجود علاقة عكسية بين قطاعي المحروقات و قطاع الخدمات بمعنى :

- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % تراجع معدل البطالة ب .% 2.80
- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % تراجع معدل البطالة ب .% 0.33

ج–اختبار البواقي:

1– اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرة: (Jarque- Bera)

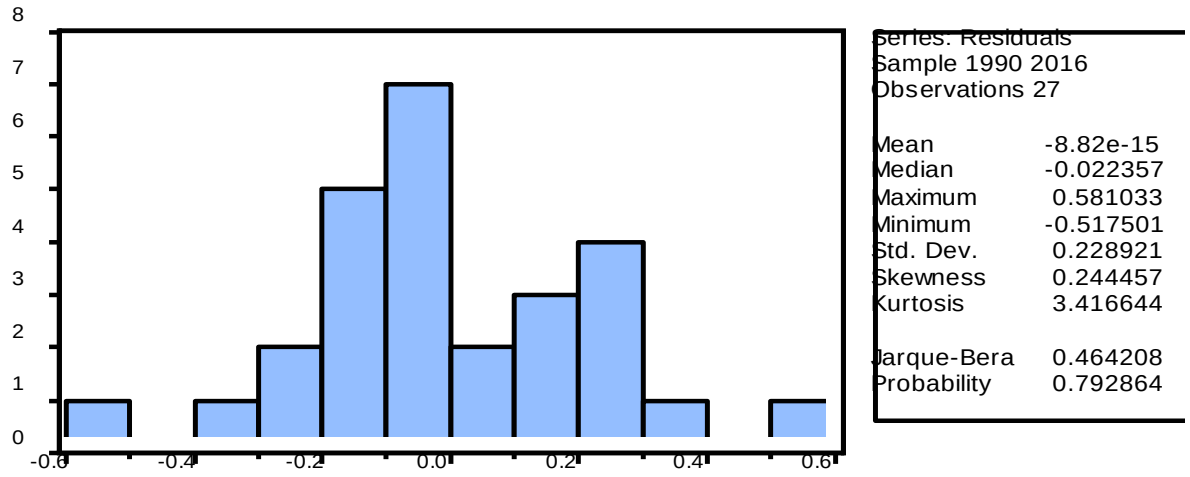

المصدر : مخرجات **eviews09**

من خلال احتمالية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 0.46 ˃ 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

2- اختبار تجانس التباين: و الجدول رقم (18) الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (18): اختبار تجانس التباين للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.396601	Prob. F(1,24)	0.5348
Obs*R-squared	0.422667	Prob. Chi-Square(1)	0.5156

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.53 ˃ 0.05 و بالتالي التباين متجانس.

3- الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUN والشكل البياني رقم (49) الموالي يبين ذلك:

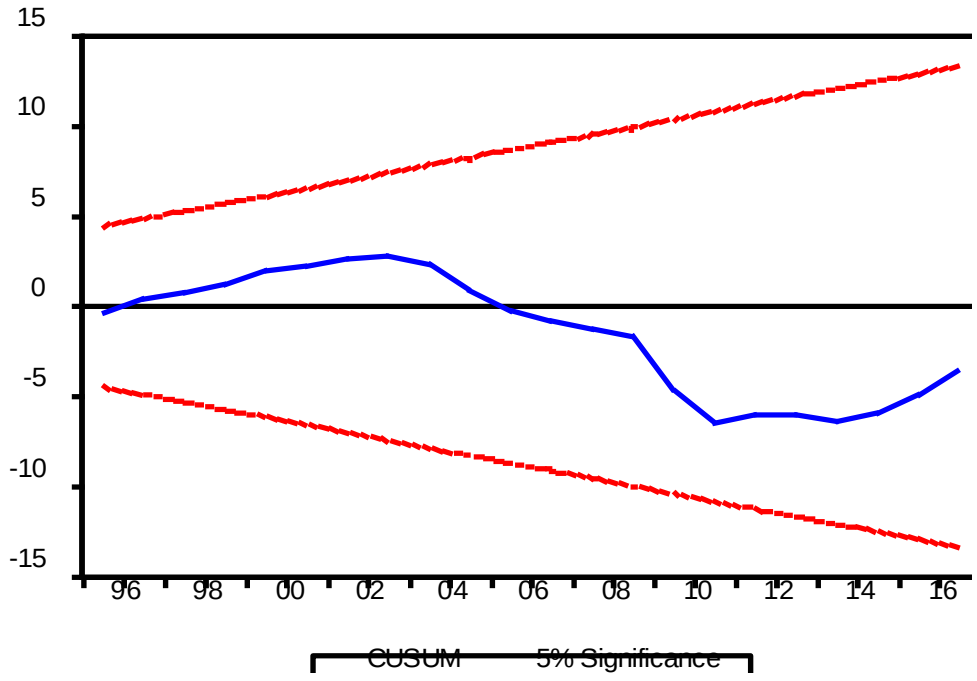

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات eviews09

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

الفرع الثاني: على المدى القصير

أ- تقدير المعادلة[*]:

نقوم بتقدير النموذج على المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى و باستعمال السلاسل الزمنية بعد الفرق الأول ، و اضافة سلسلة البواقي المبطأة بسنة واحدة ، فكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

$$D(LOGCHOM) = -\mathbf{0.017} - \underset{(0.49)}{\mathbf{0.28}}*D(LOGHYD) + \underset{(0.64)}{\mathbf{0.55}}*D(LOGIND) + \underset{(0.77)}{\mathbf{0.35}}*D(LOGAGR) - \underset{(0.34)}{\mathbf{0.65}}*D(LOGSER) - \underset{(0.56)}{0.51}\ e_2(-1)$$
$$\underset{(0.02)}{}$$

$\mathbf{R^2\ adj}= (0.10)$ **Prob(F-Statistic)** =0.74 **DW**= 1.49

من خلال المعادلة المقدرة نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ $(e_2\ (-1)= -0.51)$ سالب و معنوي مما يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

من خلال احتمال احصائية فيشر **Prob (F-Statistic= 0.74)** نلاحظ ان النموذج غير معنوي و هذا ما يؤكده احتمال اختبار ستيودنت حيث أن كل المتغيرات غير معنوية أيضا اضافة الى ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 10 % من المتغير التابع، في حين تبقى 90 % لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج و هذا الارتباط يعد ضعيف جدا .

بالرغم من هذا نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في كل من قطاعي الصناعة و الفلاحة حيث أن :

[*] انظر الملحق 10

- كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يرتفع معدل البطالة ب 0.55 %.
- كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد يرتفع معدل البطالة ب 0.35 %.

في حين نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع لكل من قطاعي المحروقات و الخدمات بحيث:

- كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % ينخفض معدل البطالة ب 0.65 %.
- كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % ينخفض معدل البطالة ب 0.28%.

ب–اختبار البواقي

من أجل الاعتماد الكلي على النموذج لابد من اجراء بعض اختبارات البواقي

1– اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرة: (Jarque- Bera)

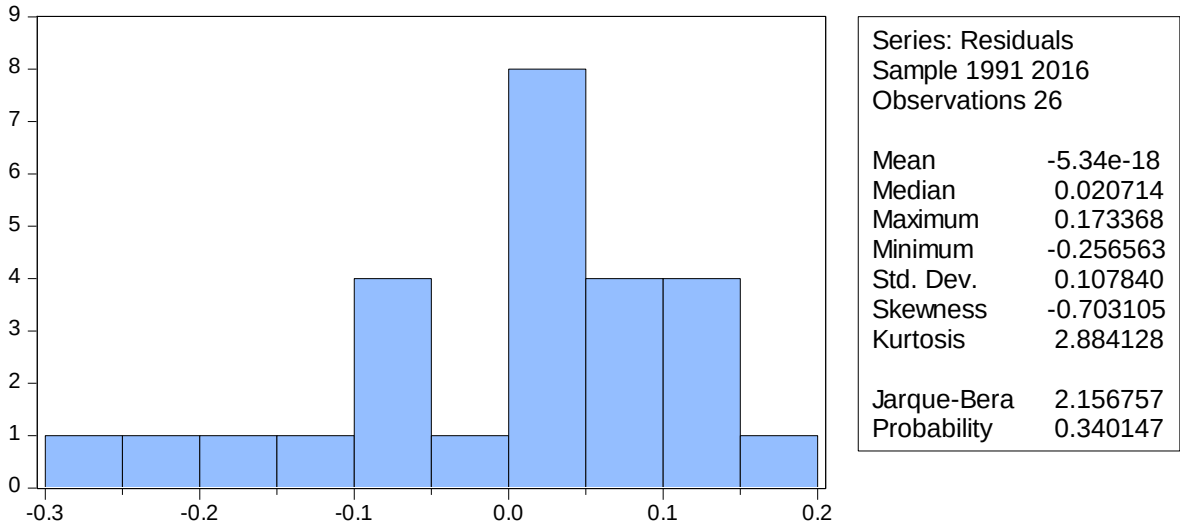

من خلال احتمالية جارك بيرة (J.B) نلاحظ أن 2.15 ‹ 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

2- اختبار تجانس التباين: و الجدول رقم (19) يبين ذلك

الجدول رقم (19): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.378607	Prob. F(1,23)	0.5444
Obs*R-squared	0.404865	Prob. Chi-Square(1)	0.5246

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews 09.

من خلال احتمال احصائية فيشر نلاحظ أن 0.54 ‹ 0.05 و بالتالي التباين متجانس.

3 – الاستقرار الهيكلي للنموذج:

من أجل دراسة الاستقرار الهيكلي للنموذج لابد من اجراء اختبار CUSUN والشكل البياني رقم (50) الموالي يبين ذلك:

الشكل البياني رقم (50): اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني على المدى القصير

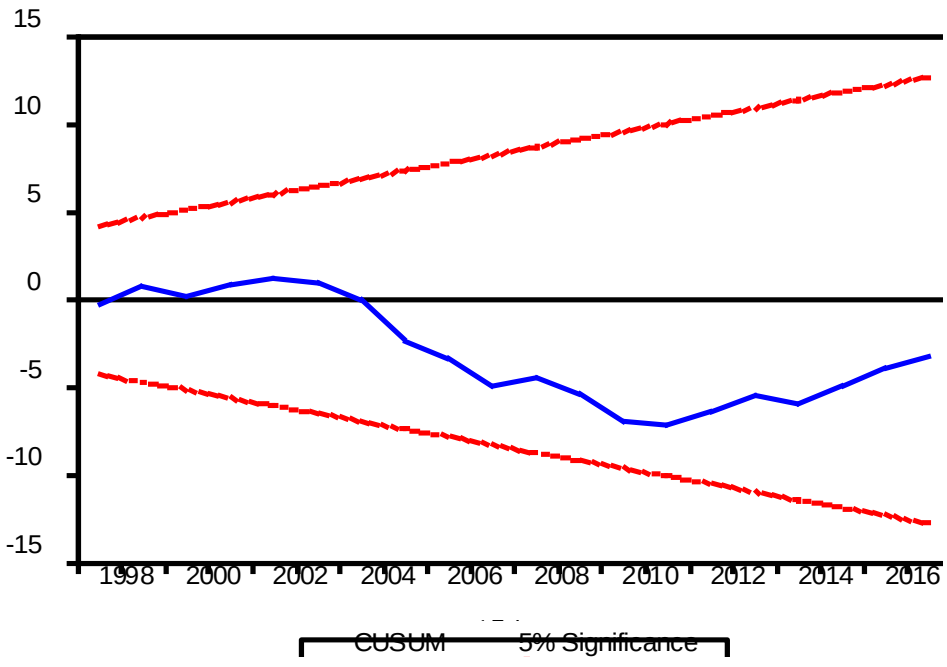

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان النموذج داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

المبحث الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج

بعد الدراسة القياسية و التحليل الاحصائي للنموذج لابد من ايجاد ما يوافق هذه النتائج اقتصاديا و عليه لا بد من اجراء التحليل الاقتصادي

المطلب الأول :التحليل الاقتصادي للنموذج الاول

بناءا على النتائج الاحصائية و مدى مطابقتها مع النظرية فإننا نستنتج ان لقطاع المحروقات اثر واضح على سياسة الانفاق الحكومي فقد ساهمت زيادة ارتفاع اسعار النفط بداية من سنة 2000 الى ارتفاع الانفاق الحكومي بشكل كبير و في ظل البحبوحة المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري مما شجع الحكومة الى اتباع سياسة انفاق توسعية إذ سجل الانفاق الحكومي ما قيمته 4190 مليار /دج سنة 2008 بعدما كان 1034 مليار /دج حينها كانت اسعار النفط قد سجلت ارقام قياسية إذ بلغت سنة 2008 ما قيمته 98.6 دولار /البرميل.

كما شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية لدى نادي لندن و تم تخفيضها الى حوالي 4.7 مليار دولار، و قد صاحب ذلك ارتفاع ي مستويات التشغيل و انخفاض في مستويات البطالة.

أما القطاع الفلاحي فقد لاحظنا من خلال الدراسات التحليلية السابقة و كذا النتائج على انه لا يزال يحتاج الى المزيد من الدعم و كذا ترشيده خصوصا في ظل توفر البلاد على ثروات غابية و مياه جوفية وأراضي فلاحية كبرى و حتى مناخات متنوعة الى أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لاتزال محتشمة في حين لا ننسى أنه بداية من سنة 2011 بدأت هذه النسبة في الارتفاع بشكل كبير إذ انتقلت من 8.1% (2011) الى 11.3% (2015) و هذا راجع الى زيادة الانفاق الحكومي على القطاع في ظل انتعاش اسعار النفط اذ فاقت قيمة ال 100 دولار للبرميل مما شجع الى دعم هذا القطاع من العوائد النفطية الكبيرة و هذا دليل آخر على تبيعة هذا الاخير للقطاع النفطي (ظهور نتائج الدعم الفلاحي)

أما فيما يخص القطاع الصناعي فلازال يعاني من تراجع خطير في ظل ارتفاع وتيرة التصدير فرغم الانفاق الحكومي الكبير على البنى التحية و القواعد الصناعية الا انه لازال يعاني من تراجع فرغم الازمة السياسية و الركود الاقتصادي افي فترة التسعينات ألا ان نسبة المساهمة كانت هي الاعلى اذ سجلت ما قيمته (10.4%) سنة 1995 ثم تلتها سلسلة من الانخفاضات في هذه النسب ، وعموما فإن الميزة الظاهرة في هذا التحليل هي أن المستوى العام لمساهمة الصناعة خارج المحروقات هي عبارة عن دالة ذات ميل سالب أي أن هذه المساهمة بدأت في التراجع على طول مدة الدراسة، و هذا يظهر التأخر الواضح في القطاع الصناعي رغم العائدات الكبيرة للدولة إلى أن مساهمته جد ضئيلة و هذا ما يصبغ الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

أما قطاع الخدمات فيعتبر القطاع الاكثر مستفيدا و قد مرت بثلاثة مراحل اساسية، ففي فترة التسعينات شهدت ارتفاعا سنة 1990 و سجلت ما قيمته 31.8 % ثم انخفاضا بقيمة 30.4% في سنة 2002 و هذا نتيجة الظروف الاقتصادية في تلك الفترة خصوصا مع سياسة التعديل الهيكلي في الاقتصاد ، ومع بداية تراجع حاد في نسبة المساهمة بعد ارتفاع طفيف بين 2001 و 2002 بنسبة 33.2% ليسجل اقل قيمة له سنة 2007 بـــ 28.9 % ، لتبدأ بعدها نسبة المساهمة في الارتفاع الكبير و المتزايد مع انتعاش السوق الدولية للنفط حيث سجلت اعلى مستوياتها سنة 2015 بنسبة 44% و هذا نتيجة الانفاق الحكومي الكبير في هذا القطاع.

كما سجلت النتائج الاحصائية مايلي:

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.41 %، أما على المدى الطويل فكلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.34 %.

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.81 %، أما على المدى الطويل فكلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 1.78%.

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.10 %، أما على المدى الطويل كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 0.16 %.

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 2.59 %، أما على المدى طويل كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد الانفاق الحكومي ب 3.32 %.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للنموذج الثاني

من بين عوائق الدراسة التي واجهتنا هي شح المعلومة من حيث نسبة يد العاملة القطاعية مما اضطرنا الى البحث عن بديل ثاني ، فاستخدمنا معدل البطالة و علاقتها مع القطاعات الانتاجية و استنتجنا مايلي :

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد معدل البطالة ب 7.21% ، أما على المدى الطويل كلما زادت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يرتفع معدل البطالة ب 0.55 % و هذا يبين لنا اهمية القطاع الصناعي في امتصاص حجم اليد العاملة على المدى الطويل.

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد معدل البطالة ب 1.99%، أما على المدى الطويل كلما زادت مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % يزداد يرتفع معدل البطالة ب 0.35 % و هذا ما يؤكد أهمية القطاع الفلاحي في استقطاب اليد العاملة خصوصا ان هذا القطاع يحتاج الى كثافة العمالة.

في حين لاحظنا وجود علاقة عكسية بين قطاعي المحروقات و قطاع الخدمات بمعنى :

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % تراجع معدل البطالة ب 2.80 %، اما على المدى الطويل كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % ينخفض معدل البطالة ب 0.28% و هذا ما يعطينا مؤشر على ان قطاع المحروقات لازال يستقطب يد عاملة بشكل كبير.

- على المدى القصير كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % تراجع معدل البطالة ب 0.33 %، أما على المدى الطويل كلما زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ب 1 % ينخفض معدل البطالة ب 0.65 % و هذا يعطي انطباعا بأن قطاع الخدمات هو القطاع الاكثر امتصاصا لليد العاملة و هي خاصية تمتاز بها الجزائر كغيرها من الدول خصوصا الريعية منها و هذا نظرا لاعتمادها على المداخيل البترولية لتغطية النفقات الحكومية و كذا تفضيل طالبي العمل الوظائف الحكومية و تقبل عقود التشغيل وكذا زيادة عدد التجار على الصناع.

خلاصة الفصل

تعرضنا في هذا الفصل إلى هيكل الاقتصاد الجزائري ،من خلال مكانة القطاعات التي تساهم في بناءه و خلصنا إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني خللا من حيث تركيب ناتجه الداخلي الخام بحيث يحتل فيه قطاع المحروقات مكانة هامة و ويساهم بنسبة 97% من إجمالي الصادرات ، ضف الى ذلك أنه أحادي التصدير و ذلك في ظل تراجع يشهده قطاعي الصناعة و الفلاحة .

هذا ما دفعنا للبحث فيما إذا كانت هناك أعراض للعلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري ، فوجدنا أن جزء كبير من الاستثمارات توجه نحو قطاع المحروقات ، وأن هناك تراجع كبير لقطاعي الصناعة و الفلاحة كما لاحظنا أن كتلة الأجور في تطور متواصل ، كل هذا ينبئ بإصابة الاقتصاد الجزائري بالعلة الهولندية، ولكن وقبل ذلك ارتئينا معرفة مدى تنقل اليد العاملة من القطاع غير تبادلي نحو القطاع التبادلي و الذي يحدث نتيجة لأثر الإنفاق ومن خلال بحثنا لم نجد هذا العارض ، لكن وبالرغم من هذا فإن وجود الأعراض الأولى تجعل الاقتصاد الجزائري مصاب بالعلة الهولندية

من خلال دراسة تأثر الانفاق الحكومي و كذا تنقل عوامل الانتاج (عنصر العمل) فقد استنتجنا على ان كل زيادة مداخيل في القطاع التوسعي (قطاع المحروقات) سيؤدي الى زيادة حجم الانفاق الحكومي، في حين ان القطاع الفلاحي و الصناعي سيشهدان تراجع كبير خصوصا على المدى الطويل في ظل استمرار الحكومة سياسة دعم هذه القطاعات، في حين سيبقى قطاع الخدمات هو المهيمن من حيث درجة الانفاق و هذا ما يبرز الطابع الانفاقي للحكومة في ظل تراجع مساهمة قطاعي الصناعة و الفلاحة، مما يساهم في ترسيخ الطابع الريعي للبلاد.

أما فيما يخص امتصاص اليد العاملة فيعتبر قطاعي المحروقات و الخدمات هما الاكثر امتصاص لها و هذا نتيجة تفضيل الراحة لطالبي العمل و القبول بالأعمال المكتبية على الاعمال الانتاجية ، هذا من جهة و من جهة أخرى سياسة الدعم التي تمارسها الحكومة و التي من شأنها التشجيع على زيادة عدد التجار على عدد الصناع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

فرضت الموارد الطبيعية خصوصا الطاقوية منها نفسها كسلعة استراتيجية بقوة في الحربين العالميتين الأولى و الثانية خاصة البترول و الغاز، إذ أخذت أسواقهما في التوسع بشكل كبير هذا في ظل تحولات صناعية و اقتصادية كبيرة، كل هذه الظروف ساعدت على زيادات مداخيل الدولة المنتجة لهما.

و تكمن نعمة هذه الموارد في استغلالها لبناء قواعد صناعية و بنى تحتية هامة للنهوض باقتصاد قوي، و بالتالي زيادة الدخل القومي و الفردي بما يكفل العيش الكريم للفرد، فأغلب الدول النفطية إحصائيا و نظريا هي دول غنية ماليا و هذا مؤشر جيد لزيادة نمو اقتصادها بشكل جيد.

و على اعتبار أن هذه الموارد هي عبارة عن سلع يحكمها طابع العرض و الطلب من جهة و من جهة أخرى قابليتها للنفاذ، ضف إلى ذلك زيادة الاضطرابات الدولية و تكالبها على هذه الموارد لغرض استعمالها محليا (استهلاك) أو لتهديد و فرض هيمنتها على العالم (الحرب الإيرانية الأمريكية)، كل هذه الأجواء ساعدت على ارتفاع أسعار النفط و الغاز على المستوى الدولي حتى وصل إلى أرقام قياسية إذ فاق سعر البرميل الواحد المائة دولار، من هنا تظهر لنا قوة العلاقة بين النمو الاقتصادي الدولي و تقلبات أسعار النفط و الغاز.

لكن المفارقة هنا تكمل في أن جل إن لم نقل كل هذه الدول سجلت معدلات نمو ضعيفة، ضف إلى ذلك ارتفاع معدل التضخم بها بشكل كبير، زيادة معدلات البطالة، زيادة عجز ميزانياتها، و هذا ما دلنا على وجود مشكل واضح و تناقض غير معقول. حتى أصبحنا نتكلم اليوم على نقمة الموارد الطبيعية، أو ما يعرف بـــــ" لعنة الموارد" كلعنة النفط، لعنة الغاز، لعنة الذهب....إلخ، و ذلك حسب نوع المعدن و المورد المستغل في البلاد. فمعظم الحروب الأهلية و الصراعات الدولية تدور رحاها في الدول الغنية بالنفط و الغاز (كنيجيريا، العراق، ...إلخ)، و هنا ذهب أكثر العلماء في دراسة هذه الظاهرة ، و التي أصبحت تعرف الآن بظاهرة العلة الهولندية.

إن هذا المرض لم يكن وليد الصراع على النفط فحسب بل أظهر مدى هشاشة اقتصاديات الدول النفطية، فرغم زيادة صادراتها و ظهور فوائض مالية معتبرة، إلا أن هذه الفوائض في حقيقتها غير حقيقية، ذلك لأنها جاءت من

ريع الأرض و بالتالي فإن قيمتها المضافة هي قيمة وهمية لم تنتج من القيمة المضافة لليد العاملة أو رأس المال، لذا نجد أن الدول النفطية هي في حقيقة الأمر دول غنية و ليست متقدمة.

والملفت للانتباه هنا هو أن هذه العلة لا تمس قطاع واحدا بل تمس كل المجمعات الكبرى للاقتصاد، فعل سبيل المثال نجد أن هذه الدول (النفطية) تعاني من التضخم، و أما في جانب تجارتها الخارجية فهي أحادية التصدير و بالتالي فإن فوائض ميزانياتها أو عجزه مرتبط بهذه السلع فيكثر عدد التجار و يقل عدد المنتجين في هذا البلد و هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة تحت ظرف ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن مما يوقع الدولة في فخ العجز على المدى الطويل، أما في مجال نمو القطاعات فإن غالب هذه الدول تشهد تراجع واضح و مستمر في قطاعي الصناعي و الفلاحي و هذا من الخطورة بمكان، بحيث أن قوة الدول في الوقت الحالي تكمن بقدرتها على التصنيع بإدخال التكنولوجية لربح الوقت و المال.

إن كل هذه المؤشرات تبين لنا مدى خطورة الاعتماد على هذه الموارد، و على اعتبار الجزائر بلد نفطي منذ حصولها على الاستقلال، فالمحروقات تساهم بنسبة أكثر من 35% من الناتج الداخلي الخام و أكثر من 64%من الإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى تجارة المحروقات الجزائرية إذ تعد الأكثر نجاعة و فعالية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي باستحواذها على أكثر من 97%من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعطيها فرصة هامة لرصد موارد مالية هائلة خدمة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تدعم بها الجزائر مكانتها الاقتصادية بين الدول أو على الأقل السائرة في طريق النمو.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

- أثبتت نتائج الدراسة التحليلية أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي التصدير يميزه هيمنة قطاع المحروقات مع تراجع للقطاعات التبادلية الأخرى (الصناعية والفلاحية) ، مما يثبت وجود أعراض للعلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري بالتالي الفرضية الأولى صحيحة .
- توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى أنه هناك علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين الانفاق الحكومي و التغير في مساهمة القطاعات الانتاجية في ظل ارتفاع اسعار النفط وأن هناك ارتباط إيجابي فيما بينهما مما انعكس سلبا على القطاعات الصناعية و الفلاحية في حين شهد قطاع الخدمات نمو كبير و هذا ما يبرز الطابع الانفاق الكبير للحكومة .

هذا ما بين لنا بأن الاقتصاد الجزائري يتقدم و يتراجع نموه حسب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بالتالي فإن اثر العلة الهولندية (أسعار البترول)على النمو الاقتصادي ككل في الجزائر هو سلبي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- ان اثر الانفاق كان بارزا خصوصا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط مما شجع على اتباع سياسة انفاق توسعي كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة و تحسين ظروف معيشة المواطن مما انعكس سلبا على الميزان التجاري و كذا تنافسية المؤسسات الاقتصادية المحلية فكان نتاج ذلك نمو قطاع الخدمات بشكل كبير على حساب قطاعي الصناعة و الفلاحة الى ان هذا الاخير قد بدأ بوادر تحسنه نتيجة دعمه سابقا بما يسمى ببرنامج الدعم الفلاحي والذي سيعول عليه لاحقا كقطاع بديل و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة
- لا يمكننا الجزم لا احصائيا و لا تحليليا على ان تنقل عوامل الانتاج خصوصا عنصر العمل كان مثبت، و ذلك بسبب قلة المعلومة و كذا اشكالية ضبط هذا العنصر على مستوى الحكومة، لكن الملاحظ هو ان كتلة كبيرة منه ارتفعت في قطاع الخدمات و هذا نتيجة سياسة الدعم المقدمة من طرف الدولة

كبرامج دعم الشباب ...الخ ،مما اكسبها الطابع الخدماتي اكثر منها الطابع الانتاجي و هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

من خلال دراستنا ادركنا ان المشكل الحقيقي الذي تعاني منه الجزائر لا يكمل في أعراض العلة الهولندية بقدر ما سيكون في اعادة النظر في سياسة الانفاق من حيث ترشيده من جهة و كذا محاربة الفساد الاقتصادي الذي تعاني منه البلد خصوصا بعد ما اثبتت الحكومات السابقة فشلها في استغلال الثروة المالية الكبيرة في ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط مما انعكس حاليا على الاقتصاد بفرض سياسة تقشف في ظل تراجع هذه الاخير

توصيات

من خلال بحثنا هذا أدركنا أنه إذ تم الاعتماد على قطاع المحروقات و حده فإن أي أزمة قوية مقبلة ستضع البلد في خطر حقيقي وهو ما نلمسه حاليا .

لذا و من خلال ما استخلصناه فإننا نوصي بـــــ:

1- ضرورة تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري و توجيه البرامج الاقتصادية لدعم و تطوير القطاعين الفلاحي و الصناعي ، بهدف زيادة و تنويع مداخيل الدولة

2- تشجيع الاستثمار و تسهيله قانونيا و اداريا بهدف الاستفادة من التجارب و الخبرات الاجنبية .

3- دمج الجامعة و تطوير الطاقات البديلة خصوصا قطاع الطاقة الشمسية على اعتبار ان الجزائر تحوي مساحات شاسعة و لديها اطول اطلالة شمس مما يعطيها البديل النقي و المد اخيل الصافية.

4- محاربة الفساد الاقتصادي و الاداري و كذا ترشيد الانفاق العامة بما يتطلب و احتياجات البلد

5- مواصلة العمل حول هذا الموضوع و التطرق إليه بشكل أشمل و أوضح لتوعية المسؤولين و صناع القرار حول هذا الخطر.

6- زرع ثقافة الإنتاج بدل ثقافة الاستهلاك لدى المواطن الجزائري.

تم بعون الله هذا العمل

قائمة المراجع

❖ الكتب

- أحمد محمد مندور,أحمد رمضان نعمة الله , إقتصاديات الموارد والبيئة, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية 1995
- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) ، ج 1، جامعة قاصدي مرباح.
- بلعيد عبدالسلام ،" الغاز لجزائري بين الحكمة و الضلال"ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر،1990.
- توماس زافيرت / كلاوس قيرنر ، السجل الاسود للنفط، المكتبة الشرقية، بيروت،2007
- حافض برجاس , الصراع الدولي على النفط العربي,بيسان للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, بيروت
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006
- حمدي البني، "البترول المصري(تجارب الماضي و آفاق المستقبل)"، ط2، دار التعارف،القاهرة، 1999
- سارة حسين منيمنة، جغرافية الموارد و الانتاج ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، 1992
- سعيد عبده، جغرافية النقل مغزاها و مرماها ، مكتبة الانجلو المصرية ، د ط، 2014
- فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط"، ط2، دار الحافظ للنشر و التوزيع، جدة ، 1992
- محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983
- محمد خميس الزوكة، "جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)"، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية، 2001.
- محمدي فوزي أبو السعود وأخرون ،إقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية, الإسكندرية,2006
- نواف الرومي ، منظمة الاوبك و أسعار النفط العربي الخام" ط1، دار الجماهير للنشر و التوزيع ، 2000أحمد البار، " التطورات في سوق النفط"، ط1، دار الفنون للطباعة و النشر، جدة 1986

❖ **المقالات العلمية:**

✍ بن عزة هناء،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ظن المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2017.

✍ جمال قاسم حسن، النفط و الغز الصخريين و أثرهما على اسواق النفط العالمية، مجلة صندوق النقد العربي ، يوليو 2015.

✍ حسان خضر,أسواق النفط العالمية, جسر التنمية العدد 57 السنة الخامسة, المعهد العربي للتخطيط الكويت.

✍ حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة "جسر التنمية" التابعة للمعهد العربي للتخطيط ، العدد 52، الكويت، نوفمبر 2005

✍ خليل عبد القادر، تقلبات اسعار النفط و تداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة مقدمة في ملتقى علمي حول " انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" جامعة المدية ، اكتوبر 2017

✍ دربال عبد القادر ، مختار دقيش، " العلة الهولندية : نظرية و فحص تجريبي في الجزائر 1986-2006 مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد11، 2011.

✍ رحمان أمال ، النفط و التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد الرابع ، جامعة ورقلة، 2008

✍ سعودي محمد، "اثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة النعاش الاقتصادي 2000-2015"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 05، افريل 2016.

✍ شقبقب عيسى، بن زيان راضية، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد11 الجزء الثاني ،2017.

✍ الطاهر الزيتوني ، الأفاق المستقبلية لأمدادت العالم و الدول الاعضاء من النفط : الفرص و التحديات، النفط و التعاون العربي ، المجلد الثامن و الثلاثون العدد 142، الكويت ، 2012

✍ عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الاوبك، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 37، العدد 136 ، 2011

✍ عبد القادر دربال ، مختار دقيش، " العلة الهولندية: نظرية و فحص تجريبي في الجزائر 1986-2006" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 11، 2011.

✍ علي رجب ، تطور سوق النفط و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة ،مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الثامن،العدد 142، الكويت، 2012

✍ فهد التركي و بيير لاروج،مستقبل انتاج النفط و الغاز من المصادر غير التقليدية، مجلة جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2013.

فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة النقط و التنمية، العدد 03 ، سبتمبر 1978

✍ لبيق محمد البشير، حمزة علي ، " الاقتصاد الجزائري و ظاهرة العلة الهولندية: دراسة تحليلية لأثر صدمات السوق البترولية على أداء الاقتصاد الوطني، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04، العدد 01، مارس 2017.

✍ ليلية غضبانة ، العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 2 العدد 1، 2015

✍ مايح شيب الشمري، " تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الاداريي، 2010، جامعة الكوفة.

✍ مجلة النفط و التعاون العربي العدد 136، 2011،

✍ المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية – مجلة الأوابك- نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة ،37العدد 07 يجانفي 2011

❖ المذكرات

✍ بلقاسم زياني، "دور المحروقات في تمويل التنمية – حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،1995، ص169.

✍ بيطام ريمة ، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دارسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة،، 2015

✍ سهيلة زناد، إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، ،-2011 2010

✍ شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012

✍ عبد الرشيد بن ديب، " تنظيم و تطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003،

✍ عبد الله منصوري ، "السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات ، حالة إقتصاد صغير مفتوح"رسالة دكتوراه ، 2006،

✍ قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، جامعة شلف، 2009

✍ مشدن وهيبة,أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, جامعة الجزائر2005

❖ **التقارير و المواثيق**

- تقارير منظمة الاوابك للسنوات : 2010،2011،2016
- تقارير وكالة الطاقة الدولية للسنوات 2006 ،2007، 2014
- التقرير السنوي لشركة بريتش بتروليوم (BP Statistical Review of World Energy,June 2015
- التقرير السنوي لشركة بريتش بتروليوم (BP statistical review full report 2007)
- التقرير السنوي لمنظمة الاوبك لسنتي 2010، 2011
- تقرير المدرية العامة للجمارك لسنة 2009
- تقرير بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) للسنوات: ديسمبر 2008، مارس 2013، مارس 2016
- تقرير بنك الجزائر ، جوان 2012، نوفمبر 2016.
- الملخص التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية (World Energy Outlook) لسنة 2015

❖ **les livres :**

- Alan Samluelson , « économie internationale contemporaine »,Opu, Alger.

❖ Ayoub Antoine, « Pétrole : marché et stratégie économique », Edition Economica,,1987

❖ **Les revues et théses**:

- Abdelkader Sid Ahmed « DU "Dutch Disease " A L' "LOPEP Disease " quelques considération Théoriques Autour De L'industrialisation Des PAYS exportateurs De Pétrole », O.R.S.T.O.N. Fonds Documentaire
- Alan gelb « Oil windfulls : Blessing or Curse » Oxford University press, join 1989.
- Bart Gordon and others, crude oil Uncertainty about future oil supply makes it important to develop a strategy for addressing a peak and decline in oil production, report to congressional requesters, united sates government accountability office, february 28, 2007
- Chemseddine chitour, « économie pétrolière », Ecole nationale polytechnique ,1999
- David Fielding and Fred Gibson, « A Model of Aid and Dutch Disease in Sub- Saharan Africa », CREDIT Research Paper,N^0:2/02.
- Ebrahim Zadeh , dutch disease : too mutch manged, unwisely, finance and developpement, IMF, marc 2003
- Eugenio Cerutti and Mario Mansilla, « Bolivia: The Hydrocarbons Boom and the Risk of Dutch Disease »,IMF working paper june2008

- Hilel Hamadache, (Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie « syndrome hollandais et échangeabilité ») série « master of sciencse » n0 103, CIHEAM, IAM MONTPELLIER, France, 2010
- International Energy Agency publications, Energy Statistics MANUAL, manual.pdf , 2005
- J.Harrigan, R.Loader ,C.Thirtle, « la politique des prix agricole : gouvernement et le marché » document de formation pour la planification agricole «www. Fao.org », Rome, 1995
- Jacques Nowak « Le syndrome néerlandaise :Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches » l'Actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre1995.
- Jean-Philippe Koutassila « le syndrome hollandaise, théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun », centre d'économie du développement , Université Montesquieu – Bordeaux IV, France
- Jean-Pierre Angelier « réflextion sur les diffucultés économiques auxquelles sont confrontés les payes exportateurs d'hydrocarbures »,(document à l'appuis d'une conférence donnée à la Faculté des sciences Economiques et des sciences de Gestion, Université Mentouri de Constantine), université Pierre Mendés- France de Grenoble, 24/04/2004
- Joseph E. Stiglitz et autres, « Escaping the Resource Curse »,foreword by George Soros, mai2007
- kathrine stephane, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l intention des journalistes open society institute- new york ,USA 2005
- Marc –Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pètrole » université de Montréal , 2003.
- Nakoumdé Ndoumtara, « boom petrolier et risques d'un syndrome hollandais au tchad : une approche par lamodelisation en equilibre

general calculable. », Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont - Ferrand I, Juin 2007

- Olivier riebel, « l'opec : une organisation face a ses défis pétrole et technique » association française technicien et professionnels du pétrole, N418, 1999
- Patrick Criqui and Sylvain Rossiaud, « Peak Oil : Myth or Impending Doom ! » polinare working paper n.6, september2010
- Sabrina chikh- amnache, « Le syndrome hollandais : aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie Algérienne » thèse doctorale, univ-Tizi-Ouzou, soutenue le 07/06/2015
- Samir Bellal, « Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique » Revue du Chercheur, 2013
- Sidi Mohammed Chekouri ,Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane « Algeria and the natural resource curse :oil abundance and economic growth »Middle East Development Journal,september 2017
- Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, « le pétrole », Open Society Institute, new york , 2005
- W.Max Corden ; J.Peter Neary « Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Economy »The Economic Journal , vol. 92, No.368 , decembre 1982
- Youcef Benabdallah, « Croissance économique et dutch disease en Algérie », cahiers du CREAD n0 75, 2006

❖ **Les sites d'internet**

- http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf
- http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=downscaled_data_download&menu=historical
- http://www.energy.gov.dz
- http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/943.htm
- https://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?end=2016&locations=DZ&start=1990
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2016&locations=DZ&start=1991&view=chat
- https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016
- www. Ons.dz (évolution des principaux agrégats et indicateurs liés au marché du travail de 2005-2015
- www. Ons.dz(enquête emploi auprès des ménages 2000-2012)
- www.economyofkuwait.blogspot.com)
- www.knoema.com/atlas
- www.oapecorg.org/Home/DataBank
- www.opec.org/opec_web/en/about us/24.htm (vue le 01/01/2017)
- www.sounatrach.dz
- www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
- www.unctad.org/rmt

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاساسية لنموذج الانفاق الحكومي

Null Hypothesis: LOGGOV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.401714	0.5658
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGGOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.543552	0.7873
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: LOGGOV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.338804	0.7756
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGGOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.768855	0.0090
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGGOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.659819	0.0447
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGGOV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.800309	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGHYD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.111538	0.6956
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGHYD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.451672	0.9795
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGHYD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.552070	0.4681
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGHYD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.035136	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGHYD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.326717	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGHYD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.056023	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGIND has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.344914	0.9048
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	0.067036	0.9950
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGIND has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.732986	0.3892
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.085143	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.592448	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGIND) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.008466	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGSER has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.668077	0.8379
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.633564	0.9679
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGSER has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	0.554081	0.8293
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGSER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.995866	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGSER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.321411	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGSER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.971137	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.439803	0.1413
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.205362	0.4672
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGAGR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	0.330242	0.7733
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.565438	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-8.073918	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGAGR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.715841	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (02) : اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

Date: 10/11/17 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGGOV LOGHYD LOGIND LOGAGR LOGSER
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.845862	89.66703	69.81889	0.0006
At most 1	0.565901	42.91940	47.85613	0.1345
At most 2	0.483846	22.05730	29.79707	0.2953
At most 3	0.148988	5.523550	15.49471	0.7510
At most 4	0.057871	1.490329	3.841466	0.2222

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.845862	46.74763	33.87687	0.0009
At most 1	0.565901	20.86209	27.58434	0.2846
At most 2	0.483846	16.53375	21.13162	0.1952
At most 3	0.148988	4.033221	14.26460	0.8558
At most 4	0.057871	1.490329	3.841466	0.2222

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (03) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM (على المدى الطويل)

Dependent Variable: LOGGOV
Method: Least Squares
Date: 10/11/17 Time: 18:52
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.85672	3.217930	-5.549132	0.0000
LOGHYD	0.340732	0.160162	2.127427	0.0448
LOGIND	1.784097	0.460200	3.876789	0.0008
LOGAGR	0.168063	0.143780	1.168894	0.2550
LOGSER	3.321424	0.383631	8.657858	0.0000

R-squared	0.926926	Mean dependent var	2.774670
Adjusted R-squared	0.913640	S.D. dependent var	0.174525
S.E. of regression	0.051288	Akaike info criterion	-2.937153
Sum squared resid	0.057870	Schwarz criterion	-2.697183
Log likelihood	44.65157	Hannan-Quinn criter.	-2.865798
F-statistic	69.76653	Durbin-Watson stat	1.959330
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (04):اختبار استقرارية لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-11.79943	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-10.75737	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.903401	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات EVEWS 09

الملحق رقم (05) : تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM (على المدى القصير)

Dependent Variable: D(LOGGOV)
Method: Least Squares
Date: 10/11/17 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000770	0.009428	0.081672	0.9357
D(LOGHYD)	0.414267	0.225065	1.840657	0.0806
D(LOGIND)	0.815791	0.706314	1.154998	0.2617
D(LOGAGR)	0.104486	0.130919	0.798090	0.4342
D(LOGSER)	2.596923	0.458159	5.668168	0.0000
E(-1)	-0.971740	0.223952	-4.339055	0.0003

R-squared	0.827066	Mean dependent var	0.007901
Adjusted R-squared	0.783833	S.D. dependent var	0.098122
S.E. of regression	0.045620	Akaike info criterion	-3.137749
Sum squared resid	0.041624	Schwarz criterion	-2.847419
Log likelihood	46.79073	Hannan-Quinn criter.	-3.054144
F-statistic	19.13027	Durbin-Watson stat	1.853837
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (06) : اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الاساسية لنموذج البطالة

Null Hypothesis: LOGCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.514132	0.8731
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.091057	0.5265
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGCHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.882941	0.3241
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.081515	0.0044
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.071238	0.0192
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGCHOM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.024182	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (07) : اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Date: 10/11/17 Time: 19:32
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGCHOM LOGAGR LOGIND LOGHYD LOGSER
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.764657	81.65625	69.81889	0.0042
At most 1	0.673099	45.48843	47.85613	0.0821
At most 2	0.350768	17.53597	29.79707	0.6004
At most 3	0.235294	6.736829	15.49471	0.6084
At most 4	0.001208	0.030222	3.841466	0.8619

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.764657	36.16781	33.87687	0.0262
At most 1 *	0.673099	27.95247	27.58434	0.0449

At most 2	0.350768	10.79914	21.13162	0.6673
At most 3	0.235294	6.706607	14.26460	0.5244
At most 4	0.001208	0.030222	3.841466	0.8619

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (08): تقدير النموذج الثاني بطريقة VECM على المدى الطويل

Dependent Variable: LOGCHOM
Method: Least Squares
Date: 10/11/17 Time: 19:36
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-19.37793	15.61437	-1.241032	0.2277
LOGAGR	1.999687	0.697662	2.866269	0.0090
LOGHYD	-2.802361	0.777152	-3.605936	0.0016
LOGIND	7.212339	2.233028	3.229847	0.0039
LOGSER	-0.335461	1.861495	-0.180211	0.8586

R-squared	0.696413	Mean dependent var	2.851353
Adjusted R-squared	0.641215	S.D. dependent var	0.415475
S.E. of regression	0.248864	Akaike info criterion	0.221753
Sum squared resid	1.362529	Schwarz criterion	0.461723
Log likelihood	2.006329	Hannan-Quinn criter.	0.293109
F-statistic	12.61672	Durbin-Watson stat	1.140638
Prob(F-statistic)	0.000017		

الملحق رقم (09): استقرارية سلسلة البواقي

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.973809	0.0507
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.957519	0.1623
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.044824	0.0038
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (10): تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM على المدى قصير

Dependent Variable: D(LOGCHOM)
Method: Least Squares
Date: 10/11/17 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.017206	0.025001	-0.688211	0.4992
D(LOGHYD)	-0.281325	0.595691	-0.472267	0.6418
D(LOGIND)	0.557035	1.950526	0.285582	0.7781
D(LOGAGR)	0.358979	0.373921	0.960042	0.3485
D(LOGSER)	-0.654183	1.127133	-0.580395	0.5681
E2(-1)	-0.156263	0.125716	-1.242985	0.0282

R-squared	0.118138	Mean dependent var	-0.021839
Adjusted R-squared	0.102328	S.D. dependent var	0.114837
S.E. of regression	0.120569	Akaike info criterion	-1.194013
Sum squared resid	0.290738	Schwarz criterion	-0.903683
Log likelihood	21.52216	Hannan-Quinn criter.	-1.110408
F-statistic	0.535855	Durbin-Watson stat	1.492592
Prob(F-statistic)	0.746751		

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة الى دراسة المفارقة بين تراجع الاقتصاد الجزائري و ارتفاع عوائد قطاع المحروقات أو ما يعرف بأعراض العلة الهولندية للفترة 1990-2016. و تم الاعتماد في الدراسة القياسية على دراسة أثر الانفاق و كذا معدلات البطالة على القطاعات التبادلية (الصناعة ، الفلاحة ، المحروقات و الخدمات) لإبراز خطورة الاعتماد الشبه كلي على الريع النفطي و انعكاساته على معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

و تم التوصل في الاخير على انه لا يمكننا الجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض ولا تظهر كل اعرضه بشكل واضح ما عدا اثر الإنفاق اما الاثر الثاني لم يثبت احصائيا.

الكلمات المفتاحية : العلة الهولندية، الاقتصاد الجزائر، النفط، المحروقات، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، البطالة ، الانفاق الحكومي.

Résumé :

Cette thèse vise à étudier le paradoxe entre le déclin de l'économie algérienne et la hausse des revenus du secteur des hydrocarbures, ou le syndrome dit hollandais de la période 1990-2016. Et appuyé sur l'étude standard sur l'étude de l'impact des taux de dépenses et de chômage, ainsi que sur des traverses secteurs (industrie, agriculture, hydrocarbure et services) pour mettre en évidence la gravité des similitudes entièrement sur les revenus du pétrole et son impact sur le taux de croissance du PIB du crédit.

Et il a atteint la finale que nous ne pouvons pas dire que frapper l'économie algérienne avec cette maladie et tout ce que je propose montre clairement, sauf l'impact des dépenses alors que le second effet n'a pas été prouvé statistiquement.

Mots-clés :Syndrome Hollandaise, économie algérienne, pétrole, industrie, hydrocarbures, agriculture, services, chômage, dépenses publiques.